



630

۵۷۰

مجموعہ فقہی کتب

كتاب شروط الوضوء للمسوفيين

والقول التام في المأموم والامام لابن العباد
شرح الابيات في تبعيه الفرع الاصل للملي

دخلى في ملكه السيد
عليه السلام
سنة

صالح الله به على عبده
السيد محمد علي ابن
السيد بكري مزيحي
٢٢٢

ثم آلفه الله الرفيق عصمه
محمد فالح الهريري

١٢٠٦
نفسه

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقعة:	٥٤٦٠	٤١١٢٤
العنوان:	مجلد	١١٢٤
المؤلف:	ابن القيم	١١٢٤
تاريخ النسخ:	١١٣٧	
اهم الناسخ:		
عدد الأوراق:	٩٤	١١٢٤
ملاحظات:		

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم صلي على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال الشيخ
 الامام العالم العامل العلامة الورع الزاهد صفي المصطفى ومفيد
 الطالبين قاضي القضاة برهان الدين ابراهيم ابن عمر الشوسيني
 الشافعي بلفه الله تعالى في الدارين اياه وختم بالصالحات اعماله
 محمد وآله امين **الحمد لله** حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له مقرب طالبه ومزيده
 وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم **وبعد** فمعرفة
 شروط العبادات واجبة على كل مخاطب لتوقي صحة العبادات
 على معرفتها والاتيان بها على الوجه المشروع اذ لا يغتفر فيها
 الجهل ولا النسيان حتى لو صلي مع الحدث او الخبث الذي لا يعفي
 عنه جاهلا او ناسيا لم تصح صلاته وعليه الاعداد او توفضا
 مع الجهل بكيفية الوضوء لم يصح وضوءه وكذا الحكم في
الفصل والنيمة وسائر العبادات كما يجي بيانه في الشرط
 الثالث عشر ان شاء الله تعالى وكذا الوضوء بها هو دون
 القلتين وقد وقعت فيه بخاسة لا يعفي عنها ولم تغيره
 لا يصح وضوءه وان حكم له مالكي به او غيره ممن يري
 صحته اذ لا مدخل لحكم الحاكم في العبادات وانما العبادات
 دابرة مع فتوي المتقوي فللشافعي ان يفتيه بطلا وضوءه
 وصلاته التي صلاحها به ولو ان الشافعي حكم بطلا هذا الوضوء
 والصلاة لم يمنع ذلك المالك ان يفتي هذا بان وضوءه محرم
 وصلاته صحيحة **قال** الغلاي في قواعده في قاعدة الفرق
 بين الفتوي والحكم وللغلامي تقليد المالكي في ذلك وان حكم

الشافعي

الشافعي عليه بالبطان وكذا الوحكم بان الدين يسقط الزكاة
 او لا يسقطها او ان الحلي المباح يجب فيه الزكاة او لا يجب ونحو
 ذلك لا مدخل لحكم الحاكم فيه ولا يرفع الخلاف ولغيره ان
 يخالفه فيه الا ما استشه به وهذا مبني على قاعدة وجب
 جواز تقليد العاجز كل احد من المجتهدين لكن الذي قال
 ابن الصلاح ما حاصله انه يتعين تقليد الائمة الاربعة لان
 دون غيرهم وقال القرافي في شرح المحصول يشترط جواز
 تقليد مذهب الفيران لا يكون موقعا في امر مجتمع على ابطاله
 امامه الاول وامامه الثاني فمن قلد ما لكا مثلا في عدم التقص
 بالمرس الخالي عن الشهوة فلا بد ان يدل ذلك بدنه ويصح جميع
 راسه والا فتكون صلاته باطلة عند الامامين وكما يجب معرفة
 شروط العبادات كذلك يجب معرفة شروط المعاملات على
 من حاولها وهكذا كل باب ولما كانت الصلاة افضل عبادات
 البدن وكان الوضوء من جملة شروطها ومما اجتمع فيه خطاب
 الوضع وخطاب التكليف انتدب لجمع شروطه غير واحد ممن
 سلف رحمهم الله تعالى ونفا ونوا في ذلك فمنهم من يبلغ
 العشرة ومنهم من زاد عليها ولم اري من يبلغ العشرين ولكن
 قد جمعتها مرة بعد اخرى ففرت فيها مرة الى دون الثلاثين
 ومرة جاوزتها ومرة هزلت فيها الى اربعين شرطا وضمنتها
 اربعين لغزا غير اني ما اميز فيها بين شروط وضوء الرفاهية
 وشروط وضوء العزوة فوقع عليها نظر من امره حتم وحكمه
 لزم فراي ان التمييز اميز اذ دعوا الي الفهم اقرب وانجز
 والي طلبة المحاب كل قسم السرع وانجز فاجبته الي ذلك

ساد
والجز

ورتبها على مقدمة وأربعة ابواب وخاتمة **اما المقدمة**
 ففي بيان الشرط لغة واصطلاحاً وبيان الركن وبيان الفرق بين
 الشرط والركن واما الابواب الاربعة **فالاول** في شروط
 وضوء الرافهية للانات وفيه خمسة وثلاثون شرطاً **والثاني**
 في شروط وضوء الرافهية للذكور وفيه اربعة وثلاثون شرطاً
والثالث في شروط وضوء الضرورة للذكور وفيه **ع** شرطاً
الرابع في شروط وضوء الضرورة للانات وفيه **ع** شرطاً
 فجملة ذلك مائة وستة وخمسون شرطاً ووجه الحصر في
 الاربعة ابواب ان الموضوع على قسمين كما تقدم وكل منهما
 اصحابه اما ذكور او اناث واما المشكل فآرايناه ولا رأينا
 من رآه فلا اكثر بسببه السواد واما الخاتمة ففي اختصار
 الشروط ورد لها الى شرط واحد وهذا المراري من نص عليه
 ولا من اشار بالمرزاليه وضمنها جملة من الالفاظ المعنوية
 بحيث لا يخلوا كل شرط منهما عن لغز نفع الله تعالى بهما
 والاعمال بالنيات **المقدمة** في بيان معنى الشرط لغة واصطلاحاً
 وبيان الركن والفرق بين الشرط والركن فالشرط لغة العلامة
 ومنه اشراط الساعة اي علاماتها وفي الاصطلاح هو الذي يلزم
 من وجوده وجود ولا عدم لذاته كالطهارة بالنسبة الى الزكاة
 والركن يشارك الشرط في القيد الاول فانه يلزم من عدمه عدم
 ويفصل عن الشرط بانه يلزم من وجوده الوجود ومع ذلك
 اختلفوا في تفسير الشرط والركن فقولهما بمعنى واحد اي لا بد
 منه فقد اشتركا فيه الا ان الشرط اعمر فكل ركن شرط ولا ينفك
 وقيل يفترقان افتراق الحاصين فالشرط ما يتقدم على العبادة
 ويستمر

قوله فالشرط اي المقرر
 ان الشرط هو الذي
 يلزم من عدمه عدم ولا يلزم
 من وجوده وجود ولا يلزم من
 كونه ضرورة فانه يلزم من عدمه
 عدم الصلاة ولا يلزم من
 وجوده وجودها فاشتركا في

ويستمر فيها الى اخرها كالطهارة للصلاة والتمييز في الوضوء
 والركن مالا يتقدم عليها كالسجود في الصلاة وغسل الوجه في
 الوضوء واركان الوضوء ستة **النية** وغسل الوجه فغسل
 اليدين الى المرفقين فمسح بعض بشرة الراس اي ايصال الماء اليها
 على اي وجه كان من مسح او غيره او ايصاله الي شي من شعره
 الذي لم يخرج منه بالمد عن حده فغسل الرجلين الى الكعبين فالترتيب
 وفيه وفي النية شي سياقي ان شاء الله تعالى اي الركن الذي شرع
 في نفس العبادة وقامت منه وعلي هذا اقتصر في جامع المختصر
 فقال ما شرع للصلاة ان وجب لكلها فشرط او فيها فركن او ركن
 وجبر فيوض والا فتهيئه انتهى وعلي هذا يخرج عما ذكر جملة
 من الشروط وهي التي لم يتقدم الوضوء وعلي هذا لا تكون الشروط
 ما ذكرته من العدد وقد فرضنا انما ذاك العدد وهذا خلق
 والجواب عن طريق الرافعي انه اورد على ذلك ترك الكلام
 والافعال الكثيره في الصلاة فان ذلك شرط ولم يتقدم علي
 العبادة والتحقيق ان جملة ما ذكره وهو ما سبق من العدد
 شرط الا ان منه ما هو شرط للمجموع كالحال الطهور ومنه
 ما هو شرط للبعض كما سياقي في الخاتمة ان شاء الله تعالى
الباب الاول في شروط وضوء الرافهية للذكور وفيه
 اربعة وثلاثون شرطاً الاول الاسلام قال في الروضة فلا
 يصح وضوءه الا ان انتهى ولنا كما فر يصح وضوءه **وصورته** في
 الاصل في وجه لكن ما في الاصل هو ما في الشرح والروضة
 وقد حكى كما في التحقيق وجهها انه يصح وضوء المرتد وغسله
الثاني المطلق وعليه اقتصر المحامي في لبابه فلم يذكر

فقال ما ترتيب العلم انه لا معنى
 للترتيب بالغا الحقيقة هذا لان
 الترتيب ليس من تباين الوضوء وحده
 منه بل هو صاحب له مستمر معه
 من اوله الى آخره

في شروط الوضوء غيره وذكره المتأخر في قوله يشترط لرفع
الحدث والخس ماء مطلق فلا يصح الوضوء ولا الغسل ولا زوال
الخس إلا بالما المطلق سواء فيه الغرض والمسنون وغسل الميت
والمطلق عند المصريين هو ما يقع عليه اسم ماء وعند العراقيين
الباقي على أصل خلقته ولنا شخص توضحا بما لا يقع عليه
اسم الماء ولا هو باق على أصل خلقته ومع ذلك صح وضوءه
وصورته في الماء إذا تغير بحال يسليه الطهور به كالذي
تغير في المفراو المهر أو المنيع فإنه يصح وإن سلب الاسم
وخرج عن أصل خلقته **فايده** شخص أخذ دودا وعصره وتوضأ
بوصارته فقط ومع ذلك يصح وضوءه **وصورته** في دود
الثلج المسمى ما في باطنه بالزلال **الثالث** معرفة كون الماء طهورا
ذكره بعض من تصدى لجمع شروط الوضوء وصار بها إلى
العشرة ولنا شخص يصح وضوءه مع أنه لا يعرف هل هو طهور
أم لا **وصورته** في الميت **الرابع** التمييز فلا يصح وضوء
غير المميز كالجنون والصبي الذي لا يميز لغز لنا شخص غير
مميز ويصح وضوءه **وصورته** في الصبي لا يميز لأجل
الطواف ولفظ القوت في الطواف إذا طاف بالطفل اشترط
وضوءه وقيل لا يجب وضوء الطفل غير المميز والظاهر
أن المجنون كالطفل عند من يصح الحج به فيوضيهما الولي
وينوي عنهما انتهى **الخامس** أن لا يكون على المحل شيء
يمنع وصول الماء إليه قال في زوائد الروضة قبل الاستنجاء
لو تشقت رجلاه فجعل في شقوقها شهما وحناء وجب إزالته
عينه وإن بقي لون الحناء لم يضر وإن كان على العضود هن
مايع

مايع تجري الماء على العضو ولم يثبت صح وضوءه على الأصح هذا
لفظ الروضة ولفظ التذريب عدم ما يمنع وصول الماء إلى البشرة
انتهى والبشرة هي ظاهر الجلد مع أن الظفر والشعر وما زل
عنه ذلك وإن بكت جلدة كذلك إلا ما استثنى فالتغير
بالمحل **أعمر** **إشارة** في طراز المحافل في الوضوء يتصور صحة
الوضوء والغسل وعلي بدنه شيء لا يصق به يمنع من وصول الماء
إليه **وصورته** في الوسخ الذي ينشأ من بدنه وهو العرق الذي
يتجدد فإنه لا يضر بخلاف الذي ينشأ من الغبار كذا ذكره البغوي
في فتاويه وهو محجة هذا لفظ الطراز وقال أبو محمد في التهمة
لوتفاقر الوسخ الذي على الأيدي والأرجل لم يمنع صحة الطهارة
بلا خلاف ولو طالت أظفاره وأخنت مقبلة على الجلد والتصقت
به القسايا بمنع تحلل الماء إذا لاقها لم تنصح الطهارة وتبع في
ذلك شيخه القفال ولفظ القفال في فتاويه لو كان على بدنه
وسخ كثير فتوضأ جاز وإن لم يتحقق وصول الماء إلى أسفل
الوسخ لأنه صار كجزء منه وعلي هذا ينقض مسه والتمس
به انتهى قال في تهذيب الطراز وهذا إن الإطلاقان بخلافان
التفصيل الأول انتهى وأحسب أنه لا محال عند التحقيق والظاهر
أن هذا في غير الميت أما الميت فلا بد من إزالة ذلك الوسخ
لا يهرقوا يغسل الميت بالماء البارد إلا أن يحتاج إلى المسح
لإزالة وسخ وهذا الإطلاق يقتضي وجوب ذلك وعلي هذا ينشأ
لنا لغز آخر وهو أن يقال لنا شخص لا يصح وضوءه ولا غسله
حق يزول ما عليه من الوسخ **وصورته** في الميت على ما تراه
وفاء بحقه إلا أن يقال هو قد مات حقة حيا وفيه نظر

لانه بموته انقطع ذلك وتعلق الحق بالاحياء **السادس** ظهر
 محل الوضوء على ما صححه الرافي واتباعه كالحاوي والشامل
 الصغيرين وساعده النووي في الجنايز وشرح مسلم وزججه
 الشبكي ولا شك انه اوجه والاصح في زيادة الروضة في
 الفسل وزيادة المنهاج انه يكفي لهما غسلة واحدة اشارة
 صورة المسئلة اذ لا تكون الخاسة مائة فان كانت تمتع
 وصور الما فهي من الشروط الخامس وتصير مائة بالاتفاق
 سواء كانت المائة دمه البراعيث او غيره وقد قيد في شرح
 المذهب في باب بيته الوضوء بالخاسة الحكمية وهذا يفهم
 ان دم البراعيث وكوه لا بد من ازالته بالاتفاق لان دم
 البراعيث من الخاسة العينية ومنه يعرف انه لو تضاءل دم
 البراعيث على عضوه فم عليها الماء لم يزيله انه لا يصح طهره مطلقا
 وهو التحقيق وفي ذكره شيء عن بعضهم وقد صوره لا يحتاج
 بما اذا كانت الخاسة لا تحول بين الماء والعضو وكان الماء كثيرا
 او قليلا بحيث يزيلها بمجرد ملاقاته لها فان انتفى واحد من الامر
 فلا يكفي لان الماء لا يصل الي العضو الا مستقلا او جنسا ومع ذلك
 فالراجح ما قاله الرافي في هذا اللفظ لا يحتاج وعبارة التدريب
 ورفع الخبث على وجه ترجيح انتهى ولا شك ان طريق الرافي
 احوط كما تقدم وان رجح فاذا اراد الشخص الوضوء او الغسل
 ازال ما على المحل من نجاسة او غيرها ثم تواتر وغسل ويقال
 لنا شخص لا يصح وضوءه حتى يزيل ما على عضوه من النجاسة
 عندهما **وصورته** في النجاسة العينية كما تقدم **السابع** رفع
 الجنبات على ما جزم به ابن الحداد فبين احداث في اثارة غسله
 قاله

قاله في التدريب وموضع المسئلة من فروع ابن الحداد اول
 الكتاب لغز لنا جنب لا يصح وضوءه **وصورته** ما انت تراه واعلم
 ان هذا الذي اقامه صاحب التدريب شرطا وسكت عليه خلافا
 في الروضة اخر الركن الخامس من الوضوء مثاله اجتمع عليه
 حدثان اصغر والكبر فيه اوجه الصحيح في الروضة يكفي غسل
 جميع البدن بنية واحدة ولا ترتيب عليه فاذا غسل جميع بدنه
 الارجليه ثم احدث فعلى الصحيح عليه غسل الرجلين عن الجنبات
 وغسل باقي اعضاء الوضوء عن الحدث الا صغيرا فان شاق قدم
 الرجلين وان شاق اخرهما او وسطهما وعلى هذا يكون الوضوء
 الماقي به وضوء خاليا عن غسل الرجلين فانهما يفسدان عن الجنا
 بة خاصة ولا تخفى هذا بالرجلين **الثامن** تقديم الاستنجاء
 على اري ضعيف قاله في التدريب وهو قول حكاة في زيادة
 الروضة في باب الاستنجاء لغز لنا سقم لا يصح وضوءه قيل
 الاستنجاء وصورته في دايما الحدث كما ينبغي في بابه وكذا
 في غيره على قول والاحوط تقديم الاستنجاء ليمر من الخلاف
 فان اخره في وضوء الرفاهية استنجي بعده ووضع يده
 في كيس كما ينبغي الميت **التاسع** **والعاشر** معرفة كيفيته
 والعلم بوضوئية قال في الروضة قبل شروط الصلاة ومعرفة
 اعمالها فان جهل معرفة اصل الصلاة او علم ان بعض فرض لكن
 لم يعلم فرض الصلاة التي شرع فيها لم تصح صلاته وكذا
 اذا لم يعلم فرضية الوضوء انتهى وقال في الايضاح اعني
 النووي رحمه الله تعالى في الواسطة من الباب الاول يجب
 عليه اذا اراد الحج ان يتعلم كيفيته وهذا فرض عين اذ لا يقع

التقديم الخامس
 عن صاحب
 العلم بوضوئية الصلاة

العبادة ممن لا يعرفها هذه الفظة وعبر الشامل الصغير بالعلم وقال
شارحه رحمه الله تعالى في الفصل يشترط ان يعلم الشخص صورة
الفعل المطلوب منه وهو امرار الما على البدن والشعر فانه لو امر
بما قصد او لا يكون عالما ان هذا هو الواجب عليه فانه لا يجزئه
وكذا الوضوء والصلاة والصوم والحج فان فعل شيئا على الوجه
الذي اعتبر شرعا ولم يكن عالما بان ذلك هو المطلوب فلا يجزئه
هذه الفظة **لغز** لنا شخص ما عرف كيفيته ولا علم فرضيته
ومع ذلك يصح وضوءه **وصورته** في الصبي والمجنون للطواف
كما تقدم في الرابع **الحادي عشر** اعتقاد فرضية الوضوء المخصوص
ولنا شخص يصح وضوءه مع خلوه عن هذا ويعرف مما تقدم
في الصبي والمجنون **الثاني عشر** اعتقاد سنية الوضوء المسنون
هذا هو الذي يظهر ولم اري من ذكره فان لم اعتقد وجوبه
فالوجوب من مركب من الطلب والمنع من الترك وفيه ما يعرف
من الشرط الا في علي الاثر ولنا شخص يصح وضوءه المسنون مع
خلوه عن هذه النية **وصورته** في الميث **الثالث عشر** ان
يميز بين فرض الوضوء ونفله فان لم يميز فقد قال في الروضة
قبل باب شروط الصلاة اذا علم فرضية الصلاة ولم يعلم اركانها
فله ثلاثة احوال احدها ان يعتقد ان جميع افعالها سنة ثانيا
ان يعتقد ان بعضها فرضا وبعضها سنة ولا يعرف يميزها فلا تقع
صلاته فظها مرح به القاضي حسين وصاحب التتمة والتهديب
ثالثها ان يعتقد جميع افعالها فرض فوجهان حكاهما القاضي حسين
فصاحب التهديب احدهما لا تصح صلاته لانه ترك معرفته
ذلك وهي واجبة واصحهما نفع وبه قطع صاحب التتمة لانه
ليس

ليس فيه اكثر من انه ادى سنة باعتقاد الرضى وذلك لا يوثق قال
في التهديب فان لم تصح صلوته ففي صحة وضوءه في هذه الصورة
وجهان هكذا ذكره هؤلاء هذه المسائل ولم يفرقوا بين العامي
وغيره وقال الغزالي في الفتاوى العامي الذي لا يميز فرايض
صلواته من سنها تصح صلوته بشرط ان لا يقصد النفل بما هو
فرض فان نوى النفل بما هو فرض لم يعتد به فاذا عن التفصيل
فنية الجملة في الابتداء كافية هذا كلام الغزالي وهو الظاهر
الذي تقتضيه احوال الصحابة رحمهم الله تعالى فمن بعدهم
ولم يتقل ان النبي صلى الله عليه وسلم الزم الاعراب ذلك ولا
امر باعادة صلات من لم يعلم هذا الي هنا كلام الروضة فقد مال
الي كلام الغزالي وتقدم فتوة في العاشر وهذا من جهة النفقة
وذاكر من جهة النقل اشارة لنا شخص لا يميز بين فرض الوضوء
ونفله ومع ذلك يصح وضوءه وصورته في العامي عا طريف
الغزالي وهو الذي مال اليه النووي على الوجه الذي تقدم
الرابع عشر النية كذا جزم الشامل الصغير بجعل النية من الشروط
وكذا فعل المنهاج جعل النية من الشروط في الصوم وتقدم في المقدمة
انها اول الاركان الستة وهو ما في كتب الرافعي والنووي في الوضوء
وهو جعلها في الاركان لغز لنا شخص يصح وضوءه من غير نية
وصورته في الميث فانه يصح وضوءه وغسله من غير نية فلا يحتاج
الفاصل الي نية **الخامس عشر** الترتيب كذا قطع به الشامل الصغير
بجعل الترتيب في الوضوء من شروطه وكذا فعل النووي في التنقيح
بجعل الترتيب في الصلاة من الشروط وهكذا فعل في الروضة جعل
الترتيب في الحج من الشروط ولم يجعله من الاركان وهكذا فعل في الروضة

ايضا في الوضوء جعل الترتيب في السنن من الشروط وذكر في غير هذا
ايضا وتقدم في المقدمة عد الترتيب في الاركان في الوضوء وهو
ما في كتب الرافعي والنووي وغيرهما في الوضوء غير ما تقدم
اشارة لنا شخص مع وضوءه من غير ترتيب وذلك في صورتهما
ما تقدم في السابع من كلام الروضة ومنها ما ياتي في الحادي والعشرين
السادس عشر استصحاب النية حكما اما استصحاب النية ذكرنا
فمنذوب فيذكر ما هو فيه من الوضوء ويستمر الي فراغه وعليه
يقصر الجنان ويقبض عن النطق للسان وعن بسط النظر بلك العينين
ويكنى بحملة على ما هو عليه الي الفراغ فان نوي قطع الوضوء وهو
في اثنائه لم يطل ما فعله على الاصح في الروضة قال ويستأنق
النية لما بقي ان جوزنا تفريقها والاستأنق الوضوء ونحو حكم
التفريق على الاثر ولنا شخص استصحاب النية لا ذكرنا احكاما
ومع ذلك يصح وضوءه وصورته في الميت لانه لا استصحاب
منه ولا هو شرط في حق غاسله **السابع عشر** ان لا يفرق
النية في وجه قال في الروضة لوفرق النية على اعضائه
فنوي عند الوجه رفع الحدث عنه وعند اليدين والرجلين
والراس كذلك مع وضوءه على الاصح ولنا شخص لو فرغ
النية لم يصح وضوءه وصورته في دايمر الحدث هذا هو الذي
يظهر لان طهارة ضعيفه وقول الروضة نوي رفع الحدث
يعلمه لان دايمر الحدث لا ينوي الرفع **الثامن عشر** استصحاب
ذكر النية الي غسل شيء من الوجه فان عرفت قبله لم يصح
وضوءه ولنا شخص فقد منه هذا ومعه مع وضوءه وصورة
في وضوء غير المميز للطواف وفيه نظر لان نية ولبه قائمة
مقام

عنان

مقام نية نعم يتصور ذلك في الميت **التاسع عشر** ايصال الماء
الي اعضاء الوضوء كذا ذكر هذا في شروط الوضوء صاحب
الاستغناء ولا شك ان هذا لا بد منه الا انه نفس الركن غير انه
يلزم منه ذهاب حقيقة الوضوء لان الشرط غير المشروط لغز
لنا شخص ما وصل الماء الي اعضاء وضوءه ومع ذلك مع وضوءه
وصورته تعرف مما سبق في الخامس **العشرون** جريان الماء
على العضو المغسول قال في الروضة آخر الباب من زيادته
يشترط في غسل الاعضاء جريان الماء على العضو بلا خلاف
لغزنا شخص مع وضوءه ولم يجر الماء على شيء من اعضاء وضوءه
وصورته في من الغسل في ماء ثم نوي وهو ما كنت فانه ان
مكث مع وضوءه عند الرافعي والنووي وان لم تكمل مع
وضوءه وهذا الشخص لم يجري الماء على شيء من اعضاء وضوءه
ومع ذلك يصح وضوءه فان جريان الماء هو السيلان سيلانه
الي جهة المركز الا ان ذلك في حكم الجريان **الحادي والعشرون**
استصحاب المغسول ولنا شخص لم يستوعب المغسول
ومع ذلك مع وضوءه وصورته تعرف من السابع قال
في الروضة بان ما تقدم في السابع فلو غسل الجنب من يده ما
سوي الراس والرجلين او اليدين والرأس والرجلين كان حكمه
ما ذكرنا **الثاني والعشرون** ان يغسل مع المغسول جزء يتصل
بالمغسول وتحيط به ليتحقق به استيعاب المغسول قاله
في زيادة الروضة في الركن الثاني من الوضوء وفي المهمات
ان المسيلة في الرافعي ولنا شخص لم يفعل ذلك ومع
ذلك مع وضوءه وصورته تعرف مما تقدم قبله فانه اذا

ترك غسل الرجل مثلا فهو تارك لما بعد فرضها بطريق اولي
وتعرف ايضا مما يجي على الاثر **٢٣** غسل ما ظهر من محل
الفعل قال في الروضة في الغرض الثاني لوقفه أنفه
او شفته لزمه غسل ما ظهر بالقطع في الوضوء والفعل
على الاصح وقال في آخر الفصل من زيادته في فتاوي ابن
الصباغ يجب غسل ما ظهر وهو الاصح لغزنا لشخص ظهر
في اعضاء وضوءه او غسله شي في محل الغسل ومع ذلك
يصح وضوءه بدون غسله وصورته في باطن المراحات
وخونها فانه لا يجب غسلها وان ظهر باطنها فيصح الوضوء
بدون غسلها ويجب مع التيمم ويتصور ايضا في مسح
الجبهة ويتصور في مسح الخف **٢٤** عدم الصارف المحض
قال في الروضة فان نوي التبرد وكان غافلا عن النية لم يصح
ما اتى به بعد ذلك على الصحيح اما اذا نوي التبرد مع نية
مقبرة فانه يصح على الصحيح في الروضة كالمسحاج ومثله
التد في مثاله اراد الوضوء في الصيف بالماء البارد وقصد
معه التبرد بالماء مع استحباب نية الوضوء او نوي الوضوء
في الشتاء بالماء المسخن وقصد معه التد في مع استحباب
النية فانه يصح وضوءه وهذا الشرط يعني عن استحباب
النية وتقدم الا انه لا تخلوا ذكرها عن فائدة ولنا شخص
وجد منه الصارف المحض ومعه صح وضوءه وصورته في
بين توضيل فني لمعة في المرة الاولى فانقلت في الثانية
او الثالثة وهو يقصد التغل فانه يحرم على الاصح في الروضة
في الغرض الاول لا في التجديد ومنه ما اذا عدل عن الرجلين
ومرته

ومرته الى مسح الخفين والجبيرة والصلوق ولو ترك مسح
الراس وعدل الى مسح الخفين وغسله كفي او امر غيره فمسحه
له كفي **٢٥** ان لا يكون على بعض يديه نجاسة بجمل موضوعها
قاله القاضي حسين في فتاويه وطريقه انه لا يكفي لهما
غسله وهذا طريق الرافعي وسبق القول فيه في السادس
ولاشك ان الصلاة هنا متنوعة عند النووي حتى يغسل
جميع يديه ولا تحصل له عذره ابا حة الصلاة حتى يغسل جميع
يديه وقد اتفقوا على انه لو تجسس بعض ثوب او بدن وجعل
وجب غسل جميعه لغزنا لشخص له قراءة القرآن ومسح
المصحف وليس عليه حدث اكبر ولا اصغر ومع ذلك لا تخل
له فعل الصلاة ولا طواري ولا خطبة جمعة حتى ينظهر
وصورته ما تقدم على طريق النووي ويتصور على طريق
الرافعي بان يتوضا ثم تقع على يديه نجاسة لا يعني عنها
وجعلها او يتجسس جميع يديه وان شئت فقل حتى يغسل
غسلها واجبا وهذا احسن وان شئت فقل شخص لا حدث
عليه لا اصغر ولا اكبر ومع ذلك يجب عليه الغسل ومن صورته نجاسة
جميع يديه او بعضه مع الجهل كما تقدم وان شئت فقل شخص لا حدث
عليه اكبر ولا على يديه نجاسة ومع ذلك يجب غسله وصورته في
الميت **٢٦** ان لا يتوضا مرة مرة اذا كان على عضو من اعضاء وضوءه
نجاسة غير مرئية فان توضا مرة مرة لم يصح وضوءه لاحتمال انها
كانت على الوجه والفصلة الاولى ان النجاسة لم تحسب
عن الوضوء فان غسل مرتين او ثلاثا فوجهان كما لو ترك لمعة
فانقلت في الثانية قال القاضي حسين وهذا على طريقته وتقدم

هذا ابرار
صح

في الشرط قبله وهذا امثال له وتبقى فائدة الصورة ويقال لنا
وضوء لا يصح مرة مرة وهذه صورته **٢٧** ان لا يكون على اعضا
وضوء طاهر يغير اما ويسلبه الطهور به فان كان لم يصح وضوء
مرحوبه في الجائز في غسل الميت وقد يقال يعني عن هذا ما تقدم
في الخامس الا ان يفرض ذلك في صورة وهذا في غيرها ويقال
لنا شخص على بدنه طاهر لا يصح وضوءه حتى يزيله **٢٨** ذكر
النية ان كان على بدنه ما لا يغير اما قاله وما قبله صاحب التمهيد
في فتاويه حيث قال لو كان على بدنه اثر عجين او حناء فالغسل
التي تزيل ذلك لا تحسب عن الوضوء ان تغير الماء والاحسب
ان كان ذا كرا للنية والافوجها ان كما لو نوي التطيق وهو ناس
للنية انتهى واعلم ان هذا يندرج في فروع الرابع والعشرين
وتبقى فائدة ابرار الصورة ويقال لنا شخص يشترط في وضوءه
استحباب النية ذكرا وصورتها ما انت تراه ومنها اذا نوي
التبرد ومنها اذا نوي التذني ومنها لو غسل المتوضي اعضاؤه
الارجليه ثم القى في نهر مثلا او سقط فاعستلها فان كان ذا كرا
للنية صح والا فلا **٢٩** ان يفصل مع المفسول ما عليه من شعر غير
باطل لحية رجل كنه وجلدت كسخت وشقوق نفخت وثقب
برزت وقشرة جدره وكوه ارتفعت وانتفت قال في الروضة
في الركن الثالث وان حصل في يده ثقب لزمه غسل باطنه لانه صار
ظاهرا ولنا شخص ترك غسل هذه الاشياء راسا ومعه صح
وضوءه وله صور منها ما وقع من ذلك تحت الجيرة والحق واحد
في اثنا غسله قبل غسله رجليه مثلا كما تقدم **٣٠** ان لا يفصل
رجليه في الحق بعد مسحهما قاله البغوي في فتاويه وتبعه

الاسنوي

الاسنوي وغيره قال وتحتل خلافة وعلي الاول يقال لنا شخص توضا
وغسل رجليه بحيث استوعب المحل وليس على رجليه ولا على بدنه
نجاسة ولا عجين وكوه مما يمنع الماء او يفسده ومع ذلك لا يصح
وضوءه **٣١** ان يفصل مع المفسول ما هو مشتببه به فانه لو خلق
له وجهان مثلا وجب غسلهما وغسل ما عليهما وما هو متصل
بهما مما يجب غسله ظاهرا وباطنا الا ما استثنى ولو خلق له يدا
واشتبهت الاصلية وجب غسلهما وكذا في الرجلين ومن واجب
غسل التابع اذا بنت له يدا في ساعد وتخيرت الزائدة بنقص
الاصابع او زيادتها او فحش قصرها او غير ذلك او لم تتميز
فانه يجب غسلها في الصورتين وان بنتت من فوق المرفق
لم يجب غسلها الا اذا دخل ثوبها في حده الساعد نص عليه في الام
انه يجب غسل ما يحاذي الساعد قال النووي في التتبع وهو
الصحيح الذي قاله الجمهور ومقابل وجهه قاله جماعة انه
لا يجب غسل المحاذي لانها ليست اصلية ولا مشتببه ولا ثابتة
في محل الفرض وعلي الاول يقال لنا شخص يجب عليه في وضوءه
غسل شيء ليس هو في محل فرضه ولا هو متصل به ولا مشتببه حتى
لو تركه لم يصح وضوءه وصورته في المحاذي اشارة احتراز بالمفسول
عن الممسوم فانه لو خلق له راسان كفاه مسح احدهما قاله في الروضة
٣٢ يشترط اضافة الوضوء الى الله تعالى في وجهه في الروضة
قبل الفرض الثاني ولفظه لا يشترط اضافة الوضوء الى الله تعالى
على الاصح فافتني قوة الخلاف فينبغي مراعاة وعليه يقال لكل شخص
لا يصح وضوءه حتى يضيفه الى الله تعالى **٣٣** تيقن الحدث وهي
مسئلة الحاوي حيث قال لا تجديد واحتياط فلا يصح فيها وذكر

هنا أربع صور حيث قال ولولتكرار وسريان لا يجدي واحتياط
ففي صورتين يصح وفي صورتين لا يصح الاولي اغفل لمعة من المفسر
في الوضوء او لمعة في الغسل في المرة الاولى فانقضت في المرة الثانية
او الثالثة بقصد التنفل كفاه الثانية النسيان فاذا تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ
وَاغْفَلَ لَمْعَةً ثُمَّ نَسِيَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ فَأَعَادَهُ عَلَى أَنَّهُ مُحَدَّثٌ وَاجِبٌ
ثُمَّ تَذَكَّرَ اجْزَاءَ الثَّالِثَةِ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ وَاغْفَلَ لَمْعَةً وَظَنَّ عَدَمَهَا
ثُمَّ جَدَّدَ الْوَضُوءَ وَالْغُسْلَ لِنَقْلِ فَانْقَضَتْ تِلْكَ اللَّمْعَةُ لَمْ يَكْفِيهِ
الرَّابِعَةُ اغْفَلَ لَمْعَةً فِي وَضُوءِهِ أَوْ غَسَلَهُ ثُمَّ شَكَّ بَعْدَهُ فِي اغْفَالِ
اللَّمْعَةِ فَتَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ لِلْإِحْتِيَاظِ فَانْقَضَتْ لَا يَجْزِيهِ حَتَّى إِذَا عَلِمَ
بِحَالِ لَزْمَةِ الْعَادَةِ قَالَ الْقَوْنُوبِيُّ وَيَعْلَمُ مِنْ عَدَمِ اجْزَاءِ
الْغُسْلِ لِلتَّجَدُّدِ وَالْإِحْتِيَاظِ عَنِ الْغُسْلِ الْوَاجِبِ فِي مَسِيلَةِ اللَّمْعَةِ
عَدَمُ اجْزَائِهِ عَنْهُ فِيمَا إِذَا تَطَهَّرَ الْمُحَدَّثُ بِنِيَّةِ التَّجَدُّدِ أَوِ الْإِحْتِيَاظِ
بِطَرِيقِهِ الْأُولَى انْتَهَى وَهَذِهِ خَامِسَةٌ وَسَادِسَةٌ وَلَنَا سَابِقَةٌ
وَهِيَ إِذَا اتَّقَى مُحَدَّثٌ ثَمَّ شَكَّ فِي الطَّهَارَةِ فَتَطَهَّرَ ثَمَّ تَقَيَّنَ عَدَمُ
الطَّهَارَةِ فَانَّهُ يَصِحُّ وَلَا يَجِبُ الْعَادَةُ لِأَنَّ مُحَدَّثًا هُنَا بَيِّنٌ وَالتَّرَدُّ
طَرَأَ عَلَيْهِ وَالتَّرَدُّ الَّذِي يَعْتَضِدُّ أَحَدِي طَرَفَيْهِ بِالْأَصْلِ لَا يَصِحُّ
وَلَا يَخْصُرُ **فَرُوعٌ** مَا خُنِيَ فِيهِ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَكُلُّهَا فَرُوعُ النِّيَّةِ
٣٤ أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِمَا يَنْبَغُ فَإِنْ اقْتَرَنَ بِمَا يَنْبَغُ لَمْ يَصِحَّ وَضُوءُهُ
كَانَ نَوِيٍّ وَوَضُوءُهُ زَوْجَتَهُ أَوْ اجْنَبِيَّةً أَوْ عَكْسَهُ أَوْ تَوَضَّأَ
وَالْحَدَّثُ خَارِجٌ مِنْهُ وَلَنَا شَخْصٌ تَوَضَّأَ وَبَوَلَهُ يَسِيلُ مِنْهُ وَمَعَهُ
يَصِحُّ وَضُوءُهُ وَصُورَتُهُ فِي سُلْسِلِ الْبَوْلِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ مِثْلُهُ
إِذَا تَقَدَّرَ حَبْسُهُ فَانَّهُ يَصِحُّ وَيُصَلِّي وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ
الباب الثاني في شروط وضوء الرافهية للأنثى وفيه
خمسة

خمسة وثلاثون بشرطاً ما تقدم في الذكور وهو شرط في الأنثى
٣٥ النقا من الحيض والنفاس فلا يصح وضوء حيض ولا نفاس
ولنا حيض ونفاس يصح من كل واحدة منهما ويصح وضوء
المستحاضة وغسلها **الباب الثالث** في شروط وضوء
الضرورة للذكور وفيه ثلاثة وأربعون شرطاً ما تقدم غير
الخامس والثلاثون **٣٥** دخول الوقت فلا بد من دخول الوقت
في حق دايم الحدث وخوؤه قال في التدريب وغيره فلا بد من
دخول الوقت في حق المستحاضة وخوؤها قطع به الحاوي
والشامل الصغيران وهو الصحيح في الروضة وغيرهما في باب
الحيض في المستحاضة وذكره الشامل الصغير هنا ومثلها سلسل
البول وخوؤه كسلسل المدى وكذا المتيقنة فإنه لا يصح طهرها
إلا إذا دخل الوقت ويقال لنا شخص لا يصح وضوءه لغرض ولا
لنفل قبل دخول وقته **٣٦** تقديم الاستنجاء في دايم الحدث
قاله في القوت تفقها وتبعه صاحب التحفة فقال في أول باب
الوضوء تفقها ايضاً والمسئلة منقولة في الروضة وغيرها في باب
الاستحاضة ولفظها فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء
أو التيمم إلى أن قال وكل هذا واجب إلى أن قال ثم تتوضأ
المستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه ويلزمها تقديم هذا
الاحتياط على الوضوء انتهى وعبرة الاحتياج بعد قول
المتهاج وتتوضأ بعد ذلك فلو قدمت الوضوء لم يصح انتهى
ويقال لنا وضوء لا يصح قبل الاستنجاء وتقدم أنه لا يصح وضوء
الرافهية ايضاً على قول **٣٧** تقديم حشو فرج دايم الحدث
بقطنية او خرقة وخوؤها بعد فراغها مما تقدم من الاستنجاء

قال في الروضة في الحيض بعد قوله السابق فتفصل فرجها قبل
الوضوء او التيمم وحشوة بقطنية او خرقة في وسطها وتلمح
بآخر مشقوفة الطرفين وكل هذا واجب الا ان تاذي بالسد
او تكون صائمة فتترك الحشو وتقتصر على السد وصاحب سلس
البول يدخل قطنية في إحليله فان انقطع والاعصب مع ذلك
راس الذكر هذا لفظ الروضة وصوبته في الابتهاج رداعا صاحب
الفاية حيث قال انها نقصية فان احتاجت الى حشو الفرج حش
قال والصواب الاول نقل اوله ليلوا يقال لنا شخص لا يصح وضوءه حتى
يستوثق فرجه **٢٨** المولاة بين ثلاثة اشياء بين الاستنجاء والاحتياط
في امر الفرج والوضوء قال في الابتهاج فلما خرت وطال الزمان
ثم توضأت في محنة لوجهان فتمى تيمم وعلي بدنه نجاسة ويقال
لنا شخص لا يصح وضوءه حتى يوالي بين اشياء ليست من الوضوء
٢٩ مولاة الوضوء لدائمه الحدث قاله صاحب القوت تفقها
وتبعه صاحب التحفة فذكره ايضا تفقها وقد جزم به قبلهما
الاسوي في طرازه فقال وضوءه يجب فيه توالي الاعضاء ولا يجوز
تفرقها وصورتها في وضوء دائمه الحدث **٣٠** طهر بدن دائمه
الحدث عما لم يعرف عنه قاله في الشامل الصغير قال شارحه
يشترط في الوضوء طهر بدن دائمه الحدث عما لم يعرف عنه ودائمه
الحدث المستحاضة ومن به سلس البول وسلس المذي فان هولا
يشترط لوضوءهم بعد ما شرط لوضوء غيرهم اشياء طهارة البدن
عن النجاسة التي لا يعرف عنها فان الوضوء في حق واحد من هؤلاء
ليس برافع للحدث وانما يبيح الصلاة والميبح لا يتحقق مع وجود
المانع انتهى لفظ الشارح وقال في الروضة في باب الاحداث لو تيمم

قبل

قبل الاستجمام يصح تيممه ولو تيمم وعلي بدنه نجاسة فهو
كالتيمم قبل الاستنجاء انتهى لكن خالف هذا في باب التيمم
فقال من زيادة آخر الباب الثاني لو كان على يده نجاسة
ومزب بهما على التراب ومسح بهما على وجهه جاز في الاصح
وقد عُدَّ هذا عليه في التناقض والذي يظهر اعدتم الصحة
اذ لا فرق بينهما وبين الاستنجاء ويقال لنا شخص لا يصح وضوءه حتى
يزيل ما على بدنه من النجاسة وان توضأ مرات **٣١** ستر عورة
دائمه الحدث قطع به في الشامل الصغير قال شارحه يشترط ستر
العورة له ولوان واحدا من هؤلاء توضأ وعورته مكشوفة لم
يصح وضوءه لما ذكرناه من اشترط الطهارة عن النجاسة في حقه
انتهى الا ان في زيادة الروضة قبل باب الاحداث اذ التيمم مكشوف
العورة ينعى ما في الشامل يقال لنا شخص لم يصح وضوءه مع كشف
شي من عورته **٣٢** عدم تاخير الصلاة فان اخرا دائمه الحدث لا
لمصلحة الصلوة من ويقال لنا شخص مر عليه قطعة من الزمان ان
ان ترك فيها النية بطل وضوءه وصورتها هذه فان اخر بقصد صلاة
الصلاة جاز ولا امر **٣٣** تجدد الاحتياط في حق دائمه الحدث لكل
فرض فيقدم الاستنجاء ثم التحفظ ثم الوضوء ثم المبادرة الى الصلاة
مع المولاة فان اخل شرط من ويقال لنا شخص لا يصح وضوءه حتى
يفعل شيئا كان فعله قبل ذلك **الباب الرابع** في شروط وضوء الفروقة
للانات وفيه اربعة واربعون شرطا ما تقدم في الباب قبله **٣٤** النقاء
من الحيض والنفاس كما تقدم في الباب الثاني **الخاتمة** في اختصار
الشروط وردا الى شرط واحد تقدم ان الشروط منها ما هو شرط
للمجموع كالماء الطهور ومنها ما هو شرط في البعض كالاسلام فانه

وقال في زيادة اول الباب
في الحالة الرابعة لو تيمم ثم غسل
النجاسة جاز في الاصح

يخرج عنه الكافر الا صلي في وجهه اما المرتد فانه لا يصح وضوه بلا خلا
 كما قاله في الروضة لكن سبق في الشرط الاول في الباب الاول في وضوه
 الرفاهية في حاشيته خلاف فيه ولهذا التقسمت هذه الشروط الى ما هو
 عام في الاشخاص وما هو خاص ببعض الاشخاص كدخول الوقت
 في حق دايم الحديث ومنها ما هو عام في الاشخاص والاركان كطهارة
 الطهور ومنها ما هو خاص ببعض الاركان ومنها ما هو اعم من غيره
 ومن اعينها الاسلام فانه يعنى كل شخص وكل ركن ولا يفوته الكافر
 الا صلي في وجهه تقدم واعلم منه ما ذكرته في اخر الباب الاول وهو
 ان لا يقتصر عما ينفع فانه ينطوي فيه جميع الاركان ما قبله فلهذا
 اخرته وكذا ما بعده في الابواب الثلاثة وكان حقه ان يذكر
 اخر الباب الرابع ليكون من باب ذكر العام بعد كل خاص الا انه
 شرط في الاول وما بعده ما حجت الي تقدمه وعطف ما بعده
 عليه فلو عكسته لكان من باب ذكر الخاص بعد العام وتكون
 فائدة معرفة الشيء جملة ثم تفصيلا وهو مطلوب والحاصل ان
 الشروط كلها اليه وهو ان لا يقتصر عما ينفع فقد رجعت شروط
 الوضوء بعد نشرها الى شرط واحد وبيانه ان من الموانع الكفر فانه
 مانع من صحة الوضوء الا علي وجه في الاصل كما تقدم وهو ضد
 الاسلام وهو الشرط الاول فاذا اراد الكفار ان يصح وضوه فليزل
 المانع وهو الكفر اي يسلم ثم يتوضا ومن الموانع ان يتوضا
 بغير طهور الذي هو ضد الشرط **الثاني** وهو الماء المطلق الطهور
 فلو اراد ان يتوضا بغير طهور ارتكب محرما ولم يصح وضوه
 فان اراد الصحة فليزل المانع وباقي ما طهور وهكذا بقية
 فلهذا اوجبه رد الشروط الى شرط واحد فقط وهو ان لا يقتصر
 عما

١٢
 جامع ولا شك ان الاحتياط في العبادات مطلوب وان وقوعها
 على اكمل الوجوه محبوب والله الهادي الى سبيل كل مرغوب ومقصود
 هذا اخر ما اردته من هذه الجملة والحمد لله ثانيا وصلي الله على
 سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم وقد يسر الله فر اغناها
 اللهم انفع بها لنا وللمن نظر فيها وللمن دعا لمصنفها
 وكاتبها والحمد لله رب العالمين

ع
 ع
 ع

١٢
كتاب القول التام في احكام

المأموم والامام للعالم العلامة

الحبر البحر الغمامه امام وقته

المحقق المدقق ابن العماد

تفخذه الله بالرحمة

والرضوان والملكه

اعلى فراديس الجنان

بسمه وكرمه

امين

أم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
 وعليه وصحبه اجمعين **وبعد** فهذه مايل نفسيه سميتها
 بالقول التام في احكام المأموم والامام لا يستغني عنها لكثرة
 وقوعها وعموم انتشارها وحصول البلوي بها وكلها راجعة
 لقوله صلى الله عليه وسلم **انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا**
عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا **ولا تسبقوا** وقوله صلى
 الله عليه وسلم **لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالان**
قائي اركع من امامي ومن خلفي وقوله صلى الله عليه وسلم **انما**
تخشي الذي يرفع راسه قبل الامام ان تحول الله راسه راس
قوله **سابقة الامام فيمنعه حمارا وتجعل صورته صورة حمار** **فهذه** الاحاديث مخرجة
 في حال القدرة ثلاثة احوال **سابقة** في ختم **مسابقة** الامام بالركوع والسجود وغيرها من اركان
 ومساوقه ومواضعه **فالاول** الصلاة **وبالتخرير** مخرج **التفديب** والتمه وصحة في شرح المذهب
 حوام ومفوت **فتلوي الثاني** وهو ظاهر ايراد الكفاية ومعني قوله صلى الله عليه وسلم **ان تحول الله**
ما روى ومفوت الفضيلة **رأسه** راس حماري **تجعل رأسه** على صورة راس الحمار ويبقى
 ايضا **الثالث** الموافقة وهي **رأسه** راس حماري **تجعل رأسه** على صورة راس الحمار ويبقى
الستحة والنيلة لتواب بدنه يدن انسان ومعني قوله صلى الله عليه وسلم **ان يجعل صورته**
الجاعة وما ذكر في السابقة صورة حمار **ان يحسخ** صورته كلها فيجعل راسه راس حمار
والمساوقه اذ **التي** في وبدنه بدن حمار وفيه دليل على جواز وقوع المسخ اعاد الله
تكبيره الاحرام اما لو **تغالي** منه **والمسخ** لا يكون الا من شدة الغضب **قال** الله تعالى قل هل
تأانقها **فلا صلاة** **لا تتفقد** انيكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه
 من اصلها

من صاحي

من صاحي اهلها واذا اقيمت الصلاة من يوم الجمعة اشتغل
 باجابة المقيم ولا يشتغل في حالة الاقامة بالدعاء وكثير من الجهلة يشتغل
 بالدعاء في هذه الحالة وهم مخطبون في اصابة السنة وانما محل الدعاء بعد
 فراغ الاقامة وقت تسوية الصفوف ولا يقوم الخالس الي الصلاة
 حتى يفرغ المقيم من الاقامة وقيل يقوم عند قوله قد قامت الصلاة
 وقيل ان كان شابا قوي النخضة فيلزم عند الفراغ من الاقامة
 وان كان شيخا او عطي النخضة قام عند قوله قد قامت الصلاة
 او في وقت يعلم انه ينتصب فيه مع فراغ المقيم من الاقامة
 ليكون مدركا لتكبيره الاحرام ولودخل المسجد والاقامة
 تقام لم تستجب له التحية لقوله صلى الله عليه وسلم **ان**
اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وخرج بذلك الحامي **الصحيح**
 انه يستمر قائما كما قال في الكفاية وقال الخاطي في فتاويه لودخل
 المسجد والاقامة تقام لا يقوم بل تجلس فاذا فرغت الاقامة قام ولو
 اقيمت الصلاة وفرغ المقيم منها ولم يخرج الامام على القوم لم يقوموا
 حتى يخرج اليهم لقوله صلى الله عليه وسلم **انما اقيمت الصلاة فلا تقوموا**
 حتى تروني خرجت وقد تقرر لذلك في شرح المذهب **قال** ونقل الشيخ ابو
 حامد عن محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يقول **مومن**
عقب فراغ المومن من الاقامة **قال** **النواوي** وهو مشكل واذا اقيمت
 الصلاة لم يشغل عنها بعبادة نافلة ولا سجود تلاوة ولو امر الامام
 المقيم بالاقامة ولم يشرع المقيم فيها او لم يامر بها الامام لكن علم
 على جاري العادة الاخذ في مقدمات الشروع فيها فهل يكره للمأموم
 الشروع في النافلة كما يكره لو اقيمت او لا يكره لان الشروع فيها الى الان
 لم يوجد المحجة الكراهة الا ان قارب الشيء اعطي حكمه لانه ادي

من صاحي

قضاؤها تامة وانما كان لذلك لانه قد لزمه الاتمام بالدخول فيها
فكل عبادة تلزم بالدخول فيها اذا افسد هالزمه قضاؤها على الوجه
الذي لزمه مع الامكان لا يلزم من ادرك الجماعة مع الامام
ثم افسد هالانه لا يمكنه فعلها بعد ذلك انتهى كلامه في باقي
صلاة المسافر وجزم الشيخ ابو اسحاق في البيع وشرحه ان من افسد
الصلاة في الوقت بغير عذر ثم صلاها في الوقت كانت ادا وهذا
هو اختيار امام الحرمين والغزالي فيمن افسد الصلاة اختيارا
واختيار الغزالي فيمن يضيق عليه وقت الصلاة فان غلب علي
ظنه انه لا يعين الى اخر الوقت ثم عاش وصلاتها في الوقت فانها
قوة العاصي من القاصي قضا عند القاصي اذ عند الجماعة وكثير من الموسوسين تحرم
حس والقاصي شريح الرواية بالصلاة ثم توسوس في صحتها فيخرج نفسه من الصلاة بالتسليم ثم
قوله الجماعة اي حجة الاسلام ينوي الصلاة ثانيا وهو اشر على كل حال لان الصلاة الاولى ان لم تكن
الغزالي رحمه الله اظهر
انفقدت فلا حاجة الي الخروج منها بالتسليم والايان بالعبادة الفاسدة
في غير موضعها حرام وان كانت انفقدت حرم عليه قطعها خلافا لالامام
والغزالي فانها جواز قطع الفريضة ان كان الوقت واسوا وهذا الوجه
يجب تخصيصه بغير الجموع اما الجموع فالخروج منها حرام بكل حال
للزوم الجماعة فيها وعلى الاصح فلو احرمت بالصلاة ثم قطعها صار فاسدا
وكرهت الصلاة خلفه **اخرى** اذا قارن الامام في تكبيرة الاحرام لم تنفقد
قوله اذا ساقه المساوقة صلته على الصحيح ولو سبقه بها لم تنفقد قطعا لقوله صلى الله عليه
وسلم فاذا كبر فكبروا **امثلة** اذا ساقه في الركوع او السجود
او غيرهما من الاركان الفعلية لم تبطل صلاته لكن يكره ذلك
لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا ركع فاركعوا واذا ساقه لم تحصل
له فضيلة الجماعة كما قاله الرازي وابن الرفعة في الكفاية وعلوه

فكانت

بارتكاب

السابقة للامام ككثيرين
فعلينا ان تبطل الصلاة

بارتكاب المخالفة وعلى قياس ذلك لو ساقه في الموقف ان لا يحصل الفضيلة
تحصل الفضيلة لارتكابه المكروه وعلى قياسه ايضا لو فارق السجود
الامام بغير عذر وقام لا تمام ما بقي عليه من الصلاة ان لا تحصل
الفضيلة لارتكابه المكروه ولوجود المخالفة بالمفارقة بل هو اولى
بعدم الحصول لانه انضم الي وجود المخالفة المفقوتة للفضيلة طريق
قاطعة بطلان صلاة وطريقه حاكمه بقولين البطلان فصلاته باطل على
طريقه وقولوا والفضيلة تقوت بالمساوقة مع الاتفاق على الصحة
فلان تقوت مع الاختلاف في الصحة اولى وتوهم بعض لا تحصله من
من قول بعض المحققات ان الجماعة تدرك بجزائه لافريقين الجزئين ان
يكون من اول الصلاة او من اخرها او من اوسطها وهو خطأ لان المراد
بالجزئين اولها واخرها بشرط ان لا يوجد مخالفة بالمفارقة وقد
خرج في المذهب بفوات الفضيلة بالمخالفة بالمفارقة بغير عذر
والثاني يجوز يعني المفارقة لان الجماعة فضيلة فكان له تركها اي الفضيلة وتقوته ام
كما لو صلى بعض صلاة النفل قايمًا ثم فقد هذه عبارته وايضا ثواب
الجماعة انما يترتب على اتمام صلاة القوم وقد فارقهم قبل استقامتهم
للفضيلة فاشبه من فارق الصف ثم غموا بعده فانه لا يستحق
شيئا من الغنيمة واذا قلنا بصحة الاقتداء بمصلي الكسوف فصلي
معه فانه يجب مفارقتة عند القيام الثاني قال الفقهاء وتحصل
له فضيلة الجماعة لانه فارق بعذر ولو اقتدي في الصبح بمصلي
الظهر وثمرت صلاة المأموم فان شاذي مفارقتة وسلم وان شاذي
ليسلم معه وهو افضل فان فارقته لم تبطل صلاته ولم تفت الفضيلة
بلا خلاف وحيث جازت المفارقة فانما يجوز بالنية فلو فارق بغير نية اي عامدا فلو تركها سهوا او
بطلت صلاته ومذهب مالك واي حنيفه بطلان صلاة المفارق
متى تذكر عاد الي حاله ولو

قوله ان لا تحصل الفضيلة
اي من اصلها على المعتمد لا قوة
التصديق فقط بل ذهب
جميع الدرجات له

قوله اذا قلنا ان هذا القول
ضعيف المعتد انه لا يحصل
لاقتداء بمصلي الكسوف
الا في القياس الثاني من الركعة
الثانية ولا بد من اظهر

بعد سلام الامام
متى تذكر عاد الي حاله ولو

وعن احمد روايتان فحصل ان من فارق الامام بغير عذر بطلت
صلاته على احدي الطرفين واحدا القولين وعلى قول مالك وابي حنيفة
واحدي الروايتين عن احمد وصحت على قول عندنا ورواية احمد
وفاتة الفضيلة ولو سبق الامام في بعض الاركان ووافقه
في البعض فيحتمل ان يسقط ثواب الجماعة لحصول المخالفة وبهذا
ثواب على ما وافق فيه ثواب الجماعة ولا يثاب على ما خالف فيه فيكتب
له بعض ثواب الجماعة والمحقق الاول ولوراي شخص يسبق
الامام استحب له ان يسجد شكر الله تعالى لانه فاسق او مصاب
في دينه لم يمان الاجر فان المصاب حرم الثواب **سيلة**
وان قارنه في السلام ففيه وجهان في كتب الخراسانيين
احدهما لا تبطل بخلاف ما لو قارنه في تكبيرة الاحرام
فانها لا تتعقد على الصحيح واذا قلنا لا تبطل فانت الفضيلة
لحصول المخالفة وان سلم المأموم قبل الامام بنية المفارقة
نظر ان كان بعذر لم تبطل والعذر كطويل الامام وتركه سنة
مقصودة كالشهادة الاول او القنوت او قراءة السورة
وخذ ذلك وان كان بغير عذر فطريقان كما في المفارقة بغير
عذر صحيحهما لا تبطل وان لم ينو المفارقة وسلم عما ذكرنا للقدوة
بطلت صلاته قطعا لانه فعل حرامين احدهما تقديم الركن والثاني
قطع القدوة من غير نية المفارقة وهما حرامان وقدم مرجع هذا
الحكيم في الكفاية في باب صلاة الجماعة فقال ان المأموم اذا قارن
في السلام كان حكمه حكم من فارق الامام بغير عذر وحكم
فارق الامام بغير عذر ولا نية المفارقة بطلان صلاته

اي لانه اذا كانت المساوقة
تفوت الفضيلة فالمساوقة هو الظاهر من كلامهم ان المساوقة تفوت الفضيلة وتحتمل ان
اولى بها
المعتمد ان
قوله المتجه الاول ضعيف
وان قوله فيحتمل ان يثاب
الح هو المعتمد لانه لم يتركب
النهي بالنسبة اليها

وان كان

وان كان بنية المفارقة فعلى التفصيل بين المعذور وغيره وحزم
القول في الجواهر في باب صفة الصلاة بان المأموم اذا سلم قبل
شروع الامام في السلام بطلت صلاته ان لم ينو المفارقة وان
نوى ففيه الخلاف في المفارقة بغير عذر وكذلك حزم به في شرح
المهذب وايضا فالنقد بالسلام كتقدم المأموم المسبوق
الي القيام بغير نية المفارقة فكما تبطل هناك تبطل ههنا
وكذلك القيام الي النفل المطلق للزيادة بغير نيتها واعلم
ان نفس اقدامه على السلام منع ذكره للقدوة من غير المفارقة
لا يقوم مقام النية لان الافعال المجردة اذا لم تقترن بها النية
لا يعتد بها كما لو غسل في الوضوء بلا نية رفع الحدث وكما لو اقدم
السيد على بيع العبد الجاني قبل اختياره للقدوة فان نفس اقدامه
على البيع لا يكون اختيارا للقدوة على الصحيح بل لا بد ان تختار
القدوة ببيع قال الرافعي في سجود السهو ان المأموم الموافق
اذا سلم خلق الامام ساهيا لا يسجد بل يحتمل الامام سهوة
والامام لا يحل سهو المأموم سهوا يبطل الصلاة عمده فعلم
بذلك كله ان التقدم بالسلام بغير نية المفارقة مبطل
فان قيل فقد ذكر الرافعي في اخر سجود السهو ان الامام
اذا سلم ناسيا وترك سجود السهو ان المأموم اذا سجد للسهو
او لم يسجد وسلم عامدا ثم عاد الامام وسجد لا يتابعه المأموم
لان السلام عامدا يتضمن قطع القدوة ومقام نية المفارقة فجوابه
ان ذلك يقطع القدوة المتوهمه وذلك ان الامام اذا سلم قبل
سجود السهو احتمل ان يكون سلامه عامدا واحتمل ان يكون
ناسيا فيقال القدوة وهي لا قطعي فاذا سلم الامام في يده

وهذه عبارة تنفي ان المأموم اذا سلم
او لم يسجد وسلم عامدا ثم عاد الامام وسجد لا يتابعه المأموم
لان السلام عامدا يتضمن قطع القدوة ومقام نية المفارقة فجوابه
ان ذلك يقطع القدوة المتوهمه وذلك ان الامام اذا سلم قبل
سجود السهو احتمل ان يكون سلامه عامدا واحتمل ان يكون
ناسيا فيقال القدوة وهي لا قطعي فاذا سلم الامام في يده

الصورة لم تجب عليه بنية المفارقة بدليل انه لو كان مسبوقا
لا تمام ما بقي عليه بل يكون سلامه متضمنا لقطع القدوة
المقومة بخلاف القدوة المحققة فانها لا تقطع الا بالنسبة
وقد علم بذلك ان المسبوق بركن ان كان قبل شروع الامام
في الصلاة لم تنفقد كالسبق بتكبيره الا حرام وان كان
في اثنا الصلاة فان كان يتضمن قطع القدوة كالسلام
او الركوع او السجود خلق امام اخر من غير نية القدوة
وقطوعها عن الاول بطلت وان كان بركن لا يتضمن
قطع القدوة وهو في محله كالسبق بالركوع بعد قراءة الفاتحة
او بالسجود قبل الاعتدال لم تبطل ولكن تقوت الفضيلة
وان كان في غير محله بان قرأ الفاتحة وركع قبل اتمام
الماموم فاحتت بطلت لتقدمه بركنين وان تقدم بركن
يقضي مخالفة فاحشة كالقيام قبل السلام او تخلف بفعل يقضي
مخالفة فاحشة كالخلف للشهد الاول او عن سجدة
سجدة التلاوة او قولها هودون الامام بطلت صلاته وان
علم حال الماموم مع الامام دايما بين الموافقة والمساوغة
والمساوغة ان يقاربه في الافعال والاقوال والموافقة ان
يتقدم ابتداء فعل الامام على ابتداء فعل الماموم ويتاخر ابتداء
فعل الماموم عن ابتداء فعل الامام ويسعى خلفه بحيث يدرى
بذلك الركن وهو معنى قول المنهاج تجب متابعة الامام في
افعال الصلاة بان يتقدم ابتداء فعله على ابتداءه ويتقدم
على فراغه منه وقوله بعد ذلك فان قاربه لم يضر **وقوله**
وان تقدم بفعل ركوع وسجود ان كان بركنين بطلت والا

فلا

فلا لا يناقض ما ذكره اولاً من تفسير المتابعة كما وهم فيه
بعضهم انه اولا حكم على الجملة من حيث هي وافعال الصلاة
من حيث الجملة تجبر تاخير فعل الماموم فيها عن ابتداء فعل الامام
ومتى تقدم بخلها بطلت وكذلك الحكم في المساوغة ان ساوغة
في الجملة بطلت كما في تكبيرة الاحرام والسلام على فلان فيه
وما ذكره المنهاج ثانياً من المفارقة والتقدم بركن
هو الحكم من بلغ حيث النقصيل ومن اورد على المنهاج لم يفهم
فغلط ولم يفرق الحكم على الكل والحكم على الكل
وقد استعمل صاحب التتمه مثل ذلك قوله والطهارة ثلاثاً
ثلاثاً فحكم على الثلاث غسلات انها مستحبة وهو باب
الحكم على الثانيه بالا سخطا وكذلك على الثلاثة والاقسام
منها ما هو محرم ويبطل الصلاة كالقيد بركنين ومنها ما هو
محرم كما سبق ولا يبطل كالقيد بركن ومنها ما هو مكروه
ويفوت اجر الجماعة وهو المساوغة في الافعال ومنها ما هو
مستحب وتحصل الفضيلة وهو الكيفية السابقة وقد كان اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى احد منهم ظهروا حتى يقع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجداً وكذلك في بقية الاركان
وقد يتقدم الماموم على الامام وهو موافق وقد يتاخر وهو مخالف
وقد يوافق وهو موافق ما اذا فقد الامام في غير موضع القعود
فان الماموم يتقدم عليه وجوباً الى القيام ومقياً وافقه في القعود
بطلت صلاته فلو فقد الامام في الركعة الاولى والثالثة قام
الماموم وانتظر قياما واستحب له ان يسج لينهه قائما ومثال
التاخر وهو موافق ما اذا قرأ الفاتحة وركع قبل ان يتم الماموم

يستحب

فأخذه وله حالتان الأولى أن يكون قد أدرك مع الإمام زمان يسع
قراءة الفاتحة فيجب عليه أن يقطع القراءة ويركع إذا ركع الإمام
قبل أن يتم الفاتحة وهذا هو المسبوق وعليه حمل قوله صلى الله
عليه وسلم من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة وإذا ركع كان
مدركا للركعة بشروط الأولى أن يكون الإمام أهلا للتحمل
فإن ظهر محدثا أو جنبا أو كافرا أو قلنا لا يجب الإعادة لم يتحمل
لأن هؤلاء لا يتحملون عن أنفسهم فليسوا أهلا لتحمل الفاتحة عن
غيرهم فلا يتحملون بعضها أيضا وهل يشترط في هذه الصورة أن يكون
راكعا ويطمئن معه في الركوع كما لو أدركه راكمًا لا يشترط ذلك
لكونه أدركه في القيام قضية المفعول الأولى أنه إذا لم يدرك معه
الفاتحة كاملة ولا الركوع فقد فاته معظم الركعة وهذا التقليل قد
ذكر في نظير المسئلة وإن أدركه راكمًا فاحرم وأدركه في الركوع
أدرك الركعة **بشروط** الأولى أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام
عن حد أقل الركوع فلو أخذ الإمام في الرفع عن أكمل الركوع
فاطمئن المأموم في حال رفعه قبل أن يفارق حد الركوع حسب
له الركعة على الصحيح فعلى هذا يصلي ركعة بعد سلام الإمام
ويسجد للسجدة على قول للقرابي وعلي ذلك اقتصر في الروضة
وكانه لم يقف على ما قاله القاضي **قال** القاضي لا
الشك جري سببه في حال القدوة ونقله عنه في الكفاية
قال الروياني ولو كان المسبوق لا يرى الإمام ويقف
من حاله أنه تارة يرفع رأسه من الركوع ثم يقول سمع الله
لمن حمده عند الاعتدال أو في قيامه وتارة يأتي به على السنة
فركع ورفع حين سمع تحميده وشكفي أنه اجتمع معه في الركوع

بأن يكون

بأن يكون جري على عادته أو السنة فإن كان هذا أغلب
حاله أو استويا لم يكن مدركا للركعة وإن كان أغلب حاله
أنه يأتي بالتحميد أو الرفع وتأخير نادرا فهذا يحتل وجهين أحدهما
أن يكون مدركا **الثاني** أن لا يكون محدثا ولا جنبا ولا
كافرا فإن كان أحدهم لا لم يتحمل عنه ولم تحسب الركعة
إذا لم يتحمل عن نفسه فعن غيره أو **الثالث** أن يكون
الإمام قد نسي قراءة الفاتحة **الرابع** الركعة محسوبة للإمام
فإن قام الإمام إلى خامسة في الرابعة أو إلى رابعة في الموضع
فقرأ وركع فاقته به المأموم فيها عالما لم تقع القدوة وإن اقتد
به جاهلا بالزيادة صحت القدوة ولم تحسب له هذه الركعة ولو ركع
الإمام وأطمئن واعتدل ثم تذكر أنه ترك تسبيح الركوع فعاد إليه
ظانا جوازه فاقته به مأموم وأطمئن معه في هذا الركوع ثم لم يدرك
الركعة **قال** الإمام الشافعي رضي الله عنه ولو أدركه
رجل بعد ما ركع وسقط راكمًا أو مضطجعا أو فيما بين ذلك لم يزل
عن الركوع فركع معه لم يعتد بتلك الركعة لأدرك في حين لا
يجزيه فيه الركوع ألا ترى أنه لو ابتدئ الركوع في تلك الحال لم يكن
راكعا لأن فرضه أن يركع قايما لا غير قائم ولو عاد فقام راكمًا
كما هو فادركه رجل فركع معه في تلك الحال لم تجزه تلك الركعة
لأنه خرج من الركوع الأول حين زایل القيام ولو استأنف ركوعا غير
الأول هذه عبارة في الأم ولا فرق أن يسقط على الأرض قبل الطمأنينة
في الركوع أو بعد هالأنه إذا لم يطمئن خرج عن حيز الركوع إلى غير ذلك
فأشبه ما لو اعتدل ساهيا قبل الطمأنينة فإنه لا يصح الاقتداء به
في الخامسة لأنه في عمل غير محسوب له فلو أحرم معه جاهلا وركع وأطمأ

حسبت له الركعة ولا يلزم المأموم القراءة في هذا القيام لانه ليس
من صلب الصلاة وصورة المسئلة ان يترك المأموم الفاخه ناسيا
فلم يذكرها حتى ركع الامام وسياتي ذلك في آخر الكتاب مبسوطا
موجها ان شاء الله تعالى **مسئلة** وان كان قد ادرك مع الامام
زمان يسع قراءة الفاخه فله احوال **الاول** ان يكون بطي
القراءة فيركع الامام قبل اتمامه الفاخه فهذا غير مقصر فيل يقطع
ويركع معه كالذي لم يدرك مع الامام الا بعض الفاخه والامع في الركعة
وغيرها انه يتمها ويكون متخفا بعذر وصورة المسئلة في المنهاج
بما اذا اسرع الامام قرأته ويركع قبل اتمام المأموم الفاخه ويدخل
فيه صورتان الاولى اذا رتل المأموم القراءة وكانت بحيث لو
اسرع لادرك قرأته فيركع الامام قبل ان يتمها **الثاني** اذا كان
في بطي القراءة من اصل الحلقة فتختلف اتمامها لانا لو قلنا
يقطع ويركع لادى انه يترك الفاخه في صلاته كلها بطي قرأته وسرعة
قراءة الامام فيجب ان يتخلف في كل ركعة لا تمام قراءة الفاخه فاذا
اكمل الفاخه ركع وحده واعتدل وسجد حتى يدرك الامام فيما هو فيه
وهذه قدوة حكمية يعذر المأموم فيها بالتخلف لقراءة الفاخه خمسة
اركان وان شئت قلت يستغل باتمام الفاخه مادام الامام في
تلك الركعة فاذا فرغ الامام من الركعة بان رفع راسه من السجدة
الثانية فانت الركعة على المأموم ويجب عليه موافقة الامام في
الركعة الثانية فاذا ركع الامام في الثانية ركع معه وتكون
ركعة ملفقة من قراءة الاولى وركوع الثانية وركوع المأموم
من الفاخه والامام في السجدة الاخيرة من الركعة فيركع ورفع الرأس
رأسه بعد شروع المأموم في الركوع انما المأموم ركعة وحده ثم قام

وادرك

وادرك الامام في الركعة الثانية فان اسرع الامام القراءة وسجد
قبل سجود المأموم في الاولى وجب عليه موافقة في هذا السجود
وحصلت له الركعة ملفقة وفاتت الركعة الثانية وسياتي ذلك
ان شاء الله تعالى في مسئلة الزحام في الجمعة واذا رفع الامام
رأسه من السجدة الاخيرة والمأموم لم يكمل الفاخه بعد انتظره
المأموم الى ان يقوم ولا يجب عليه ان يخط بصوي معه في القيام
واذا كان المأموم بطي القراءة فتخلو ومشي على ترتيب صلاة نفسه ورفع
رأسه من السجدة الاخيرة وقام الى الثانية فتارة يدرك مع الامام زمانا
يسع الفاخه وتارة لا يدرك الامام راكعا فهذه ثلاثة احوال الاولى لا يدرك
معه زمان يسع قراءة الفاخه فيركع الامام قبل اتمامها بطي قرأته فيفعل
في الركعة الثانية كما فعل في الركعة الاولى وكذلك حكم الثالثة والرابعة
وعلى هذا فقدوة في سائر الاركان حكمية في الاحرام والسلام
وبعض القيام حمية الثانية ان يدرك مع الامام زمان يسع قراءة
بعض الفاخه فاذا ركع الامام قطع القراءة ويركع معه وهو مكسوف وعليه
فركعة المسبوق لا تختص بالاولى بل قد يكون ثانية وثالثة او رابعة
لا يتصور ان يكون مسبوقا في ركعتين متواليتين الا في مسيلة الزحام
في الجمعة وغيرها وصورتها ادرك الامام راكعا في الركعة
الاولى او ادرك معه زمانا فقرأ فيه بعض الفاخه ثم ركع معه
واعتدل ثم زحزح عن السجود فلم يغز منه حتى ركع الامام في الثانية
فانه يركع معه وتسقط القراءة وكذلك لو ادرك بعض الفاخه ثم ركع
فانه يقطع ثم يركع معه ولو حصل الزحام في صلاة الزحام في صلاة الظهر
فزحزح عن السجود في الاربع ركعات ترك الفاخه في الجميع وصحت صلاته
وليس لنا صلاة يترك المأموم القراءة فيها في جميع الصلاة الا هذه

وصورته ادرك الامام ركعاً في الركعة الاولى من الظهر فركع معه واعتدل ثم رجع
عن السجود فلم يفرغ منه حتى قارب الامام ان يفرغ من القراءة فلما قام الحجب
الثانية ركع الامام فركع معه واعتدل ثم رجع عن السجود ففعل كما فعل
في الاولى والثانية فلما قام الي الثالثة ركع الامام فانه يركع معه فاذا رجع عن
السجود في الثالثة رفع راسه ثم قام وركع الامام في الرابعة يركع
معه ايضاً وسقطت القراءة في الاربع ركعات وهكذا في الثانية والثالثة
الثالث ان يكون معه زمناً يمكنه فيه قراءة الفاتحة لكن يشتغل عنها
بدعاء الافتتاح والتعوذ ويحقق انه اذا اشتغل بالافتتاح لم يمكن
من ادراك اتمام الفاتحة فهذا مقصود لا يعذر في التخلو بالثلاثة
الاركان بمقصوده وهي الطويلة من الخمسة السابقة بل اتم الفاتحة
وادرك الامام في الركوع والافاتة الركعة وفي بطلان صلاته وجهاً
اصحها لا تبطل ان ادركه في الاعتدال فان لم يدرك معه الاعتدال بطلت
صلاته الرابع ان يشتغل بالافتتاح والتعوذ ويغلب عليه ظنه انه يدرك
بعدها اتمام الفاتحة فثلاثة اوجه احدها يتم الفاتحة والثاني يركع
ويسقط قرأتها وهو مبني في الاملا كما قال البندجي والثالث
وهو الاصح وقول الشيخ ابو زيد المروزي وصححه الفقهاء والمعتبرون
انه يلزمه ان يقرأ من الفاتحة بقدر ما قرأ من الافتتاح لتقصيره
بالتشاغل **قالت** النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب فان
قلنا عليه اتمام الفاتحة فيخلق ليقرأ كان متخلواً بجذر فيسعى خلق الامام
على نظر صلاته نفسه فيتم القراءة ويركع ثم يعتدل ثم يسجد حتى يلحق الامام
وبعد بالتخلو بثلاثة اركان مقصودة وحسب له الركعة وان خالف
ولم يتم الفاتحة بل ركع عمداً لما بطلت صلاته لتركة القراءة عمداً وان
قلنا يركع فركع مع الامام سقطت عنه القراءة وحسب له الركعة فلو اشتغل

باتمام

باتمام الفاتحة كان متخلواً بلا عذر فان سبقه الامام بالركوع وقراه هذا
المسبوق الفاتحة ثم لحقه في الاعتدال لم يكن مدركاً للركعة لانه لم يتابعه
في معظمها مرج به امام الحرمين والاصحاب وهل تبطل صلاته اذا قلنا
بالمذهب ان التخلو بركن واحد لا يبطل الصلاة فيه وجهان حكاهما
امام الحرمين وآخرون اصحهما لا تبطل كما في غير المسبوق والثاني يبطل
لانه ترك متابعة الامام فان رتب الركعة فكان كالتخلو بركعة
فان قلنا تبطل وجب استينافها وحرم الاستمرار فيهما مع العلم
ببطلانها وان قلنا لا تبطل **قالت** الامام ينبغي ان لا يركع لان
الركوع غير محسوب له ولكن يتابع الامام في النهوي الى السجود ويصير
كانه ادركه الان والركعة غير محسوبة له انتهى كلامه في شرح المذهب
وكلام الامام في النهاية مخرج بانه لا يدرك الركعة اذا اشتغل عنها
بسة قبل القراءة الا بشرط ان يدرك الامام في الركوع فانه قال وان اشتغل
بالسنن وافتتح بعدها القراءة فهذا تقصير منه وما ذكره المروزي لا بد
من مراعاته عندنا وليس كما حيز الصلاة فان الالتزام انها يحصل بالعقد انتهى
ونقل عن البيهقي انه لا يكون مدركاً للركعة والمذهب ما ذكره في شرح
المذهب وقد ذكره في المحرر وقال في المنهاج ولو لم يتم الفاتحة لتسقطه
بدعاء الافتتاح فتعذر لان صورته ان يغلب عليه ظنه ادراك الفاتحة بعد دعا
الافتتاح والا هو مقمراً كما اشار اليه في شرح المذهب **الخامس** ان تحرّم
بالصلاة وعلمه قراءة الفاتحة لكن يشتغل عنها بالفتح على الامام والتامين
والقياس على الاوجه في الاشتغال بالافتتاح والاوي ان يعذر لانه
اشتغال بسة خاصة متعلقة بعملية الصلاة بخلاف دعا الافتتاح
والتعوذ فانه ليس من المصالح الخاصة بالصلاة **السادس** اذا اشتغل
عقيب دعا الافتتاح والتعوذ بتسبيح او ذكر غير القراءة فهذا مقصر

ولا تسقط عنه القراءة بخلاف كما نقله عن شرح المذهب عن امام
الحرمين **السابع** ان يحرم ويسكت ولا يشتغل بشي فهذا ايضا مقصود
لانه ممنوع من الاستماع لقراءة غير الامام كما قاله النووي في باب سجود
التلاوة من الروضة والمراد بالمنع هناك الكراهة **الثامن** ان
يشتغل عن القراءة باستماع قراءة امامه فيحتمل مجي الاوجه لانه عباد
تتعلق بالمصلي ولهذا جري خلاف في ان الفاتحة لا تجب في الصلاة الجهرية
على المأموم وتحتمل الحاقه بالذكر والتسبيح **التاسع** ان توسس في قراءة
الفاتحة فلم يتمها حتى ركع الامام لزمه ان يتخلف لانها الفاتحة وكان حكمه
حكم من يتخلف بعذر عما نقله القولي في الجواهر عن النووي وما ظنه
يصح فان الذي في شرح المذهب انه يكون معذورا كما سبق **العاشر** احرم
وترك قراءة الفاتحة ناسيا فلم يتركه حتى ركع الامام فانه يتخلف لقراءتها
ويكون متعلفا بعذر وقيل لا يعذر في ذلك لتخلف النسيان فلو لم يذكر المأموم
انها تركها حتى ركع الامام لم تجز انه يعود الى القيام لقراءتها بل يوافق الامام
وتفوته الركعة ويتداركها بعد السلام **الحادي عشر** شك المأموم في قراءة الفاتحة
فعلى التفصيل المذكور في النسيان **الثاني** اذا قرأ الامام والمأموم
الفاتحة وشك في اثنا القراءة في ترك حرف منها وجب عليه الاتيان
به ثم ان كان في الكلمة الاخيرة اعادها وان كان ما قبلها وجب
استينافها لان تحلل الذكر يقطع المولاه فان شك بعد الفراغ منها لم يجب
عليه اعادتها كما نقله في شرح المذهب عن الشيخ ابي محمد ولعل سببه
ان حروفها اكثر فيعسر على المصلي ضبطها فاكفي فيها بقلية الظن بخلاف
اركان الصلاة اذا شك في الاتيان ببعضها **الثالث عشر** ان حكم
الفاتحة مخالف حكم افعال الصلاة من وجهين احدهما
انه اذا شك قبل قراءتها في ترك كلمة من اولها وجب عليه الاستيناف

ان طال

ان طال الفصل بخلاف افعال الصلاة اذا وقعت غير منتظمة فانها
لا تقطع المولاه بين الافعال بل ياتي بها عليه بعد التذكر والفرق ان
عدم المولاه بين الافعال يودي الى ابطال الصلاة فلو قلنا بذلك
لشق على غالب الناس اعادة الصلاة بخلاف ترك مولاه الفاتحة فانه
لا يودي الى ابطال الصلاة بل يوجب اعادتها خاصة **ع** اذا شك
بعد الفراغ من الفاتحة في ترك حرف لم يوتر كما سبق **الحادي عشر** ادرك
الامام في اول الركعة ولو احرم معه في الحال امكنه اتمام القراءة فاخر
تكبيرة الاحرام حتى ركع الامام او قارب الركوع كان مقرا في ادراك
تكبيرة الاحرام وفي ادراك فضلية القراءة مع الامام ولا يكون مقرا
بالسنة الى ادراك الركعة بخلاف تاخير القراءة بعد تحريمه قاله
الامام في النهاية وعبر بقوله وليس كتاخير عقد الصلاة فان الاتيان
انما يحصل بالعقد **مسئلة** احرم فرقع الامام عقبة احرامه فليس
له ان يشتغل بالفاتحة قايبا واعلم انه يتركها ويترك الامام في الركوع
ويطمئن معه بل يهوي للركوع مكبرا لان متابعة الامام واجبة والفا
في هذا الحال غير واجبة ولا مستحبة وكذلك لو احرم والامام في حد الركوع
ومن عادته تطويل الركوع بحيث يمكن المأموم قراءة الفاتحة وادراك
الطمانينة معه في الركوع فانه لا يتخلف لقراءتها **اخرى** احرم الامام
بالجمعة وناخر حرم المأمومين عن ركوعه فلا جمعة له ولا لهم وان تباخر
عن ركوعه فقال القفال تضع الجمعة **قال** الشيخ ابو محمد يشترط
ان لا يطول الفصل بين احرامه واحرامهم وقال امام الحرمين يشترط
ان يتمكنوا من اتمام الفاتحة فاذا حصل ذلك لم يضر هذا الفصل وهو الاصح
عند العزالي وهذا الوجه مبنية على قول الاظهر ان صلاة الجمعة
لا تبطل بانقضاء القوم في الصلاة ووجه البطلان انفراد الامام ببعض

الاركان في صورتين وقد يقال البطلان هنا اولى لانه قد وجه
 الانفراد في الابتداء وهناك وجه في الدوام والشروط قد يتنازع بها
 في الدوام دون الابتداء كالباب المردود في اول الصلاة ياتر في عدم صحة
 القدوة ولو ارتد في اثنا القدوة لم يضر **مسئلة** تقدم ان الامام
 ينبغي تسبج الركوع فرجع اليه بعد الاعتدال طائفا جواز العود فادركه
 ما موم في هذا الركوع لم يكن مدركا للركعة وهذا هو المضموم في الام
 واتفق الاصحاب على تصحيحه كما قاله في شرح المذهب **قال وقال ابو علي**
 الطبري يكون مدركا واحتجوا به بالقياس على من ادرك الامام
 في خامسة قام اليها جاهلا واحرم معه مسبوق فيها فانها احتسب
 له الركعة اذا كان جاهلا بالزيادة **قال** النواوي وهذا الوجه
 غلط وقياسه على الخامسة باطل لانه ليس نظير مسيلته لانه في
 الخامسة ادركها بكما لها ولم تحمل الامام عنه شيئا وفي مسيلته لم يدرك
 القيام والقراءة ولا الركوع وحينئذ لا يحتسب له الركعة على المذهب وذكر
 الامام وجها بعيدا انه اذا ادرك جميع الخامسة مع الامام وها جاهلان
 قراءة الفاتحة لا يكون مدركا للركعة ولكن صلواته منعقدة ولو ادرك الامام
 في هذا الركوع فاحرم بالصلاة قايما وقرأ الفاتحة وركع واطمان معه قبل
 ارتفاعه عن حد اقل الركوع فقد يتوهم من التقليل السابق ان يكون
 مدركا للركعة لكونه ادرك الفاتحة والركوع واتى بالقيام وهذا بعيد لان
 الفاتحة بعد الركوع لا تقع سنة ولا واجبة لان الماموم بعد ركوع الامام
 انها فرضه المتأبوة فاشتقاله بالفاتحة غير مشروع فلا يسقط الواجب
 لان الفاتحة وقعت في غير محلها لان محلها القيام والقيام قد انقضى
 زمنه وانقضى بركوع الامام ولم يدرك الماموم شيئا منه وانما ادرك
 الركوع فاذا اتى بالفاتحة في قيام غير محسوب لم تحسب وهذا فرع نفيس

فتنبه

فتنبه له وقس عليه نظائره ويلغز بهذا الفرع فيقال رجل احرم مع
 الامام وقرأ الفاتحة قايما وركع واطمان مع الامام ولا يكون مدركا
 للركعة ولو احرم منفردا ثم قرأ دعا الافتتاح او لم يقرأه ثم اقتدي بالامام
 قدر ركع فهل يركع معه وتسقط عنه الفاتحة كالمسبوق ام يتخلو ليقرأ
 الفاتحة ظاهر عبارة المهاج انه يركع معه فانه قال ولو نوي قدوة
 في خلال صلواته جاز في الاظهر ثم يتبعه قايما كان او راكعا وقد يفرق على
 هذا بينه وبين الامام ليستغل بدعا الافتتاح فان هذا فعل ما امر به
 من دعا الافتتاح والماموم مقم فانه لا يشترع له دعا الافتتاح الا اذا
 علم انه يدرك الفاتحة فاذا لم يقم ثم اقتدي سقطت عنه القراءة
 لان ذلك من احكام القدوة فاشبه ذلك سقوط السورة ووجه
 المنع القياس على ما لو سمي قبل القدوة فانه لا يتحمل عنه وكذلك لا يتحمل عنه
 الفاتحة ويجه ان يقال ان اشتغل بدعا الافتتاح عقب احرامه
 ثم به واطمان في الركوع ادرك الركعة لعدم تقصيره وان وقف ساكنا
 وتوسوس ثم اقتدي لم يدرك لتقصيره قبل القدوة **اخرى** ادرك مسبو
 الامام في الركوع فاقتي به واطمان معه ثم احدث الامام في السجود فان
 الماموم المسبوق يكون مدركا للركعة بلا خلاف لانه ادرك ركوعا
 محسوبا للامام ذكره البغوي وكذا نقله في مخرج المذهب وتصوير المسئلة
 بما اذا احدث الامام في سجود يقتضي انه لو احدث في الركوع او في
 الاعتدال لا يكون مدركا للركعة وتوجيهه بان لم يدرك معظمها
 وينبغي ان يحسب هذه الركعة للماموم اذا احدث الامام بعد ما اطمأن
 معه في الركوع لانه ادرك معه ركوعا محسوبا قبل الحدث ولعل المسئلة
 تصحفت فوقع التقدير بالسجود عوضا عن الركوع والامام احدث
 في الركوع بعد الطمأنينة ويدل على ذلك ان القاضي قال ولو ادرك

الامام راكعا واطمان معه فلما رفع الامام راسه نوي مفارقة جان
وحسبت له الركعة وصرح البغوي رحمه الله تعالى بذلك في فتاويه
وذلك على الصواب **مسئلة** سبق الامام المأموم بقراءة السورة في
الصلاة السرية او الجهرية وركع فشرع المأموم في اتقانها فاتمها وادرك
الامام راكعا قال الشيخ ابو محمد فقد ارتكب الخطا لان متابعة
الامام واجبة والسورة مستحبة **مسئلة** قرأ المأموم
مع الامام الفاتحة ثم لما ركع شك في قرائتها وجب عليه المضي مع الامام
على الشك وليس له ان يعود الى القيام لقراءتها لان متابعة الامام واجبة
فلو تذكر في قيام الثانية انه قد كان قراها حسبت له الركعة
وان كان متردد احوال الاتيان بها خلاف ما لو كان منفردا او اماما
وشكى الركوع في قراءة الفاتحة فمضى على الشك ثم تذكر في قيام الثانية
انه قد كان قرا الفاتحة في الركعة الاولى فان صلاته تبطل بالاعتدال
لفعله اياه مع الشك وسائر الاركان كذلك اذا وقعها مع الشك في
حصول النظم بطلت صلاته **مسئلة** احرم المسبوق خلف الامام
وادركه راكعا ادرك الركعة بالشروط السابقة فلو خرج امامه من
الصلاة عند الرفع من السجود وقام المأموم وادرك اماما اخر راكعا
فنوي القدوة به وركع واطمان ادرك الركعة ان قلنا يجوز الاقتداء به
في خلال الصلاة وهكذا اذا اقتدي بثالث ورابع ويتصور سقوط
الفاتحة في ركعاته الاربع وقد سقت صورة شبيهة به **مسئلة**
والحكم فيها متحد ولو احرم مع الامام فلما قام الى الثانية نوي مفارقتها
واقندي بامام اخر قد ركع فيحتمل ان لا تصح القدوة اذا فعل ذلك
لقصد اسقاط الفاتحة كما لو قرأ اية سجدة لقصد السجود فانه
لا يسجد وكما لو دخل المسجد في وقت الكراهة لقصد صلاة الخفية
فكذلك

فكذلك اذا ركع معه لقصد اسقاط الفاتحة وان اقتدي به لغرض
اخر صرح وسقطت عنه القراءة على مقتضى القواعد في المسئلة والمسئلة
نظيره ما لو قصد الطريق الطويل لغرض القصر وليس كمن سافر
لقصد القصر والفطر في رمضان فان هذا قاصدا باصل السفر
وذلك قاصدا في اثنا السفر وانما نظيره اذا قصد باصل الاقتداء
سقوط السهو وتحمل الفاتحة فانه يستفيد ذلك بذلك فتأمل
مسئلة شك المأموم في ترك الركوع من الركعة الاولى وهو
في السجود مع الامام فقراءة الاولى محسوبة والركوع وما بعده غير محسوب
فاذا قام الامام الى الثانية وركع تلفقت ركعته من قيام الاولى
وركوع الثانية وهل يلزمه ان يقرأ مع الامام الفاتحة في الركعة
الثانية لاحتمال ان يتذكر انه كان قبله ركع واطمان في الاولى فيستقيم
صلاته ام لا يجب قرائتها كما لو كان منفردا وقام الى الثانية وشك
في الطمأنينة من ركوع الاولى فانه يجب عليه ان يركع ومتى تخلو للقراءة
بطلت صلاته الا قرب الاحتمال الاول لانه قضية الاحتياط لانه
اذ لم يقرأ كانت الزيادة معه متحققه بركوعه مع الامام من غير قراءة
والتدارك واجب قطعا بعد السلام واذا قراها في الركعة الثانية
كانت الزيادة مقبولة والتدارك مطلق لاحتمال التذكر كما كان اقرب
الي تعليل السهو في اعانة واجبة **اخرى** قال القاضي لو شك
في السجدة الاخيرة من الركعة الثانية من الرباعية في انه هل ركع
في تلك الركعة فقام ليركع ثم تذكر انه كان قد ركع في تلك الركعة فقام
ليركع ثم تذكر انه كان قد ركع في تلك الركعة فقام ليركع ثم تذكر انه
كان قد ركع فانه يضي على صلاته ولا يسجد انتهى وقيامه بقصد الركعة
الثانية من الرباعية لا يجمع احتسابه عن الركعة الثالثة

لأن القيام الواجب يقوم مقامه مقام بعض كما تقوم السترحة
عن الجلسة الواجبة بين السجدين وكما تحسب متابعة الامام
عن الواجب اذا هوي المأموم خلف الامام طائفا انه سجد للتلاوة
عن قراءة التهانن بان له ان الامام انما هوي للركوع **مسئلة**
شك الامام والمنفرد في الاعتدال في قراءة الفاتحة فلم يتدارك وهوي
للسجود عالما بان واجبه التدارك ثم تذكر قبل ان يصير الى السجود اقرب بانه
كان قد قرأ الفاتحة تحسبه هوي مع الشك عن هوي السجود لكونه وقع في
محله في نفس الامر ولم يقصد به غيره ولم يجب عليه ان يعتدل بهوي حشا
لان هوي وقع في حال الشك وهو حرام عليه والفعل الحرام يبطل الاعتدال
به عن الواجب فالمفقه وجوب العود الى الاعتدال وقصد السجود منه ولو
تذكر الفاتحة بعد ما صار الى السجود اقرب بطلت صلاته كما لو نهض عامدا ومكا
الي القيام اقرب ثم عاد الى التشهد فان صلاته تبطل **مسئلة** اذا منعت
الرجعة في صلاة الجمعة من السجود على الارض مع الامام في الركعة الاولى
وامكنه ان يسجد على ظهر انسان او رجله او يده لزمه ذلك ان قرر رعاية
هوية الساجد بان يكون على موضع عال بحيث اذا سجد ارتفعت
اسافله على اعاليه فان تمكن ولم يسجد فهو تخطي بغير عذر وان لم يتمكن
من السجود على الارض ولا على الظهر فالصحيح انه ينتظر الى ان يزول الزحام
وله يومى بالسجود فاذا تمكن سجد واذا فرغ من السجود غلغ مع الامام اربعة
احوال **احد** ان تجده في قيام الركعة الثانية فيقرأ معه ويركع فان
ركع الامام قبل ان تمامه الفاتحة فله حكم المسبوق على الاصح فيقطعها ويركع
معه وتسقط عنه البقية **الثاني** ان تجده في ركوع الثانية فالاصح ان
تسقط عنه القراءة ويركع معه لانه لم يدرك محلها ثم ظاهر كلامهم انه يبذل
في الركعة الثانية بعد الركوع وان لم يطمين مع الامام في الركوع بخلاف المسبوق
لانها

لانها متتابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الامام المأموم بالطمأنينة
الثالث ان تجده قد فرغ من الركوع فيلزمه متابعة الامام فيما هو
فيه ولا يكون محسوبا له بل يقوم بعد سلام الامام الى ركوعه الثانية
ويكون مدركا للجمعة بالركعة الاولى **الرابع** ان تجده قد سلم من الثانية
فلا يكون مدركا للجمعة لانه لم يتم له مع الامام ركعة بخلاف ما لو فرغ
من السجود ثم سلم الامام فانه يكون مدركا للركعة وان لم يقرأ معه التشهد
ولو رفع راسه من السجود فسلم الامام قبل ان يستوي جالسا فبهم
احتمال ان للامام اظهرها انه يكون مدركا للجمعة هذا كله اذا تمكن من السجود
قبل ركوع الامام في الثانية فان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام في الثانية
فقولان اظهرها يتابعه ويركع معه ويسجد وتحسب ركوعه الاول في الا
وتحصل له ركعة ملفقة اي مرفقة من ركوع الاول وسجود الثانية وفي
ادراك الجمعة بهذه الملفقة وجهان اصحهما تذكر فان لم يتابعه في الركوع
ومشي على ترتيب صلاته نفسه عالما بان واجبه المتابعة بطلت صلاته
وان شئ او جهل لم تحسب سجوده الاول ولا شئ مما اتى به على غير المتابعة
كما اذا شئ لم تذكر او جهل ثم علم فوجد الامام قد سجد لزمه ان يسجد معه
ثانيا وتحسب له ركعة ملفقة من ركوع الاول وسجود الثانية وفي هذه
المسئلة يتصور الاتيان بربع متواليه في صلب الصلاة ولا تبطل الصلاة
ولا اثر على فاعلمها ويتصور ايضا فيمن تقدم على الامام بالسجود في كل مرة
عامدا او قلنا انه يعود فانه يعود ويسجد معه ثانيا الا انه تحرم ولا تبطل
به الصلاة وان وجد الامام قد فرغ من الركوع وهو في التشهد واغفقه
فاذا سلم سجد سجدتين وثبت له ولا جمعة له لانه لم يتم له ركعة والامام
في الصلاة فان وجد الامام قد فرغ من سجدة وهو في اخري وجب عليه
ان يسجد معه السجدة التي ادركه فيها ثم اذا قعد الامام للتشهد هل

يقعد معه ويشهد فاذا سلم اي بالسجدة الثانية لم يسجد الثانية
ويدرك في التشهد لان هذه كالقدوة الحكيمة بمعنى فيها على ترتيب
صلاة نفسه وسياتي خلاف ان شاء الله تعالى في ان المسبوق
اذا ادرك مع الامام سجدة هل ياتي باخري لان السجدين بمنزلة
الركن الواحد فاذا قلنا يسجد هناك يسجد هناك وكان مدركا
للجمعة وان قلنا لا يسجد هناك ان يقال بالسجود هنا والفرق ان
المسبوق اذا سلم امامه هناك قام والمسبوق هنا اذا سلم امامه
سجد الثانية فلو قلنا لا يسجد هناك حتى سلم الامام ادى الي تطويله
بين السجدين ويؤدي ايضا الي وقوع واجب عن واجب اخر
وهو انه اذا جلس مع الامام للتشهد يقع جلوسه الواحد عنه وعن
الغفود بين السجدين ولم يبرح الرافي ولا النواوي بهذا الفرع
والذي يحنه فيه احتمال ثالث وهو انه اذا سجد مع الامام ثم رفع
الامام راسه منها لا يتابعه فيها بل ينتظره ساجدا حتى يسلم
فاذا رفع راسه وبني على صلاته وقد نقل في الروضة عن الامام
نظير ذلك فيمن اقتدي بمصلي الكسوف وصحناه انه اذا ادرك
معه الركوع الاول لا يعتدل معه وينتظره الي القيام حتى يركع ويعتدل
بل ينتظره في الركوع وهذا نظير ذلك ولا يفترض على هذا ادراك الامام
في السجدة الاخيرة فانها يسجد بها معه ويجلس معه للتشهد ان تشهد
ركن طويل وهو غير محسوب للامام وما اتي به على وجه المتابعة
وقد ذكره البخاري في فتاويه ان الامام لو ركع فاعتدل فشرع الامام
في قراءة الفاتحة ان الامام لا ينتظره في الاعتدل حتى يركع ويعتدل
بل يسجد وينتظره في السجود لان الاعتدل ركن قصير والسجود ركن
طويل فشرع التخلو بالنسيان كالخلق بالزحام على الاصح وقيل لا

لندوره

لندوره **مسألة** اذا ادرك الامام في الركوع الثاني من صلاة
الكسوف لم تحسب له الركعة على الاظهر وان اطمئن مع الامام قرا
الفاتحة وعلى هذا يقال ادرك مع الامام القراءة والقيام والركوع
ولم تحسب له الركعة واذا قلنا لا يدرك الركعة فهل تكون قراته
وركوعه محسوبين على القيام الاول والركوع الاول حق اذا لم
الامام وكان قد ادركه في ركوع الثانية قام وبني على ذلك وان
كان قد ادركه في الركعة الاولى في قيام الثانية وقام الامام
الي الثانية وركع معه الركوع الاول تلقفت ركعة حتى يقوم ويركع
ثم يعتدل ويكون على هذا ركعتان ملفقتان من الركوع الثاني من
الاولي والركوع الاول من الثانية ويدركها فلا يكون مدركا
لشي من الركعة اصلا **القياس** الحاقه بما اذا ادرك احدي الركعتين له مع الامام
في صلاة الجمعة **مسألة** الزحام السابقة لانه ههنا ادرك بعض
الركوع والركعات ههنا كالسجدين هناك لان المصحح في اصل
الروضة انه لا يكون مدركا لشي من الركعة اصلا وفي قول قديم
انه يدرك بعض الركعة ويحتاج الي الفرق من ادرك احدي السجدين
وادرك احد الركعتين **مسألة** احرم مع الامام بعد ما رفع
راسه من السجدة الثانية فانه ينتظره قايفا الي ان يقوم ولا يلزمه
ان يهوي ليدرك الامام في السجود لان النهوض ليس بركن ولا
يشبهه بركن فلا يجب متابعتة فيه لذاته فلورفع من السجدة
وجلس للاستراحة لزمه ان يجلس معه للاستراحة كما يجب عليه
ان يتابعه في سجود التلاوة **أخرى** تقدم ان الامام اذا ادرك الامام
راكعا ادرك الركعة وحكي في الجواهر وجهه انه لا يدركها اذا كان
الامام صبيبا وان اطمأن معه وقياسه انه لو كان الامام راكعا في

صلاة النافلة او صلاة معادة وقلنا الغرض هو الاول ان لا يكون المأموم
 مدركا للركعة واذا ادرك المأموم الامام وكبر فله احوال
احدها ان ينوي بها تكبيره الاحرام فتصح فريضته **الثاني** ان
 ينوي بها تكبيره الهوي فلا تنقذ صلاته **الثالث** ان ينوي بها حيا
 فلا تنقذ فرضا ولا نفلا على الصحيح **الرابع** ان يطلق فلا ينوي فرضا
 ولا نفلا فلا تنقذ صلاته على الصحيح **الخامس** ان يقصد بالاولي تكبيرة
 الاحرام ثم يأتي بتكبيره اخري للهوي فاذا قصد بها تكبيرة الاحرام
 فتبطل صلاته بالثانية **مسألة** احرم بفريضة ثم حولها بالنسيء
 الى فريضة اخري او نافلة بغير عذر او احرم بنافلة ثم حولها الى
 فريضة او نافلة اخري لم تصح وبطلت فان احرم بفريضة منفردة ثم اقيمت
 الجماعة فنوي قلبها نفلا وسلم من ركعتي جاز نص عليه وسياتي
 ان شاء الله تعالى بسط ذلك **اخرى** ترك الامام الفاتحة من
 الركعة الاولى وركع لم يجب على المأموم قطع القدوة في الحال بل له
 الانتظار وحمل فعل امامه على السهو ولا يحل له متابعة الامام في
 هذه الحالة لانه سهو غير محسوب بل بتغييرين ان يغارقه ويركع ويسجد
 وحده ويبين ان ينتظره قايما حتى يسجد ويقوم الى الركعة الثانية فلذا
 قام وقرأ وركع تابعة في الركوع وهذه الركعة هي اول صلاة المأموم واول
 صلاة الامام وما فعله الامام سهوا لا يعتد به فاذا صلى الامام هذه الركعة
 وجلس للشهادة بني على اعتقاده لم يتابعه المأموم بل يقوم وينتظره قايما
 فاعلم تشهد وقام وقرأ وركع تابعة المأموم في هذا الركوع فاذا قام
 الامام الى الثانية في ظنه لم يكن المأموم الجالس للشهادة عنده فاذا جلس
 للشهادة وتشهد بطلت صلاته فاذا صلى الامام الركعة الرابعة في ظنه
 وجلس للشهادة لم يخرج المأموم متابعه فيه بل يقوم وينتظره قايما ان

شا

شاوان شافارقه واكمل صلاته حتى سلم لم تنقض القدوة بحمد سلام
 الامام بل يطول الفصل بعد السلام فاذا ركع المأموم واعتدل فيها بعد
 سلام الامام ساهيا وقبل طول الفصل احتمل البطلان اذا لم ينوي
 المغارقة لان القدوة لا تنقضي بسلام الامام ساهيا بل يطول الفصل
 بعد السلام وتحتل عدم البطلان لان بقاء القدوة بها هنا متوهم
 لانه يجوز ان الامام قد سلم عامدا فتتقضي القدوة بسلامه فلو
 ركع واعتدل في الركعة بعد سلام الامام وقبل طول الفصل بطلت
 صلاته على الاحتمال الاول ولم تبطل على الثاني وارجح الاحتمالين هو
 الاول وقد ذكر الرافي في سجود السهو ما يدل عليه فلو سلم
 سلم الامام ناسيا لسجود السهو وسلم المأموم معه ناسيا ثم ذكر الامام
 ان عليه سجود السهو فانه يلزم المأموم متابعتة في سجود السهو بناء على
 انه يعود الى الصلاة واذا كانت القدوة لا تنقطع بالسلام الذي لو
 اقتصر عليه اجزائه صلاته فلان لا تنقطع بالسلام الذي لو اقتصر عليه لم تجز
 صلاته من باب اولي قال الرافي وان سلم المأموم ذكرا للسجود
 شرعا الامام لم يتابعه لان سلامه عمد اي يقصده قطع القدوة فقوله
 يتقضى قطع القدوة مخرج في بقاء القدوة بعد السلام ناسيا للسجود
 او ساهيا بترك بعض الصلاة وذكر القاضي في فتاويه نحو ذلك
 فقال اذا سلم الامام عن ركعتين في الظهر وقام الى ثالثة فلما مومنان
 خرج من متابعتة قال شيخنا لو انتظره ساعة لم يضر فلو قام ليتم صلاته
 فعاد الامام لا يعود معه المأموم على ظاهر المذهب لانه لما قام قطع نفسه
 عن متابعتة فهو القرح بانه لا بد ان يخرج نفسه عن متابعتة وذلك بنية المغارقة
 اما لو سلم الامام ومشي ثلاث خطوات او تكلم بكلام كثيرا او فعل ما
 يبطل الصلاة سهوه انقطعت القدوة ولم ينتظره المأموم ولا يحتاج

بلغ
 فقال

الي نية المغارقة اذا **مسألة** اذا كبر الامام تكبيرة الاحرام
ثم كبر اخري بنية الاحرام فصلاته باطله ولا يجوز للمأموم متابعتها
فيها فان تابعه فيها بطلت صلاتها جميعا فلو كان المأموم احرم خلق الامام
حين كبره الاولي ثم كبر الامام الثانية لفقد تكبيرة الاحرام دخل بها في
الصلاة واذا كبر اخري للاحرام خرج بها من الصلاة فاذا كبر اخري دخل بها
في الصلاة فاذا كبر اخري خرج بها من الصلاة وهكذا الوكبر ثم كبر ثم كبر
والضابط انه يدخل فيها بالاولى و يخرج بالاستغناء كذا قاله الامام وعلمه
الشيخ ابو محمد بان تكبيرة الاحرام تنقل الشخص من الحالة التي هو عليها فكما
تنقله من التحلل الي التحريم كذا تنقله من التحريم الي التحلل قال
فان قيل هل جعلت التكبيرة الثانية صالحة للحل والعقد جميعا كما ان
قول البايغ في زمن الحياربوت يكون متضمنا للفسخ في صالح العقد
ولو شك المصلي هل كبر للاحرام ام لا وكبر للاحرام ثانيا لم تنفقد صلاته
لاحتمال انه كبر اولاً وهذه ثانية مرجح بذلك الرافي في كتاب
الشفعة و مرجح به الارعاني في فتاويه وقال القافي في فتاويه وشك
في خلاصاته انه هل كبر لا فتتاح ام لا فكبر في الحال ولم يسلم صلاته
صحيحة لان الاصل عدم الافتتاح لكن الاحتياط ان يسلم ويظن
الفرق من وجهين اخرين احدهما ان البايغ الثاني غير الاول
والصلاة التي كبرها ثانيا هي الاولى فليس هو نظير المسئلة
وانما نظيرها ان يحرم بصلاة الظهر ثم ينوي ويكبر للعصر
فان التكبيرة تكون صالحة للابطال للظن والدخول في
العصر **الثاني** ان اعادة تكبيرة الاحرام زيادة ركن في الصلاة
يشترط فيه النية فابطل الصلاة كزيادة ركن فعلي في الصلاة ثم صورة
المسئلة ان يكبر الثانية قبل نية الخروج من الصلاة فان نوي نقض

النية

النية الاولى وقطع الصلاة ثم كبر للاحرام ثانيا انقطعت الثانية
وكفى يعني انه تعالى خروجه من الصلاة الاولى ولو صلى خلف
الامام فكبر ثم كبر فهل يجوز متابعتها في هذه الصلاة وهل يجوز الاقتداء
به حملا على انه قطع النية ونوي الخروج من الصلاة الاولى وكبر للثانية
ام يمتنع الاقتداء به لان الاصل عدم قطعه للنية الاولى واذا لم يقطع
النية يصير اهلا للامامة لانه في غير صلاة وايضا للمأموم يشك
في ان هذا الامام في صلاة ام لا ومن شك في اهلية الامام لا فتدبر
به لم يصح الاقتداء به كما لو شك انه رجل ام امرأه او اقتدى بخفي وخالف
ذلك ما لو تنحى امامه في اثنا الصلاة فانه يحل فعله على السهو العذر
ولا يقطع الصلاة لان ذلك يجوز استتاده على العذر ولا عذر له هنا
وقطع التكبيرة الاولى والوسوسة ليست بعذر في جواز قطع النية
والاثنيان بالتكبيرة الثانية وايضا فالصحيح حاصل في دوام الصلاة
والتكبيرة في الابتداء وليس الدوام كالاتداء والذي يتجه انه لا يجوز الاقتداء
به في هذه الصلاة الا ان يكون فيها لا يخفي على مثله مثل هذه المسئلة
نعم يكره الاقتداء به وان كان فقيها لان الاقتداء بالوسوسة مكروه
ولو احرم بصلاة ثم نوي قلبها الي اخري من تكبير بطلت الاولى ولم
تتعد الثانية فتضمن رفض الاولى ولو احرم بركعتين وكبر للاحرام
ثم كبر للاحرام ثانيا بنية اربع ركعات فهذا يحتمل الابطال لانه لم
ينقص النية الاولى بل زاد عليها فتبطل الاولى ولا تنفقد الثانية
وتحتمل الصحة لان نية الزيادة كنية صلاة مستأنفة نواها بعد
قطع النية الاولى **مسئلة** تكبيرة الاحرام ان يقول الله اكبر او
الله الاكبر او الله الجليل اكبر يحرم الراي لقوله صلى الله عليه وسلم اكبر
حزم فلم ضم اكبر من اكبر لم تنفع صلاته كما قاله ابن يونس في شرح التبيين

وبدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني اصلي وهو صلى
صلى الله عليه وسلم لم ينطق بالتكبير الا بحزب وما قال النووي رحمه
الله تعالى لم يسمع التكبير الا موقوفا ولو مد المصلي الهمة من الله او
من اكبر لم تنعقد صلاة لانه يتقلب من الحيز الا نشاي الى الاستفهام
ولو قال الله واكبر بزيادة او ساكنة او محركة لم تصح قاله في الروضة
ولو قال الله هو اكبر لم تنعقد قاله في الكفاية ولو زاد الغابعد الباء
فقال اكبار لم تصح سوا فتح الهمة من اكبر او كسر هاء لان اكبار بكسر الهمة
اسم من اسماء الحيز و اكبار بفتح الهمة جمع كبير و بفتح الكاف
واسكان الباء الموحدة اسم للطل ومثي قال ذلك معتقدا كفر ولو
كرر الرا من اكبر اي شدد هاء فالذي تقتضيه اللفظة عدم البطلان
لان الرا عندهم حرف تكرر كما قاله الزجاج والحرف الاول من المشدد
لا يقطع الاسكان و زيادة التكرير لا تغير المعنى ولو اسقط الهمة من
الله فقال نويت اصلي الظهر لله اكبر انعدت صلاة كما قاله الشيخ
عز الدين ابن عبد السلام في فتاويه وعلله بان همة الواصل تسقط في الحج
ولو بدل الهمة من اكبر ووافق الله واكبر فالذي ذكره ابن المير
المالكي فيما نقل عنه ان الصلاة تصح لان الهمة تبدل و او كما تبدل الواو
همة في نحو وشاح اشاح وما قاله غير بعيد ولو ايتى بالهزة عوضا
عن الكاف فقال الله اكبر لم تنعقد صلاة بل تجب عليه مخرج الكاف
ولذلك لو كان يقرأ في الفاتحة آية بعبد واياه نستعين وغالب
من يفعل ذلك الشاوي يتكلم به وكذلك اذا قال الزوج قبلت ناحيا
عوضا عن نكاحها او قال الولي للزوج انا حياء فقبل فالوجه
البطلان ان قلنا ان النكاح لا ينعقد بالمعنى وان قلنا بانعقاده بالمعنى
صح لانه بمعنى انكحتك وزوجتك وقد نظمت ذلك في ابيات منها

69
قل للنساء اقران كما قالوا تصح صلاتكن بهمة الشوان
وفعل يجوز ناحيا انا حياء فرع على المعنى بلا بطلان
ولو قال الله اكبر او الكبير لم تنعقد مرج به صاحب العدة والفروع
والفورا في غيرهم وعن الامام الشافعي رحمه الله تعالى انها تنعقد
لان فعلا يوجب به لقصد المبالغة فهو كقوله اكبر ومن قاله بذلك
يقول بالانعتاد في قوله الله كبار وكبار من باب اولى لان فعلا
اذا قصد حوله لزيادة المبالغة حول الي فعال بتخفيف العين
يقول رجل طويل ورجل طوال فان قصد زيادة المبالغة قالوا فقال
بتشد يد العين وكذلك كبير وكبار لقصد المبالغة قال الله تعالى
ومكر و امكر اكبارا ومن هذا الباب اذا وقع التعجب من شيء قيل فيه
عجب ثم عجيب ثم عجاب قال الله تعالى حاكيا عن الكفرة اجول
الالهة الها واحد ان هذا الشيء عجاب ولو قال الله اعظم لم تنعقد صلاة
عندنا خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم
عن الله تعالى الكبير يرداء والعظمة ازاري فمن نازعني فيهما
قصمته قال الغزالي وقال القرطبي قال اهل البصائر الناقدة الله
لا يقوم اعظم مقام اكبر لان الرد اشرف من الازار لان التخل يكون
بالرد وهذا تشبيه كني به عن الصفة والثوب في اللسان يكنى به
عن الصفة قال الله تعالى ولباس التقوي ذلك خير وقيل في قوله تعالى
وثيابك فطهر اي قلبك فطهر انشد ابن عباس قول ابن عجلان الثقفي
واني محمد الله لا ثوب ظالم لبست ولا من غدره اتقنع
ارجي اذا اتى الامام بما لا تنعقد به الصلاة من هذه التكبيرات لم
يجز الاقتداء به ولو كبر الامام الذي لا يعرف حاله المأموم سر ان يجز الاقتداء
به قال الشافعي رضي الله عنه لو صلى القوم بغير احرام من الامام لم تصح

صلته ظهر عامدا كان او ساهيا قال النواوي رحمه الله تعالى لعله
 اراد تكبيرة الاحرام لان تكبيرة الاحرام لا تخفى غالبا فاما اذا كبر وترك
 النية فليتبني ان تصح الصلاة خلفه لانها خفية كالحديث ولو اسر الامام
 القراءة في الصلاة الجهرية وهو مجهول الحال لم تصح الصلاة خلفه
 لان الظاهر انه لا تحسن القراءة لانه لو احسنها لجهر بنفس عليه
 الشافعي رضي الله عنه فلو سلم وقال قر انتها سرا فلا إعادة عليه
 المأموم بنفس عليه في الامم وتحمل سكوته عن القراءة جهرا على القراءة سرا
 حتى تجوز له متابعتها **اخرى** التكبيرات في صلاة الجنائز كل واحدة
 منها قايمة مقام ركعة فاذا ادرك المسبوق الامام في اثنا صلاة الجنائز
 كبر ولم ينتظر تكبيرة الامام المستقبلة بل يشتغل بعقبة تكبيره بالفاخرة
 ثم يراعي في الاركان ترتيب صلاة نفسه كما يراعي المسبوق فلو كبر المسبوق
 للحزم فكبر الامام الثانية عقيب فراغه من الاولى كبر معه الثانية وسقط
 عنه القراءة كما لو رفع الامام في غيرها من الصلوة عقيب تكبيره ولو كبر
 الامام الثانية والمسبوق لم يحل الفاخرة فهل يقطع الفاخرة ويوافقها
 ام يتمها وجهان اصحهما الاول كالمسبوق الذي لم يدرك الا بعض الفاخرة
 ثم قبلها هنا يتم الفاخرة بعد التكبيرة لان القيام محل القراءة والاصح لا
 يلزمه ان تمامها ومن فاقه بعض التكبيرات تدركها بعد سلام الامام باذكارها
 وادعيتها على الاصح وقيل لا تجب الاذكار بل ياتي تسقيا ويستحب ان
 لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوقون ما عليهم فلورفعت لم تبطل صلاتهم
 وان حولت عن القبلة بخلاف عقد الصلاة ولم يتحقق المقدي بغيره فلم
 يكبر حتى كبر امامه التكبيرة المستقبلة بطلت صلاته كخلفه بركعة ولو احرم
 المسبوق واستغل بالتقود فلم يفرغ من الفاخرة حتى كبر الامام الثانية والثالثة
 فقياس ما ذكره في صلاة المسبوق انه يلزم المأموم التخلي للقراءة بقدر

التقود ويكون مختلفا بعد ان غلب على ظنه انه يدرك الفاخرة بعد
 التقود فان غلب على ظنه انه لا يدركها او اشتغل بالتقود فيتحلوا بغير
 عذر وحكمه انه لا يتمها فان تحلوا لانها ما حثي كبر الامام الثانية بطلت
 صلاته ولا يشتغل بدعاء الافتتاح لانه لا يسن في صلاة الجنائز ان بناها
 على التحقيق **اخرى** وان حيل على غايب اخيه حين يذ استجاب الاتيان
 بدعاء الافتتاح لان الاستفتاح انما يشرع في الجنائز لاجل التعجيل بدفن
 الجنائز وذلك مفقود في صلاة الغائب وكذلك في الصلاة على من من
 فرع دخل في صلاة جنازة ثم حفرت جنازة اخرى وصلى عليها امام اخر فاراد
 ان يخرج نفسه من الصلاة على هذا الميت ويدرك الصلاة على الثاني لم يجز
 لان الخروج من فرض الكفاية وقطعها حرام ولو احرم بالظهر خلف امام ثم
 انتقل بالنية في اثنا الصلاة واقتدي بامام اخر في بقية الصلاة جاز
 على الاظهر ونظير ذلك في الجنائز لا يجوز فلو احرم بالصلاة خلف امام
 على ميت ثم حفر ميت اخر فبوي الدخول معه في اثنا الصلاة فصلى على
 الميت الثاني وقطع القدوة عن الامام الاول بطلت الصلاة له ولحب
 ولم تنفقد الثانية لخلوها عن التكبيرة ولانه نقض صلاة لا يسقط به فرض
 الجنائز ولانه يشبه ما لو تحول بالنية من فرضة الى اخرى **مسئلة**
 يشترط ان لا يتقدم على القبر ولا على الميت ولا على امامه كما في سائر الصلوات
 والميت هاكالا امام لكن لو وضع الميت في بيت مقفل وصلى عليه خارجا
 جاز كما يجوز عليه بعد الدفن وقياس ما قالوه في باب القدوة عدم النهي
 ولذلك لو وضع الميت في تابوت مقفل لكن الفرق انه انما امتنع في باب
 القدوة لكون المأموم لا يشاهد الامام وتخفي عليه احواله ومعرفة احوال
 الميت غير مفتر البهال انه ليس له اتصالات ولا حركات يقتدي به فيها ولم
 يحاذي المصلي الميت بحز من يده بان وقوف في العلو والميت في السفلى او

بالعكس او وضع المييت في تابوت وعليه خشبة معرضة فوق المصلي
عليها بحيث صار مرتقا على المييت فهل تضح الصلاة كما تضح الصلاة عليه
القبور مع انتفاخ الحازات ام لا تضح لكونه لم يجز في جزء من المييت ويخالف
القبور لانه محل ضرورة ونش المييت للصلاة عليه حرام انتم الرايين البطلان
ولو ساوي المييت في الموقف فقياس ما قيل في الامامة كراهة ذلك والسنة
ان يقف عند راس الرجل ولو كان راسه مقطوعا غسل ووضع في الكفن
في موضعه وحاذاه ولو كان المييت مقطوع الاعضاء فهل يكتفي في الصلاة
عليه بتفصيل معظمه ام لا بد من تفصيل جميع اعضاءه حتى لو سرق
فقطعت يده ثم مات بالسراية او قطع اعضاءه شخص وقتله فانا نقطع
اعضائه ونقتله وهل يجب غسل هذه الاعضاء ودفنها معه لم اجد في ذلك
كلما شافيا والذي فتح الله به في الجواب ان هذه الاعضاء ان ابينت
منه في حال حياته كما اذا قطع يديه ورجليه وبقيت الحياة مستقرة
بعد قطعها ثم مات لم يجب تفصيل هذه الاعضاء ولا دفنها معه بل يستحب
ذلك وقد مرح الرافي رحمه الله تعالى والامحاب باستحباب مورات
ما يفصل من الادمي في حال الحياة كالدم والشعر والاعضاء والظفر وغير
ذلك وقال القاضي ابو الطيب ان يد السارق اذا قطعت فهي نجسة
بلا خلاف ولا يجب دفنها وبني بعض مشايخ التبعيه وجوب دفن يد السارق
علي انها هل تنبعث معه في الدار الآخرة ام يبعث مقطوع اليد فان قلنا
يبعث كامل الاعضاء وجب دفنها والاعضاء وفيه قولان للمتكلمين
وروي عبد الحق انه صلى الله عليه وسلم قال ان السارق اذا قطعت يده
وفقت في النار فان تاب استغلاها اي استرجعها وهذا الحديث يدل على
انه اذا تاب بعت كامل الاعضاء ويدل على ذلك ما ورد في صحيح مسلم في الرجل
الذي هاجر وكانت بيده جراحة فامته فقطعها عشا فقص فلم يرق الدم حتى

فراي

فراي في النوم فقيل له ما فعل الله بك فقال غفر لي بهجرتي الى النبي صلى الله
عليه وسلم الا ما كان من يدي فانه قيل لي انا لن نصلح منك ما افسدت
فقال صلى الله عليه وسلم اللهم وليديه فاغفر وانما قال صلى الله عليه وسلم وليديه
فاغفر لانه عصى الله تعالى بيديه القاطوة والمقطوعة فهما في النار لقوله
صلى الله عليه وسلم اذ اتى المسلمان سيفيهما فالتاثر والمقتول في النار
واذا كان السارق قد افسد يديه بالسرقة لم تصلح منه الا بالتوبة فعلي
هذا يفرق بين ما بعد التوبة وقبلها فاذا جنى على انسان ففقط يديه
ورجليه ثم مات بالسراية وفعلنا بالجاني كذا كفات بالسراية لم يجب
تفصيل هذه الاعضاء ولا دفنها ولا يتوقف صحة الصلاة على تفصيل
هذه الاعضاء وان جزر ربة انسان او قد تصفين او قطع منه عضوا
لا يعيش بدونه فان اخرج حسوته وجب غسل ابعاضه كلها ودفنها
وتوقفت صحة الصلاة على تفصيل الجملة وكلاهما في صلب
قاطع الطريق يدل على ذلك هذا ان وجدت الابعاض كلها
فان لم يوجد من المييت الابعاض وجب غسله وتكفينه والصلاة
عليه بقصد الجملة ولو وجد بعض ادمي انفصل عنه في حال الحياة او
شككنا فيه هل انفصل في حال الحياة او بعد الموت لم يصلي عليه
عند الجمهور خلافا لما اورد في فولي هذا الا يصلي على يد السارق قال
القاضي ابو الطيب ولو قطعت اذنه فالصقها بحرارة الدم فالتصقت
ثم مات فانقطعت منه بعد موته لم يصلي عليها وقول المتأخر ولو وجد
بعض مسلم علم موته صلى الله عليه ليس عبارة حسنة لانه يد حل فيها
البعض المنفصل قبل موته مع انه لا يصلي عليه على الصحيح ويصدق
عليه انه بعض ادمي علم موته والصواب التغير بقوله ولو وجد
بعض مييت صلى الله عليه كما قاله في المذهب **مسألة** احرم بصلاة

بقوله
وقوت

الظهر ثم سلم منها ناسيا الركن واخرم بصلاة العصر قبل طول الفصل
ثم تذكر بعد سلامه من العصر انه كان قد ترك ركنا من صلاة
الظهر لم تنعقد صلاة العصر لكون الاحرام بها وقع في اثنا صلاة الظهر
واما الظهر فقال في الروضة اذا طال الفصل ثم تذكر بطلت ايضا
وان لم يطل الفصل لم تبطل وتدارك المتركة وصحت الاولى وقال
ابو الحسين القلان في مطالعته اذا انقطع قطع الاولى وصلي الثانية
بطلت الاولى وصحت الثانية وان لم يتقدم بل طعن انه لم من الاولى فلم
بالثانية فاسيا وفرغ منها ثم تذكر انه لم يخرج من الاولى لم تنعقد الثانية
انتهى وتوجيه ما ذكره اما بطلان الاولى فلو جود الصارف في اثناها
وهو كقطع التكبير الاحرام للصلاة الثانية وايضا الفصل واما
بطلان الثانية فلانه احرام بها في اثنا الصلاة الاولى لانه لم يخرج منها
بالسلام ساهيا وانما خرج منها بالتكبير والتكبير اذا وقع في اثنا الصلاة
الاولى لم يعتد به عن الواجب ولكنه يكون صارفا عن الاولى وما ذكره
في الروضة من بطلان الاولى اذا طال الفصل ثم تذكر ان كان المراد
اذا طال الفصل بعد السلام من الثانية فصحيح واذا كان المراد طول الفصل
مطلقا وان لم يكن سلم من الثانية فمنوع مخالف للقواعد والمنقول
اما مخالفته للقواعد فلان الاتيان بالصلاة الثانية لا اثر لوجوده
ولا اثر للصارف لانه قد وجد على وجه السهو وما فعله من الصلاة
الثانية فهو من جنس الاولى وفعل السهو ان كان من جنس الصلاة لا يبطلها
وان كثروا طال الفصل وقد ذكر في الشامل انه لو احرم بصلاة قصر
ثم صلاها اربعاً سهواً ان الصلاة لا تبطل ويسجد للسهو قال
وهذا افرع نفيس لان الزيادة التي توجب السجود سهوها ان بعدد
افسدت وهذا السهو يوجب السجود وعنده لا يبطل ثم قال

نسخه
عريب

وقال

وقال بعض اصحاب مالك لا تجزيه لان هذا سهو عمل كثير وهذا ليس
بصحيح لان هذا من جنس الصلاة فلم تبطل به هذا الكلام فان زيادة متى كانت
من جنس الصلاة سهوا لا تبطلها وان كثرت فقوله الروضة انه ان
طال الفصل بطلت الصلوات لا معنى له **قال** واما المنقول
فنقل العمري انه لو شرع في الظهر ثم طعن في الركعة الثانية انه في
العصر ثم تذكر في الثالثة انه في الظهر لم يضره ذلك وفي نقد ييب
البغوي نحوه وعلي قياسي لو احرم بعشا قضا ثم طعن في الركعة الاولى
انه في الصبح وفي الثانية انه في الظهر وفي الثالثة انه في العصر
وفي الرابعة انه في المغرب ثم تذكر قبل السلام انه في العشاء لا
يضره ذلك وتحسب ذلك عن صلاته وهو نظير ما لو نوي ان يصوم
غدا يظنه يوم الاثنين وكان الثلاثاء صمته نية هو صومه **قال**
القاضي في المحرر ولو نوي ان يصوم غدا في هذه السنة يظنها سنة
تسعين فكانت سنة احدي وتسعين صحت منه قال خلاف ما لو نوي
ان يصوم غدا عن رمضان سنة تسعين او اثنين وتسعين فكانت
سنة احد وتسعين فغلط في ذلك لم تصح نيته قال القاضي لو شك
في السجدة الاجيرة من الركعة الثانية في انه هل ركع في تلك الركعة
فقام ليركع ثم تذكر انه كان قد ركع فانه يحكي في صلاته انتهى وقيامه
لقصد الركعة الثالثة لا يمنع احتساب وقوعه عن الركعة الرابعة لان
القيام بالواجب يقوم بفضله مقام بعض كما تقع الجلسة بين السجدين عن
الواجب وان قصد بها الاستراحة وتقع الفسلة الثانية من الوجه
كافية لفصل الموعدة المخفلة من الوجه في المرة الاولى وان اتى بها على قصد
النقل وكما احتسب متابعتها عن الواجب وان اتى به المأموم على قصد
اخر كما اذا قرأ الامام اية السجدة في الصلاة وهو في المأموم

معه ظاناً انه سجد للتلاوة ثم لم يسجد الامام بل ركع فان المأموم ركع معه
وتحسب ركوعه وان اتي به على قصد سجود التلاوة لانه لا عبرة
بقصد المأموم خلق الامام والمتابعة وقعت واجبة في محلها فكفت
وذكر في الروضة في باب سجود السهو انه لو اتي بالشهادتين الثاني
على قصد الاول ثم ظهر له ان الثاني لم يجب اعادته على الصحيح والاصح
وقال في آخر باب سجود السهو انه لو دخل في صلاة ثم علم انه ما كبر
للاحرام فاستأنف التكبير والصلاة ثم علم انه قد كان كبر اولاً فان
علم بعد فراغه من الصلاة الثانية لم تقصد الاولى ونمت بالثانية
وان علم قبل فراغ الثانية عاد الى الاولى واكملها وسجد للسهو في
الحالين فقله ان الاولى نمت بالثانية دليل على ان الاحرام بصلاة
اخرى لا يؤثر ولا اثر للتصريف على وجه السهو عن احتساب ما اتي
به عن الصلاة الاولى وعلى هذا اذا سلم من العمر ثم تذكر انه كان قد ترك
ركعة من الظهر ثم الظهر ركعة من العمر ولغت العمر وهذه القول السابقة
متطابقة على ذلك وقد ذكر الفرائي المسئلة في فتاويه ولم يفصل بين
طول الفصل وقصره وعبارته في ذلك اذا اراد ان يصلي الظهر الفاتية
او العصر فترك السلام بينهما ماذا تفصح له منهما **جوابه** يصح له الظهر
دون العصر فان العصر لا تفصح ما دامت خزيمة بالظهر باقية ولا ترتفع
الا بالسلام او بقصد الابطال مع العلم ولم يخرج شيء عن ذلك لا تنقطع
الظهر بنية العصر ولا تبطل بكونه غلطاً فقله ولا تنقطع بنية
العصر فيه بمرئح بان ما اتي به بعد بنية العصر يقع عن الظهر لانه حقيقة
عدم الا تقطاع لان القصد ههنا غير حقيقي والقصد انما يؤثر اذا كان
حقيقاً ولهذا يجب قضاء يوم الشك على الفور اذا ثبت كونه من رمضان
وان لم يغد مظهره لان الغطر لا يبلغ فيه في الحقيقة والقصد على وجه

الخطا

الخطا لا يتحقق فيه العمدية وكذلك لو اتي بلفظ محتمل للطلاق فاقتاه
شخص جاهل بوقوع الطلاق فان شاطلقا اخر بنا على انها بانت منه
بالطلاق الاول لم يقع الثاني لانه بني على ظن فاسد وكذلك لو اتي
المكاتب سيده بالنجوم فقضىها منه بنا على ظن الجودة ثم قال
له اذهب فانت حر ثقة او فقد اعتقته ثم ظهر له ان الدراهم
مفشوشة فانه يتبين عدم صحة العتق فهذه كلها شواهد على ان
ما اتي به المكلف في الصلاة على ظن السهو كالعزم واذا كان كالقدم
وجب الاعتداد به عن الصلاة الاولى ولا اثر لطول الفصل في السلام
ولا لقصره ولو جمع المسافر جمع تقدم ثم بان فساد الصلاة الاولى فسدت
الثانية وقال بعض الناس تقع ناقلة كما لو احرم بالصلاة قبل وقتها
غالباً في دخول الوقت وهذا خطأ بل يجب ان يفصل فيقال ان كان
فساد الاول يترك ركن منها لم تنعقد الثانية لوقوعها في تحرريم
الاولي ما لم يطل الفصل فان طال فتقع الثانية نغلاً ايضاً كما سيأتي وان
كان فساد الاول بوقوع نجاسة على المصلي وزوالها عند احرامه
بالثانية انعدت الثانية نغلاً لوقوعها قبل وقتها وقد احتز في
المنهاج بقوله وان جمعها ثم علم ترك ركن من الاول بطلنا عما ذكرناه
فاحتز بالركن عن مسيلة النجاسة وخوبها كالكلام الكثير والاكل
الكثير ساهياً الا ان قوله بطلنا مشروط بما اذا طال الفصل بعد سلام
الثانية وهذا عبرة ثم وهو من محاسن كلام المنهاج اما اذا علم ترك
الركن عقيب السلام من الثانية فانه ياتي فيه ما سبق ويخرج فيه
ثلاثة اوجه **أ** بطلان الصلاتين وهو قياس ما ذكره ابن القطان
ب الاول ان طال الفصل قبل سلام الثانية وهو ما يقتضيه
عبارة الروضة **ج** لا تبطل الاولى وان طال الفصل بل تكمل

بالثانية **مسألة** صلى مع امام وجلس معه للتشهد فسجد الامام سجدة
 ثالثة فهل يجب على المأموم متابعتها فيها ام لا ينظر ان سجدة بعد ان مضى
 مقدار التشهد وجب على المأموم متابعتها في السجدة الثالثة فقط وتحمل
 ذلك على مجود السهو وان سجد قبل ان يضي مقدار التشهد لم يحز
 له متابعتها فيها وتحمل فعله على فعل السهو لا على سجود التشهد لا بعد
 تكرار السهو لانه لم يدخل وقته فان تابعه بطلت صلاته
 واداهل فعله على السهو لم يجب عليه مفارقتها
 بل ينتظره حتى يسلم فيسجد للسهو **مسألة** صلى المأموم
 ثم شك انه تقدم مر على الامام في تكبيرة الاحرام لم تضع
 صلاته نعله البغوي عن القاضي وهذا الخلاف ماله شك في انه
 تقدم على الامام او تاخر فانه لا يضر والفرق مشكل فان الشك
 في الموضوعين حصل في ابتدا الصلاة لانه حال الحرم بها شك في انه
 متقدم او متاخر واذا تناقض المفسد والمصحح فبين في تقدم المفسد
 منهما او المصحح منهما وينبغي حمل كلام الاصحاب فيما اظهر الشك في
 التقدم والتاخر في الموقوف على ما اذا كان ذلك الشك في ثبوت الصلاة اما اذا
 كان مقارنا للتكبير فلا فرق بينه وبين مسيلة المفارقة
 في تكبيرة الاحرام وسياتي فرق بينهما في مسيلة مسيلة
 يستحب في الصلاة ست سككات الاولى عقب تكبيرة الاحرام حتى
 يصلها بالدعاء الثانية يسكت بعد الفراغ من دعا الافتتاح سكتة يسيرة
 ولا القراءة بالدعاء الثالثة اذا قال الامام ولا الصائين استحب
 ان يسكت سكتة لطيفة ثم يقول امين ليلا يتوهم ان امين من الفاخرة
 الرابعة يستحب ان يسكت بين امين وبين قراءة السورة ولا يصلها بها
 الخامسة يسكت الامام بعد قراءة الفاخرة بقدر ما يقرأ المأموم الفاخرة

الا ان يكون المأموم اهم لا يسمع القراءة فلا يسكت له
 السادسة اذا فرغ من قراءة السورة سككت سكتة لطيفة ولا
 يصلها بتكبيرة الهوي الي الركوع واذا قال امين الامام قالت
 الملايكة في السما من كما ورد في الخبر فيسحب المأموم ان يقول
 مع الامام امين لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق
 تامينه تامين الملايكة غفر له ما تقدم من ذنبه والمهراد
 الموافقة في القول على الصحيح وقيل في الاخلاص حكاية الخطايا
 والنواوي في شرح مسلم ومعنى امين اللهم استجب وقيل
 لا تحيب رجائنا وقيل لا يقدر هذا اسواك وقيل معنى امين
 حينئذ قاصدين فلا تردنا وقيل امين اسم من اسمائه تعالى
 كان المصلي قال اهدنا يا الله تعالى وقيل امين طابع الدعاء
 وخاتم عليه كما يجتم على الشيء ليحفظ كان الداعي ختم بهذا على دعاية تحفظ
 عمله من الشيطان وقيل امين كثر يعطاه قابلهما وقيل امين اسم يستنزل
 به الرحمة ويستحب اذا فرغ من قراءة سورة البقرة ان يقول ايضا امين
 كما قاله البغوي في تفسيره قال الشافعي رضي الله عنه ولو قال المصلي
 امين رب العالمين فحسن قال في الامم ولو ترك الامام التامين اتى به
 المأموم جهرا لسمع الامام وروي البيهقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان اذا قال ولا الصائين قال رب اغفر لي امين
 وفي امين اربع لغات المد وتحقيق الميم والمد ونشد يد الميم قالوا
 وهي اضعف اللغات وليس كذلك لان معنى امين حينئذ قاصدين فلا تردنا
 ويستحب للمأموم ان لا يسبق الامام بقراءة الفاخرة فان قرأها قبله
 فقيل لا تجزيه والصحيح انها تجزيه ويستحب اعادتها وكذلك لو صلى
 قاعدا للعدو وقرأ الفاخرة في حال الفجور ثم قدر على القيام بعد

قراة فانه يجب ان يقوم ليركع من قيام ويستحب له في هذه
الحالة اعادة الفاخة لتقع قراة في حالة الكمال قال البغوي
لو قرأ المأموم الفاخة وفرغ منها قبل الامام فالاولي ان لا يامن
حتى يامن الامام قال النووي وفيه نظر والمختار انه يامن
لقراة نفسه ثم يامن ايضا التامين الامام ويستحب ان يجهر بالتامين
مع الامام ولا يامن قبله ولا بعده بل معه وينبغي للمرأة ان تسر بالتامين
لان صورتها مأمورة او مكروه وكما يستحب لها السرار بالقراة في
الصلاة الجهرية كخبرة الرجال بخالف استجبار رفع صوتها بالتلبية
فانها حالة كل احد مشغول فيها بنفسه بخلاف الصلاة فان الانصات
فيها والا ستقام مطلوبات في الجملة وكثير من جهلة العوام اذا
فرغ الامام من قراة ولا الصالحين بادروا بالتامين قبل شروع الامام فيه
وهو مخطئون في اصابة السنة ومحرومون من مغفرة ما تقدم من
من ذنوبهم **مسألة** يستحب لكل من الامام والمأموم اذا
سمع قراة الامام ومرباية رحمة ان يعطف القراة ويسأل الله عز وجل
من رحمته وان قراة في هذا ذكر العذاب يستحب ان يستعبد باسمه
تعالى منه واذا قرأ وهو الذي مرج البحر من هذا عذب فرات وهذا
ملح اجاج استحب ان يقول الحمد لله الذي جعله عذابا فراتا
ولم يجعله ملحا اجاجا واذا قرأ فمن ياتيكم بما معين فليقل الحمد لله
رب العالمين واذا قرأ اليك الله بالحكم الحاكمين فليقل بلي وانا علي
ذلك من الشاهدين واذا قرأ اليك الله بقادر علي ان يحيي
الموت فليقل سبحان الله بلي واذا قرأ شهد الله انه لا اله الا هو
والملائكة واولو العلم قايما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم فليقل وانا
اشهد بما شهد الله والملائكة واستودع الله هذه الشهادة وهي حب

عند الله

عند الله وديعة في الخبر ان من قال ذلك نادى مناد يوم القيامة
ان فلان عندنا عهدا فليقم فليدخل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم
ان الله اذا استودع شي حفظه واذا قرع اسم ربك الا علي
فليقل سبحان ربّي الاعلى واذا قال فسبح باسم ربك
العظيم استحب ان يقول سبحان ربّي العظيم وكذلك يدعوا
ويسأل عند كل اية ما يناسبها ولا يصل ذلك بالقراة لئلا يتوهم
انه منها ولا يتقيد المأموم في ذلك بقول الامام واذا فرغ من سورة
الفني وما بعدها استحب ان يفصل بين كل سورتين بالتكبير فيقول
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر روي بعض شراح الشاطبية
عن الشافعي رضي الله عنه انه سمع رجلا يقرأ ويفصل بالتكبير
فقال له اصبت السنة وذكر البغوي في تفسيره فيه حد يثامر قوعا
وكذا غير البغوي **مسألة** قال الشافعي رضي الله
عنه يستحب للمأموم ان تخفف الازكار والقراة بحيث لا يتركه من
الا بعض شي ولا من الهيئات ولا يقتصر علي الاقل ولا يستوفي
الاكمل والمستحب للمنفرد من طوال المفصل واوساطه والاذكار
في الركوع والسجود قال صاحب التتمة واخرون التطويل
مكروه فان اتروا التطويل لم يعزه وقد نص الشافعي عليه في الام قال
واحب للامام ان تخفف الصلاة ويكملها فان عمل عما احببت من الاكمال
او زاد على ما احببت من الاكمال كركعت له ذلك واذا جيل يقوم محصورين
يعلم من حالهم التطويل احب اليهم استحب فان كانوا يؤثرون التطويل
لكن المسجد مطروق بحيث يدخل في الصلاة من حفر بعد دخول الامام
فيها لم يطول وفي فتاوي ابي عمرو ابن الصلاح رحمه الله ان الجماعة
لو كانوا يؤثرون التطويل الا واحدا واثنين وخمسا فانهم

لا يؤثره لمريض أو نحوه فان كان ذلك مرة ونحوها خفيف وان كثر
حضوره طول مراعاة حق الراضين ولا يفوت حقهم بهذا
الفرد الملائم قال النووي وهذا التفصيل الذي قاله حسن
متين **مسألة** اذا احس الامام في الركوع أو التشهد الاخير
بدخل استحب انتظاره على المذهب بشرط الاول ان لا يبالغ
في تطويل الانتظار الثاني ان لا يميز بين الداخلين بل يسوي
بين الشريف وغيره الثالث ان يقصده التقرب الي الله تعالى
دون التودد الي المخلوقين الرابع ان لا تخشى فوات
الوقت وخروج الصلاة عن وقتها فان خشى ذلك نظر ان كان
في صلاة الجمعة حرم عليه ذلك لان اخراج الجمعة من الوقت موقوف
ولهذا ذكر الاصحاب انه اذا لم يبق من وقت الجمعة الا مقدار ما يركع
فيه الواجب من الخطبة وغيرها وجب الاقتصار عليه الخامس
ان لا يكون الداخل ممن يقنأ البطو وناخير الاحرام الي الفراغ من
الركوع فان اعتاد رجل ذلك اما الوسوسة او تكاسل لم ينتظره وقد
تقدم انه لو كان بعض القوم لا يؤثر التطويل والكثرة يؤثره يراعي مرة
او مرتين ولا يزد فينبغي ان ياتي ههنا مثله وان كان في غير صلاة
الجمعة وقلنا ان اخراج الصلاة عن الوقت بالمدة مكروه لم ينتظر ههنا
لان فعل المستحب اذا كان يوقع في فعل المكروه يترك السادس
ان يعتقد ادراك الركعة بادراك الركوع فان كان لا يعتقد ذلك
لم ينتظره قطعا لانه لا غاية له ولا يقال ههنا ان العبرة باعتقاد
الامام لانه انما يفعل ذلك لمصلحة المأموم والمأموم لا يراه مصلحة
السابع ان يكون صلاة المأموم مغبية عن القضا فان كانت
مما يجب قضاؤه فيحتل الاستحباب وعدمه **مسألة** لو دخل في

الصلاة

الصلاة بجماعة وطول ليحقه قوم اخرون ليكثر بهم الجمع او ليحقه
رجل مشهور عادة الحضور فهو مكروه باتفاق الاصحاب
قاله في شرح المذهب قالوا وسواء كان المسجد في السوق
او محلة وعادة الناس يأتونه بعد الاقامة فوجاهم لا وسوا
كان الرجل المنتظر مشهورا بدينه او علمه او دينه فانتظار كلهم
مكروه بالاتفاق لعموم قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم
بالناس فليخفف قال النووي اما اذا لم يدخل في الصلاة وقد
جاوقت الدخول فيها وحضر بعض المأمومين وترجي زيادة فيستحب
ان يجعل ولا ينتظرهم لانه اذا جعل حشر ذلك على الحضور والمساورة
اول الوقت ولو كانت الجماعة لا تقام اول الوقت فالأفضل تأخير
الصلاة ليعلمها معهم وقيل الصلاة اول الوقت منفرد افضل
فان صلى اول الوقت منفرد انضم مع الجماعة فهو النهاية في احوال الفضيلة
مسألة يستحب للمأموم اذا غلط الامام في القراءة او توقف فيها
ان يرد عليه الآية كما يستحب ذلك لمن هو خارج الصلاة قال
ولا يرد عليه مادام يردد الآية حتى يسكت واذا رد عليه بقصد
القراءة لم تبطل صلاته وكذا الوقف الرد والقراءة او اطلق وان قصد
محض الرد لم تبطل صلاته وكذلك لو قصد في الركعة الاولى فسبح بقصد
اعلامه كما مر بذلك الشيخ ابواسحق في التذكرة في الخلاف
وعلمه بانه من مصلحة الصلاة وبعد الخلاف ما اذا استاذن عليه
انسان فقال ادخلوها بسلام اقصد القراءة والاذن مع القراءة
او اطلق لم تبطل وان قصد الاذن فقط بطلت لان الاذن
ليس من مصالح الصلاة وكذلك المبلغ خلق الامام اذا قصد تكبيره تبليغ
المأمومين لانهما مأمور بذلك وهو من مصالح صلاة الجماعة فلم يبطل به

قائه

الصلاة كصلاة التعلیم ووضو التعلیم وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم
باصحابه صلاة التعلیم وقال انها فعلت هذا فتعوي وتعلمو صلاتي ولو ترك
امامه الفاتحة فسبح له فلم يثبت له فقال له تركت الفاتحة بطلت صلاته قطعا
لانه بغيره بغير الذكر ولو جلس الامام في الركعة الاولى او قرأ الفاتحة في التشهد
فقال المأموم قوموا الله قانتين او قال الحمد لله رب العالمين بقصد التعلیم
قال القموي في الجواهر بطلت صلاته وعلي ما تقدم عن الشيخ ابي
اسحق لا تبطل لانه من مصلحة الصلاة والذي في الراعي والروضة
موافق لما في الجواهر والفتوي على ما قاله الشيخ ابو اسحق والذي في
الروضة مؤيد قال الرويان ولو كل احد ابويه في الصلاة
فلوجه احدها جيب الاجابة ولا تبطل والثاني عكسه والثالث
وهو الاصح لا جيب الاجابة فان اجاب بطلت ولو تلفظ بالنداء
فوجهان اصحهما لا تبطل لانه ليس خطاب الادبي بل مناجاة
لرب كذا صححه في شرح المذهب ومجمله اذا لم يشتمل على خطاب فان
اشتمل عليه كقوله لعبيده ان شفا الله مريض في نفسه على ان اعتقه
فالمجته البطلان كما لو قال ان شفي مريض فانت حر ولو احس
في الصلاة بشيطان تخرب فقال اعوذ بالله منك الفتك بلفظة
الله لم تبطل لانه خطاب لمصلحة الصلاة وقد ثبت في صحيح مسلم انه صلى
الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة ولو اتى بدعاء فيه خطاب لغير ادبي
كقوله في الدعاء الماثور يا ارضي ربي وربيك الله اعوذ بالله من
شرك وشركاءك وشركاءك او را الهلاك فقال ما يستحب
ان يقال عند رويته وهو امننت بالذي خلفك ربي وربيك الله لم تبطل لانه
ليس خطاب ادبي ولو مر بين يديه انسان فقال اعوذ بالله منك بطلت
صلاته لانه يمكنه دفعه بغير الكلام والشيطان لا يمكنه دفعه الا بالكلام

ولو حلق

ولو حلق في الصلاة على فعل شيء لم تبطل صلاته بذكر اسم الله تعالى بطلت
بذكر المخلوق عليه لانه كلام اجنبي عن الصلاة وليس فيه مناجاة
مخلوق النذر ولو اتى بكلمات اللعان فكذلك ولو صلى على ميت وقال في
الدعاء فانك الله رحيمك الله او ادخلك الله الجنة لم تبطل صلاته لانه دعا
والميت ليس ممن تخاطب وكذا لو قال لزوجته ان كلمت زيد افانت طالق
فكلمته ميتا لم تطلق ولو قرأ الامام اياك نعبد واياك نستعين فقال
المأموم مثله فهو بدعة قال القاضي ابو الفتح وتبطل صلاته ان لم يرد
التلاوة وكذلك لو قال استغفرا بالله قال النووي وفيه نظر وكذلك
الحكم لو اتى بتسبيح او ذكر في الصلاة وفصد مع الذكر شيئا اخر بان حمد الله
على عافاك وبشارة سريها او اخبر بحصبة فقال انا لله وانا اليه
راجعون ولو دعا بدعاء لا يجوز كقوله اللهم اغفر للكرة او دعا على غير
من ظلمه او على ظالمه بدعا يزيد على قدر الظلمة فيختل بطلان صلاته لانه
دعاء لم يؤذن له فيه فيزجر عنه بابطال الصلاة ويحتمل ان لا تبطل لانه ليس
فيه كلام ادبي ويحتمل خرجه على الخلاف في الصلاة في الدار المفصولة
والاصحاب فيها ثلاثة اوجه اصحها تصح ولا ثواب والثاني الصحة وثالثا
والثالث لا تصح **مسألة** صلى خلق امام الظهر ثم شك في التشهد الاخير
صلى ثلاثا او اربعاً هل يسبح للامام حتى الرويان عن ابيه انه يحتمل ان
لا يسبح لان الظاهر ان الامام يعتقد انه صلى اربعاً والمأموم لا يتيقن
خطاه ولا يشكك ويشوش عليه الامر ويحتمل ان يسبح لان الشك لا يشك في
الصلاة كاليقين بدليل استوائيهما في حق نفسه وكما لا يلزم الامام العمل على
شك المأموم لا يلزمه الترويل على يقينه ولو اخرج المأموم نفسه في
الحال فعليه ان يتمها اربعاً ويسجد للسجود وان شك خلق الامام لانه
يفاضل للزيادة المصنوعة الموجودة في الانفراد لا للمجر والشك وهذا

انما يجي على قول الفرائي واما على قول القاضي فلا يسجد لان سبب السهو
كان في حال القدوة **اخرى** صلى مع الامام العصر والمغرب وسلم
امامه من ركعتين فسبح له فلم ينتبه ولم يرجع فقام المأموم مكمل
صلاته قال القاضي يسجد للسهو ولو شك في انه سلم عامدا او
ناسيا حمله على النيان ويسجد للسهو واعلم ان المأموم متى علم ان
امامه سلم ناسيا وعلم عقب سلامه في هذه الصورة او غيرها
بطلت صلاته الا ان يقوم بنيه المتابعة او بعد طول الفصل بعد سلام
الامام لان القدوة انما تنقضي بسلام الامام اذا وقع في محله اما
اذا وقع في غير محله فانه لا يخرج به من الصلاة لكونه سهوا وانما
يخرج من الصلاة بطول الفصل فعلى هذا لا يقوم المأموم حتى ينوي المفارقة
او يطول الفصل بعد سلام الامام ولو شك المأموم في ان امامه سلم
عامدا على نية قطع القدوة او ساهيا فالاولى له ان ينزى قليلا
ويسبح له فان قام لما بقي عليه لم تبطل صلاته لعدم تحقق المطالبة
وقد ذكر الرافي ما يدل على ذلك في باب سجود السهو فقال
لو ترك الامام السجود لسهوه سجد المأموم على الاصح ولو سلم الامام
ثم عاد الى السجود نظر فان سلم المأموم معه ناسيا وافقه في السجود
فان لم يوافقه ففي بطلان الصلاة وجهان بناء على الوجهين
فيمن سلم ناسيا للسجود فعاد اليه هل يعود الى حكم الصلاة
ان سلم المأموم عمدا مع علمه بالسهو لم يلزمه متابعتها لان السلام
عمدا يتضمن قطع القدوة ولو لم يسلم المأموم فعاد الامام يسجد فان
عاد بعد ان سجد المأموم للسهو لم يتا بوه لانه قطع صلاته عن صلاة
بالسجود وان عاد قبل ان يسجد المأموم فالاصح ان لا تجوز متابعتها بل
يسجد منفردا والثاني يلزمه متابعتها فان لم يفعل بطلت صلاته انتهى

وما

وما ذكره من تصحيح عدم الجواز فيما اذا لم يسلم فيه نظر لانه قد ذكر
اولا انه اذا سلم معه ناسيا للسجود انه يلزمه ان يعود ويسجد معه
على انه يصير عايدا الى الصلاة مع ان السلام قد وقع في محله فاجب
عليه السجود معه بعد ما سلم فلان يجب عليه اذا لم يسلم ولم ينوي
المفارقة من باب اولي لاسيما والقدوة لا تنقطع بسلام الامام
ساهيا لاجرم جزم القاضي حسين وصاحب التهذيب انه يلزمه
متابعتها بناء على انه يعود الى الصلاة وعبرة التهذيب وان عاد
بعين الامام قبل ان يسجد المأموم ان قلنا عاد الى حكم صلاته لزمه
متابعتها فان لم يفعل بطلت صلاته ووجه بعضهم كلام الرافي
بان المأموم لما ترك المأموم كان قاطعا للقدوة كما لو سلم
بعد سلامه او سلم عامدا وهو توجيه لا وجه له لانه انما يستقيم
اذا ترك السلام لا شغاله بالتشهد او بالدعاء او بانتظاره الامام
لعله يعود لم يتجه الا القول بلزوم المتابعة بناء على ان الامام
يعود الى حكم الصلاة **مسألة** ادرك الامام وقد سبقه ببعض
الصلاة فاحرم وحده واسرع بما سبقه الامام حتى لحقه فنوي
الدخول معه جائز ذلك على الاظهر والافضل حرم معه وبقي ما فاتته
بعد السلام لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا اذا سبقهم الامام
ببعض الصلاة احرموا منفردين وصلوا اما فاتهم فاذا ادركوا
الامام نوا الدخول معه حتى جاء معاذ ابن جبل رضي الله عنه وقد
سبقه الامام ببعض الصلاة فاحرم مع النبي صلى الله عليه وسلم
فاما سلم صلى الله عليه وسلم قام مواذ فقفي ما بقي عليه فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان مواذا
قد سن لكم سنة فافعلوها **اخرى** قال الروياني اذا لحق الامام

مد
السلام

وقد فاته ببعض الصلاة ورجي حضور جماعة أخرى في ذلك المسجد
أو غيره فالأولي أنه لا يحرم مع الأولين بل يصبر حتى تؤدي صلاته
كاملة في الجماعة وهذا الذي ذكره الروياني في محله إذا اقتصر
على صلاة واحدة فإن صلى مع الطائفتين فقد جمع بين الفضيلتين
إن قلنا إن المصلي في الجماعة يستحب له الإعادة فإن قلنا لا يستحب
له الإعادة اقتصر على الجماعة الثانية **مسألة** إذا
حضر المسجد وعليه صلاة فائتة وقد أقيمت الحاضرة قال في
الروضة يستحب أن يبدأ فيصلي وحده الفائتة فإذا فرغ منها
وأدرك الجماعة صلى معهم والأصلي ^{وحده} ولا يصلي الفائتة
خلق المودة لأن صلاة الفائتة خلق المودة مختلف في جوارها
وصلاة المودة لمن عليه فائتة مختلف في صحتها والخروج من الخلاف
مستحب قال القرافي وجماعة يستحب أن يبدأ بالمكتوبة إن
خاف فوت الجماعة لو اشتغل بصلاة الفائتة ومحل هذا كله في
حين الجمعة وكذلك في غيرها إذا ضاق وقت الحاضرة ثم قال
الغفال لو ضاق وقت الحاضرة وعليه فائتة تركها عمداً وقلنا
يجب عليه قضاؤها على الفور فهو مخير أن يبدأ بالفائتة وإن
شأبه بالحادثة كذا نقله عنه في الكفاية وفيه نظر لأنه
إذا بدأ بالفائتة صارت الحاضرة أيضاً قضاءً واحد الوجهين
إذا تميز بصفة وجب البداء به **أخرى** لو صلى الإمام ونوي
الإمامة في أثناء الصلاة كتب له ثواب الجماعة من حين نوي
ولا تنقطع نيته على الركعات السابقة نقله أبو الفتح في تلكه
على الوسيط عن البغوي **مسألة** ثم الإمام قراءة الفاتحة من
الركعة الأولى وركع لم يجز للمأموم متابعتها ولا يجز عليه مفارقتها
إن قلنا

١٩
إن قلنا يجوز أن لا قدأ به في فعل السهو بل يحمل فعله على السهو لا يتبعه
في هذا الركوع لأنه غير محسوب بل يتخير بين أن يفارقه ويركع
ويسجد على حدة وبين أن ينتظره قائماً يسجد ويقوم للركعة الثانية
فإذا أقام وقرا وركع تابعه في الركوع وهذه الركعة هي أول صلاة
الإمام وأول صلاة المأموم وما فعله الإمام سهو غير معتد به فإذا
صلى الإمام هذه الركعة وجلس للشهادة بناءً على أن اعتقاده لم يتابعه المأموم
بل يقوم وينتظره قائماً ولا يفارقاً لوقر لم يعتد بقائه على أحد الوجهين
فإذا تشهد وقام وقرا قرأ معه وركع معه فإذا أقام الإمام إلى الركعة
الثانية في ظنه لم يحس للمأموم الجلوس للشهادة الأولى عنده فإن
جلس للشهادة بطلت صلاته فإذا صلى الإمام الركعة الرابعة في ظنه
وجلس للشهادة لم يجز للمأموم متابعتها في هذا التشهد بل يقوم
وينتظره قائماً إن شاء وإن شافرقه وأكمل صلاته فإن انتظره
قائماً حتى سلم لم تنقض القدوة بمجرد سلام الإمام ساهياً بل
يطول الفصل مع علمه بسلام الإمام ساهياً بطلت صلاته فإن شك
وطال الفصل انقضت القدوة وبطلت صلاة الإمام ووجب على
المأموم إتمام صلاته وإذا بطلت صلاة الإمام وكان المأموم قد
سهي في حال قدوته فهل يسجد المأموم لسهو نفسه لأن إمامه لما
بطلت صلاته من أولها صار كالمحدث والمحدث لا يتحمل السهو عن المأموم
وإن كانت صلاته مع جماعة على الصحيح أو لا يسجد لأنه سهي في حال
قدوة صحيحة فأنشبه ما إذا أدركه في الركوع وأطمان معه ثم أحدث
الإمام بعد ذلك فإنه محسوب له الركعة كما سبق فكما تحمل عنه الفاتحة كذلك
يتحمل عنه سجود السهو جزم في الروضة بالثاني فقال قلت ولو سهي
المأموم ثم سبق بالإمام حدث لم يسجد المأموم لأن الإمام محمله ويقاس

٢
حتى

بهذا العمل ما لو ترك الامام الفاتحة في الركعة الثانية او الرابعة ففسر على
هذا **مسألة** ادرك الامام في السجدة الاولى من الركعة الاولى
او غيرها فسجد ها معه ثم احدث الامام فهل يسجد المأموم السجدة
الثانية وجهان اصحهما الاول لو ادرك مع الامام السجدة الثانية لم يبد
السجدة الاولى قال الفراءي وقيل يعيدها لان السجدين كالركعتين
الواحد ولهذا كان الجلوس بينهما ركنا قصيرا **اخرى** صلى شافعي خلق
حنفي فقرأ سجدة ص وسجد لم يسجد معه فأسجد معه بطلت صلاته
بل ينتظره قايما ولا يسجد للسهوي في اخر صلاة نفسه على الاصح وقبل
يسجد لانه يعتقد ان امامه زاد في الصلاة سجودا او غيرها وسجد
للتلاوة لزم المأموم متابعتها فان لم يسجد معه بطلت صلاته وكذلك
ترك الامام السجود فسجد هو او قرأ هو آية السجدة فسجد خلق الامام
بطلت صلاته ولو هو يخلق الامام للسجود فرفع الامام راسه من السجدة
قبل ان يضع المأموم جبهته على الارض لم يسجد فان سجد بطلت صلاته
لانه زاد ركنا في الصلاة ومحل المتابعة فذات برفع الامام راسه
عن الارض قبل وضع المأموم جبهته عليها وليس هذا كالنقمة بركن
على الامام بل هو من زيادة الركن على الصلاة فاشبه ما اذا قرأ المأموم
آية السجدة فسجد خلق الامام لقراءة نفسه ذكره في الروضة **مسألة**
اذا حض المنفرد وادرك الامام ساجدا يستحب له ان يحرم بالصلاة قايما
ويدير كفه في السجود ففي الترمذي عن عبد الله ابن المبارك انه سمع
من اهل العلم انه من سجد هذه السجدة لم يرفع راسه حتى يغفر له وع
هذا فيستحب للامام اذا احس به ان ينتظره ليدركها معه ولو احر
بالصلاة واخط ساجدا فرفع الامام راسه قبل ان يضع جبهته بالارض
فقياس المذكور في سجدة التلاوة انه يرجع معه ولا يسجد لنوات محل

المتابعة

المتابعة وعلى قياسه لو ادركه في السجدة الاولى فاخط ساجدا فرفع
الامام راسه وجلس بين السجدين ان جلس معه بين السجدين فاذا
سجد السجدة الثانية سجد معه وقد تقدم انه لا يقضى السجدة الاولى
مسألة قرأ الامام سجدة التلاوة ثم اخذ في السهوي فسجد
المأموم بنية سجود التلاوة بناء على الظاهر من حال
الامام انه يسجد بها ثم لم يسجد الامام بل رجع فهل يحسب للمأموم
هذه الركعة لكون المتابعة وقعت واجبة ولا يفرجه الجهل ولا قصد
السجود للتلاوة اعتبارهما في نفس الامام ام لا يحسب لكونه اتى به على
قصد التغل وهو سجود التلاوة الاقرب الخصول وقد ذكر في الروضة ما
يشهد له فقال لو قام الامام الى خامسة سهوا وكان قد اتى بالشهد في
الرابعة على نية التشهد الاول لم يخرج الى اعادته على الصحيح وهذا ولي
لانه اذا قامت السنة مقام الواجب فلان يقوم الواجب على السنة اولي
اخرى ترك الامام التشهد الاول فتحلق المأموم لقراءة بطلت صلاته فان
فارقه جاز وكان مفارقا بعدد ولو انتصب الامام وعاد للتشهد الاول لم يتابعه
بل يفارقه وعمل له ان ينتظره قايما ويقدر انه سهي وجهان اصحهما نعم
كما لو تخرج الامام في الصلاة فانه تحمله على السهو والغلبة ولا يقطع القدوة
ولو فقد المأموم للتشهد فانتصب الامام ناسيا ثم عاد للتشهد لزم
المأموم ان يقوم فان فقد وتشهد معه بطلت صلاته وهذه مخالفة
تقدم موافقة كما تقدم موافقة له في التشهد مخالفة وقد تقدم
المخالفة موافقة ايضا في مسئلة المسبوق اذا تخلف لقراءة الفاتحة
بعدد ولو نهض المأموم قايما وقد عاد الامام للتشهد الاول وجب
عليه العود الى القعود مع الامام في الاصح **اخرى** قام الى خامسة
لم يتابعه المأموم فان تابعه عامدا علما بالتحريم بطلت صلاته ولو كان

المأموم مسبوقا أو شاكا في ترك ركعة فقام الإمام إلى خامسة لم تجز
له متابفة فيها بل يفارقة ولو اقتدي به مسبوق فيها عالما بالزيادة
لم تنفع القدوة وإن اقتدي به جاهلا وأدرك معه جميع الركعة صح وحسبت
له الركعة على الصحيح فيهما كما قاله النووي **مسئلة** قام الإمام إلى
ثالثة في الجمعة ساهيا فاقدي به مسبوق فيها جاهلا وأدرك جميع
الركعة فضلته منقذة وتحسب له هذه الركعة على الصحيح فإذا سلم
الإمام أتى بباقي صلاته ولو علم أن الركعة زائدة لم تنفقد صلاته
على الصحيح وعن القفال أنها تنفقد جماعة قال البغوي ولو نسي
الإمام سجدة من الأولى فاقدي به مسبوق في الثانية وهو عالم بحاله
ففي انعقاد صلاته هذا الخلاف لأن قيامه غير محسوب مالم يفته إلى
السجود فلو قام الإمام إلى ثالثة في الجمعة فاقدي به في ثالثة الجمعة
جاهلا وقلنا بصحة الاقتداء فهل تكون هذه محسوبة عن الجمعة
كما تحسب في غيرها أم لا تحسب إلا عن الظهر ويتم بعد سلام الإمام
ظهر أن وجهان مبنيان على ما لو بان الإمام محدثا واختار ابن
الحداد أنه لا تحصل له الجمعة وعلي اختياره لو نسي الإمام سجدة من الأولى
وقام إلى ثالثة سهوا فادركه المسبوق فيها كان مدركا للجمعة لأنها
محسوبة ولو نسيها من الثانية لا يكون مدركا لأن جميع أفعال الثانية
زائدة قبل انتهائه إلى السجدة المتروكة ولو أدركه المسبوق في الثانية
وقام الإمام إلى الثالثة فإذا سلم الإمام قال القفال يسلم المأموم
أيضاً لأنه أدرك ركعة أصلية وهي الثانية وعلي قول ابن الحداد
يكون منفردا في الثانية ولا يضر الأفراد المسبوق به حقيقة قال
الشيخ أبو علي هذا غير مرمي على قول ابن الحداد بل على المأموم أن يقوم
بباقي ركعة فإنه لا يجوز للمأموم فعل الأفراد ولو ترك الإمام سجدة ولم يركعها

أيضا

من أيتهما في الجمعة تقام إلى ثالثة فادركه المأموم فيها لم يلزمه عاقول
ابن الحداد الأخذ بالأسواء **أخرى** لو تخلف المأموم لقراءة الشهادتين
بطلت صلاته ولو جلس الإمام للشهادة الأولى فقام المأموم عمدا لم تبطل
صلاته والفرق أن التخلف للشهادة تخلف عن واجب أحدهما فرض القيام
والآخر متابفة الإمام فتبطل الصلاة بارتكابهما والتقدم على الإمام
بالقيام يسبق إلى واجب وارتاب مخالفة واجب واحد وهو مخالفة
الإمام وأيضا فالمبادرة إلى فعل الواجب ليس مخالفتها بفحش يختلف
إذا عرف ذلك فلو قام المأموم عمدا فقد قطع أمام الحرمين بتخريم العود
فإن عاد بطلت صلاته لأنه فعله عمدا قال فلو فعله سهواً بات
سمع صوتا فظن أن الإمام ركع فإن أنه لم يركع ففي وجوب الرجوع
وجهان أصحهما لا يجب بل بتخير بين الرجوع وعدمه قال الرافعي والتراخي
في صورة قصد القيام محال ظاهر لأن أصحابنا العراقيين أطلقوا على
أنه لو ركع قبل الإمام عمدا يستحب له أن يرجع إلى القيام ليركع معه فجعلوه
مستحيا قال النووي في شرح المذهب ليس هذا الذي نقله عن الرافعي
عن العراقيين كذلك في أكثر كتبهم وقد نص عليه الشافعي في الام وقطع
الشيخ أبو حامد ومالك المذهب وغيرهما من العراقيين بوجوب
الرجوع ونقله أبو حامد عن نفسه في القديم والأصح أنه مستحب كما نص
عليه في الام انتهى **فصل ثلاثة** أوجه في الركوع قبل الإمام عمدا أصحها
يستحب الرجوع والثاني يجب والثالث يحرم فإن عاد بطلت وعلي
الأصح يقال رجل صلى الظهر بثمان ركوعات وثمان قيامات عمدا
عالم بالتخريم وقرأ الفاتحة في كل قيام ولم تبطل صلاته على الأصح ولو
ركع مع الإمام وأخذ قبله بقياس النص وقول العراقيين أنه يستحب
له العود إلى الركوع ثانياً ليقوم مع الإمام وعلي بهذا يتصور أيضا

ثمان ركوعات ولو احرم وحده وركع واعتدل ثم نوي القدوة بالامام
في قيامه فمثل ينتظره قايما في اعتداله حتى يركع ويعتدل ام يركع معه
القياس طرد الخلاف ويمكن الفرق بسبق حكم القدوة هناك خلافة هناك وعلى
قياس قول العراقيين لو رفع راسه من السجدة الاولى وجلس يستحب له
السجود ثانيا فاذا فعل ذلك ايضا في السجدة الثانية فقد اتي في كل ركعة
باربع سجعات عامدا ولا تبطل صلاته ويقال علي ذلك رجل اتي في صلاة
الظهر بثمان ركعات وستة عشر سجدة عالما عامدا وصحت صلاته
سيلة اذا شرع في فرض الوقت منفردا ثم حضرت جماعة واراد
الدخول فيها استحب له ان يقلبها ثفلا ويسلم من ركعتين ويدير
الجماعة نص عليه الشافعي رضي الله عنه واتفق عليه الاصحاب ولو خشي فوات
الجماعة لو اتم الركعتين استحب قطعها فلم يسلم ولم يقطعها بل نوي الدخول
في الجماعة واستمر في الصلاة فقد نص عليه الشافعي في مختصر المزني انه يكره
وفي الصلحة قولان احدهما الصلحة ولو نوي الاقتران في صلاة الرباعية
عن يصلي ركعتين فسلم الامام بعد فراغه فقام المقتدي واقتدي في
ركعتيه الباقيتين بالامام اخر فيه القولان ومثله ما يعتاد كثير من
الناس يدرك الامام في صلاة التراويح فيحرم خلفه بصلاة العشا فاذا لم
الامام قام المقتدي لان تمام صلاة نفسه ثم تحرم الامام بركعتين اخريين من
التراويح فيقتدي به فيهما ففي صحتها القولان اصحهما الصلحة وهكذا لو
اقتدي في كل ركعة بالامام ففيه القولان وهذا اولى بالاطلاق فاذا تمت صلاة
الامام او لا قام المأموم وان تمت صلاة المأموم او لا لم تجز متابعتها
في الزيادة بل ان شافارقه عند تمامها وان شانتقره في التشهد وطول
الدعاء حتى يلحقه الامام فيسلم معه ولو شرع في صلاة فائتة ثم اراد
الدخول في جماعة فان كانت الجماعة تضيي تلك الفائتة فالصلاة في

الجماعة

الجماعة مسنونة لها كغيرها الوقت فيما تقدم وان كانت الجماعة في غير
تلك الفائتة لم تجز له التسليم من ركعتين ولا قطعها التحصيل تلك الفائتة
جماعة لان الجماعة لا تشرع حينئذ قال النووي ومن مرج بذلك صاحب
التمتة قال لان الجماعة ليست من مصلحة هذه الصلاة ولا يجوز قطع فريضة
لمراعاة فريضة اخرى ولو شرع في فائتة في يوم عظيم ثم انكشف وخاف فوت
الحاضرة فانه يسلم من ركعتين ويشغل بالحاضرة قال المتولي ولو شرع في
فريضة في اخر وقتها منفردا وحضر قوم يصلونها في جماعة وعلم انه لو لم
من ركعتين ودخل معهم وقع بعضها خارج الوقت او شك في ذلك حرم
عليه السلام من ركعتين لان مراعات الوقت فرض عين والجماعة سنة
او فرض كفاية ولا يجوز ترك فرض العين لمراعاتها ولو شرع في الفائتة التي يجب
قضاؤها على الفور لم تجز قطعها لحشية فوات الحاضرة بناء على ما تقدم عن
القولان انه يتخير بين الشروع فيها وفي الحاضرة التي ضاقت وقتها ولو
شرع في مكتوبة وحقة جنازة لم يقلبها نافلة لاجل الجنازة ولو اقيمت
الصلاة المكتوبة وهو في الطواف قطعه واشتغل به وان حضره جنازة
لم يقطعها لاجلها نص عليه **اخرى** قام الامام من صلاة رباعية الى خامسة
لم يجز للمأموم متابعتها فيها فان تابعه عالما بالتحريم بطلت صلاته
بل ينتظره علي الضيق الي ان يعود فيسلم معه وان شافارقه
وسلم وان كان مسبوقا او شاكا في ترك ركعتي فقام الامام الى خامسة
لم تجز له متابعتها فان تابعه جاهلا بالزيادة او اقتدي به مسبوق
جاهلا بالزيادة وادرك معه الركعة صح وحسبت له الركعة على الصحيح
فيهما وقد تقدمت **اخرى** احرم مع الامام بعد ما رفع راسه من السجود
انتظره قايما ولا يجب عليه ان يقع على الارض ليوافق الامام في القيام ولو فعله
لم تبطل صلاته ولو احرم معه في الاعتدال لم يكن مدركا للركوة قطعا وعليه

جميع

اي في قيامه معه من
الاسفل الي الاعلى

متابعة الامام فيما ادركه وان لم تحسب له قلو احرم معه في الاعتداء
 ثم شرع فقر الفاختة وركع وادركه في الاعتدال لم يكن مدركا للركعة لوقوع
 القراءة والركوع في غير محلها وبطلت صلاته ان كان عالما بان واجبه
 المتابعة ولو ادركه في التشهد الاخير فعليه ان يجلس معه وليس عليه
 ان يشهد معه خلافا لما ورد في لو ادركه في الركوع فما بعده لم يسب له
 دعا الافتتاح في الحال ولا بعد السلام الا ان يسلم الامام قبل جلوسه
 او ركوعه وحكي الروايات عن بعضهم انه اذا ادركه في التشهد الاخير
 ثم قام ياتي به لانه صار في صلاة الافراد بخلاف ما لو ادركه في الركوع والسجود
 تقدم ان الامام اذا اقام الى خامسة لم يجز للمأموم متابعتها فيها بل يسلم
 او ينتظره وانه وان ترك التشهد الاول فتخلو المأموم واتي به عالما
 بالخرم بطلت صلاته وانه وان ترك الامام سجدة التلاوة واتي بها
 المأموم بطلت صلاته وهذا بخلاف ما لو ترك الامام سجود السهو
 فاتي به المأموم لم تبطل صلاته لان القدوة قد انقطعت بسلام الامام
 ولو ترك جلسة الاستراحة فاتي بها المأموم لم تبطل صلاته وان
 ترك القنوت فاتي به المأموم ولحق الامام في السجدة الاولى لم
 تبطل صلاته وقال الفوري لا ياتي به ولو فعل بطلت وبه جزم
 البغوي ولو سبقه الامام بالسورة وركع فشرع المأموم في السورة
 وانتهى وادركه راكعا قال الشيخ ابو محمد فقد ارتكب الخطا لان متابعه
 الامام واجبة والسورة مستحبة قاعدة مهمة الامام لا يتحمل شك
 المأموم ولا يتحمل سهوه وانما يتحمل عنه سجود السهو خاصة وكما
 يتحمل عنه سجود السهو يتحمل عنه قراءة الفاختة في ركعة المسبوق
 وقراءة السورة في الصلاة الجهرية والجهري بالقراءة ويتحمل عنه
 القنوت كالسورة ويتحمل عنه سجود التلاوة عنه قرأته انتهى

وهو معني

وهو معني قوله صلى الله عليه وسلم الامة ضمنا ولو قرأ الامام اية السجدة
 ثم ظهر محدثا لم يسجد المأموم لقراءته كما لا يسجد لقراءة وهو خارج الصلاة
 ولو قرأ المأموم اية السجدة ثم ظهر له ان الامام كان محدثا لم يتحمل عنه
 السجود كما لا يتحمل الفاختة عن المسبوق وكما لا يتحمل سجود السهو ولو
 شك المأموم خلق الامام هل صلى ثلاثا ام اربعاً اخذ بالاقل ووجب
 عليه التدارك بعد سلام الامام ولو شك هل سجد سجدة او سجدتين
 اخذ بالاقل وسجد اخري ان كان في محل السجود مثاله شك المأموم
 برفع راسه من السجدة وقبل ان يقوم مع الامام في انه سجد سجدة
 او سجدتين فيجب عليه ان يسجد اخري وان طرأ له الشك بعد شروعه
 في القيام مع الامام لم يعد الى السجود بل يتدارك ركعة بعد سلام الامام ولو
 شك في التشهد الاول هل سجد سجدة او سجدتين سجد اخري ولا يضره
 الشروع في التشهد لان التشهد الاول سنة ويقوم بقوده مع الامام
 للتشهد مقام القعود بين السجدتين فيسجد ثم يقعد مع الامام
 للتشهد وان لم يرفع راسه حتى قام الامام ادركه في القيام ولا يجلس
 للتشهد وكذلك لو شك بعد الفراغ من التشهد وقبل شروعه في القيام
 يسجد ويدرك الامام واذا شك خلق الامام هل صلى ثلاثا ام اربعاً لزمه
 بعد السلام ان ياتي بركعة ويفعل يسجد للسهو قال القرني يسجد للتردد
 فيما ياتي به بعد سلام الامام واقتصر عليه في زوايد الروضة
 ونقل في الكفاية عند قول صاحب التنبية وان سهي خلق الامام
 لم يسجد عن القامي انه لا يسجد في حوز ذلك لان سبب هذه
 الزيادة الشك والشك قد جري في حال القدوة ولو ادرك الامام
 راكعا وشك في الطائفة معه لم تحسب ركعة على الصحيح فيا خيب
 بركعة بعد سلام الامام قال النواوي ويسجد للسهو قال وهذه

المسيلة ينبغي اشاعتها لكثرة وقوعها وعلي فتوي القاضي لا يسجد
لصدور الشك في حال القدوة ولو ادرك الامام الحنفي راكعا وشك
هل قرأ الفاتحة او غيرها فان كان من عادة الحنفي انه يقرأ الفاتحة
او الغالب من احواله قراتها كان مدر كالمركوة والا فلا وقد تقدم نظير
ذلك ولو اقتدي بحنفي فقرأ غير فاتحة الكتاب وركع وجب علي المأموم
مفارقة ان قلنا الاعتبار بنية المأموم والافقراء هو الفاتحة وسيخلفه
ويكون مختلفا بعذر **اخر** قام في رباعية الي خامسة سهوا لم
تبتل صلاته وان كثرة افعاله الزائدة لان الزيادة ان كانت من جنس الصلاة
لم تبطلها ثم ان تذكر في القيام او الركوع او السجود لزمه ان يعود الي القعود
ويسجد للسهو ويسلم وان تذكر بعد الجلوس فيها يسجد للسهو ولم سواقرأ
الشهادتين لا يثربظ فان كان تذكر بعد ان تشهد في الخامسة لم يفرده
وان تذكر قبله فان لم يكن تشهد في الرابعة تشهد قطعا وان كان قد
تشهد فيها فان كان عالما بان تشهد الاخير لم يعد في اصح الوجهين
بل جلس ويسلم والثاني وبه قال ابن سريج ونسبه الي النضر انه يجب
عليه اعادته لمعينين احدهما رعاية المولاة بين الشاهد والسلام فان
تشهد الرابعة انقطع بالخامسة وثانيهما انه لو لم يعده لبقى السلام
فردا غير متصل بذكر قبله ولا بعده وبني عليهما ما اذا هوي للسجود قبل
الركوع ناسيا فيصل الركوع بالقيام وان كان قد تشهد في الرابعة
معتقدا انه تشهد الاول بني علي الوجهين في تادي الزحف بالنفل
فان قلنا يتادي به وهو الاصح كما في جلسة الاستراحة والفيلة
الثانية من الوجه اذا اتصلت بها الموعدة المتروكة وصلاة الصبي اذا
بلغ اخر الوقت بعد ما صلى اوله وان قلنا لا وجبت اعادة الشاهد وقيامه
من الثالثة الي الرابعة كقيامه من الرابعة الي الخامسة **مسألة**
اد المغرب

ادرك الامام في اعتدال الركعة الاخيرة وجب عليه ان يسجد معه السجدة
الاولى وهل يجب عليه ان يسجد معه السجدة الثانية يحتمل ان يقال لا يلزمه
لانهما يسجد معه لاجل المتابعة والمتابعة تنقضي بالسلام والتخلو بركن لا
يبطل فاشبه ما اذا يسجد مع الامام احدي يسجد في السهول ثم رفع الامام
رأسه ولم فان المأموم لا يلزمه الاثنيان بالثانية وتحتمل ان يقال بالابطال
لانه قد يطول الركن القصير وهو القعود بين السجدين بانتظاره سلام
الامام وهذا هو الحق لانه يجب عليه موافقة الامام في جلوس الشاهد
وان لم يجب عليه الشاهد معه فتي صبر حتى سلم فقد سبقه الامام بثلاثة
اركان فتبطل صلاته **اخر** افعال الصلاة انما تقع على الصلاة
اذا قصد بها الصلاة او لم يقصد بها غير الصلاة اما لو قصد بها غيرها
كما لو هوي للتلاوة فجعله ركوعا لم يكفه الا ان يكون مأموما ويهوي
للتلاوة مع الامام فلا يسجد بل يركع معه فانه يستحب له الركوع وكان الو
هوي جاهلا **تخص** الامام فلم يدري هل هوي امامه للتلاوة او للركوع
فرجع معه كما لو شك في نية امامه المسافر فقال ان قرع قمرت وان اتم
انتمت فانه يقصر اذا بان امامه قام او لا يضره المتابعة على الجهل ولو ركع
واعتدل فرماه انسان علي وجهه فاراد ان يحمله بسجود لم يمكن بل لابد
ان يعود الي الاعتدال ثم يسجد ولو سجد فرفع انسان رأسه من السجود
بغير اختياره فعليه ان يعود الي السجود ثم يركع بقصد القعود بين السجدين
ولو سجد فرائ عرقا فرفع رأسه فزال تحسب عن الرفع فليعود ثم يركع
ولو رماه انسان من قيامه فواد الي حد الركوعين لم يكن بل عليه ان يقف
ثم يقصد الركوع من القيام ولو اعني عليه في الصلاة فوقع لوجهه لم يحسبه
وتبطل صلاته لا تنقض وضوءه ورح بذلك ابو الفتح المجلي خلافا لما لو نام
في الصلاة تمكن مقعده فانه لا تبطل صلاته ان قرع من النوم فان طال

وكان في ركن قصير بطلت صلاته لانقطاع المولاة بتطويل الركن
القصير وان نام في ركن طويل كالشاهد الاخير وطال نومه لم تبطل صلاته
هذا مقتضى القواعد وخرج به الامام في الطواف ولورفع راسه من
السجود ونسي الصلاة فقام ناسيا ثم تذكر حسب له هذا القيام لانه لم
يقصد به غير الصلاة حتي يعود او يفارقه **اخرى** سمع الماموم صوتا فظن
ان الامام سلم فقام واتى بما بقي عليه ثم علم ان الامام لم يسلم فكلمه
بعد قيامه غير معتد به فاذا سلم الامام قام وقد اذرك ما عليه ولا يسجد
للسهولة شك في حال القدوة ولو علم في قيامه ان الامام لم يسلم فليرجع
الي متابعتها فان اراد ان يفارقه ويتماذي في تكميل صلاته قبل صلاة الامام
بني علي ان الماموم يهل له قطع القدوة والافتراء ببقية صلاته فان منعاه
تقين عليه الرجوع وان جوزناه فوجهان وان لم يرد مفارقتها فمقتضى كلام
الامام وغيره انه يجب الرجوع قال النووي وهو الصواب وقال الفزاري
يتخير بين ان يرجع الي القدوة وبين ان ينتظره قايا سلام
الامام ويوافقها ما نقل القاضي عن العبادي ان الماموم المواقفا اذا
ظن ان الامام رفع راسه من السجود رفع فوجده في السجود انه يتخير
بين ان يرجع الي السجود او لا ولو سلم الامام والماموم قايا فهل له
ان يحصي علي صلاته ام عليه العود ثم يقوم وجهان امهما الثاني ونسي
عليهما ما لو سلم الامام في قيامه ولم يعلم به الماموم حتي فرغ من صلاته ان جوزنا
المضي حسب له الركعة ولا يسجد للسهو وان اوجبتا العود لم تحسب
وسجد للسهو فان قرا قبل تبين الحال في المسائل كلها لم يعتد بقرائه وعليه
استينافها قاله في الجواهر فلو لم يعلم بسلام الامام قبله حتي سلم من صلاته وطال
الزمان بطلت **اخرى** لو صلى الصبح خلق من يصلي سنة الصبح معتقدا انه يصلي
الصبح لم يفتت واحد منهما ولا يسجد الماموم للسهو ذكره في الجواهر وفيه

نظر

نظر وينبغي ان يسجد ان قلنا العبرة باعتقاد الماموم لنفي الامام يتحمل عنه
السجود وان قلنا العبرة باعتقاد الامام لا يسجد **سبب**
اذا سهي الامام في صلاته لحق الماموم سهوه الا في مسيلتين احدهما اذا اتين
كون الامام محدثا فلا يسجد الماموم لسهوه كما لا يتحمل هو عن الماموم الفاتحة
وان قلنا ان صلاة المحدثين جماعة الثانية ان يعرف سبب سهو الامام
ويتيقن انه مخفي في ظنه بان ظن الامام ترك بعض الابحاض وعلم الماموم
انه لم يتركه او جهري في غير موضع الجهر او عكسه فيسجد ولا يوافق الماموم
ولا يسجد كذا قال في الجواهر وفيه نظر لانه اذا فعل ذلك فقد فعل ما يبطل
عمده فينبغي ان يسجد الماموم لسهو الامام بالسجود لانه لم يتحمل متابعتها
في فعل السهو فهذا انظير ما لو ظن سهوا فسجد فبان عدمه فانه يسجد علي
الصحيح لهذا السجود الزايد ولو سجد الامام اخر الصلاة وجب علي الماموم
متابعتها حملا على انه سهي وان لم يعرف سبب سهوه بخلاف ما وقفنا الي خامسة
فانه لا يتابعه المسبوق فيها حملا على انه ترك ركنا من ركعة ولم يسجد
الامام الاسجد واحدة وقام يسجد الماموم اخري حملا على نسيان الامام
فاذا اتى الامام بشانية لم يتابعه حينئذ بل يقوم وينتظره قايا فان
لم يسجد الامام تلك السجدة بل قام وقرا وركع لم يتحمل الماموم متابعتها في
هذا الركوع لانه غير محسوب فاذا ركع الامام واعتدل وسجد تحت ركعته
فينتظره الماموم في القيام الي ان يقوم فاذا قام صار الماموم معه كمن
اقتدي بصلاة الظهر خلق المغرب فاذا سلم الامام قام الماموم واتى بركعة
وينبغي له ان يسجد له ويقوم بنية المفارقة ويجب علي الماموم اعلام الامام
فعل الصلاة بما حصل منه ليستذكر كما لو راي علي ثوبه نجاسة فانه
يجب عليه اعلامه ولو سجد الامام للسهو في اخر الصلاة قبل الشاهد
لم يتابعه فان سجد ايضا بعد الشاهد تابعه بناء على انه سهي وكذا لو سجد

قيام في صلاة سرية فانه يتابعه بناء على انه قرأ آية سجدة ولو تخلف المأموم
عن سجدة في السهو وسجدة بطلت صلاته كما لو تخلف بسجدة التلاوة
خلق الامام ولو سبق الامام الحدث بعد سهوه واستخلف من لم
يقنتدي به فظاهر قولهم ان الخليفة يراعي نظم صلاة المستخلف انه
يسجد بالقوم لسهو المستخلف وعليه هذا فيقال رجل سجد لسهو
لم يفعله هو ولا امامه واما هو لسهو المستخلف ولو احدث الامام
بعد ما سجد خلفه المأموم لم يسجد المأموم لانه قد تجمله عنه قبل الحدث
وكذا الوفاة المأموم لا يسجد ولو احدث الامام بعد سهوه سجد
المأموم واذا اخذنا بظاهر اطلاقهم ان الخليفة يراعي نظم صلاة
المستخلف فاحداث الامام واستخلفا جنبا في ثالثة الظهر
صلي بالقوم ركعتين وتشهد وسجد لسهو وأشار اليهم
ليفارقوه او ينتظروه فاذا انقضت صلاته لم يسجد لسهو وهذا التقوى
لا ياتي في الجمعة فانه لا يستخلف فيها الا من اقتدي به قبل حدثه
واستجاب سجوده هذا بهذا الخليفة وان اقتضاه اطلاقهم فيه نظر
سنة تذكر الامام انه محدث او جنب لزمه الخروج من الصلاة
ثم ان كان موضع الطهارة قريبا اشار اليهم ان امكثوا ومضي
وتظهر ثم يحرم بالصلاة ويتابعوه ولا يتأنقوا الصلاة وهو
الاولي وان لم ينتظروه جاز لهم الاتقاد والاستخلاف قال الشيخ
ابو حامد انما يستحب انتظاره اذا لم يكن مخي من صلاته ركعة
اما بعد ها فلا وان كان موضع الطهارة بعيدا عنها ولا ينتظره
قال قال الشافعي رضي الله عنه وهم بالخيار بين ان يتموها فرادي
وبين ان يقدموا احداهما ليعتمها **اخرى** قال الاصحاب السهو في
سجود السهو لا يقتضي السجود فلو سجد في سجود السهو لم يسجد قالوا

والسهو بسجود السهو يقتضي السجود على الاصح فلو صلي سهوا فسجد
فان عدمه سجد في الاصح **سنة** مهمه قرأ المأموم الفاتحة مع الامام
وركع واعتدل واخط معه للسجود فلما قرب الامام من السجود بعد
وضع يديه على الارض رجع الي القيام ثم سجد المأموم متابعتة في هذا
القيام لانه لم يشك ولا يجب عليه مفارقة بل تجمل ففعله على السهو او على
الترك على الشك في ركن وينتظره في الحالة التي فارقه عليها حتي
يعود الي السجود فيسجد معه فلو سجد المأموم بعد ما فارقه الامام
وانتظره ساجدا فهل تبطل صلاته لانه حينئذ قد سبق الامام بركعة
اركان مقصودة لان الامام حين رجع الي القيام قرأ أو ركع واعتدل فقد سبقه
بهذه الثلاثة وبالشروع في السجود فتبطل كما لو تخلف بذلك او لا تبطل لاحتمال
ان الامام لم يترك شيئا في نفس الامر وانما اقام ساهيا فالزيادة لم تتحقق
ولم يتحقق من الامام غير التقدم عليه بالسجود المتعجل الا بطلان انا انما الجنا
له الانتظار رجلا على انه سجد واذا حملناه على السهو بترك الفاتحة وجب
عليه انتظاره ولو كان قد ادركه ركعا ثم رجع الامام قبل السجود الي القيام
فقرأ الفاتحة وجب على المأموم القيام معه لان شرط الركوع المحسوب
ان يكون الامام قد قراء فيه الفاتحة فاذا تحقق
المأموم او شك في قراءة الامام الفاتحة لم تحسب له الركعة فيجب الرجوع
حينئذ مع الامام الي القيام ويجب على المأموم قراءة الفاتحة وكيف كان
فاحتمال المأموم ان ينتظره في الحالة التي فارقه عليها فلو انتظره المأموم في
الحالة التي فارقه عليها الي ان قرأ واعتدل ثم سجد المأموم قبل ان يسجد الامام
لم تبطل صلاته على الصحيح لانه لم يتقدم الا بركن واحد ومحل المتابعة والتقدم
بركن واحد في محل واحد لا يبطل على الصحيح والتقدم في غير محل المتابعة مبطل
لفحش المخالفة ولهذا الوقت في الظهر من يصلي الصبح قام من التشهد

قبل فراغ الامام بغيرنية المفارقة بطلت صلاته لتقدمه بالركن في غير
 محل المتابعة **مسائل** متفرقة من القدوة صلى خلق امام وركع واعتدل
 او سجد معه السجدة الاولى ثم رفع الامام راسه فنهض قائما وترك الماموم
 في الجلوس بين السجدين فان قام معه الماموم عالما عدا بطلت صلاته
 وان انتظر في الجلوس بين السجدين فقد طول الركن الفقير وان سجد وقام
 خلفه بطلت صلاته لانه لا يجوز متابعتة في زيادة السهو كالركعة الخامسة
 وان سجد وانتظر قاعدا فقد قعد في موضع الفقد فتبطل صلاته على الاربع
 تقاد يروا ان سجد وقام وانتظر في القيام فقد تقدم على الامام بركعتين وذلك
 ايضا مبطل فتبين ههنا وجوب المفارقة فلو سجد وانتظر في السجود جاز
 ولا يفرهم التقدم عليه بثلاثة اركان واربعة لانهم حينئذ اذا سجدوا
 فقد سبقوا الامام بالقرأة والركوع والاعتدال والسجود الا انهم اتوا به
 قبل السجود معه فلم تغش المخالفة بالتقدم بركن وقد ذكر البغوي في فتاويه
 ما يدل على ذلك فقال **اخرى** اهوي امام للركوع ثم شك في انه هل
 قرأ الفاتحة فعاد الى القيام ليقرأ وتحقق الماموم قرأة الفاتحة قال
 ليس لهم ان ينتظروه في هذا الاعتدال وعليهم ان يهوا والسجود وينتظروا
 في السجود لان السجود ركن معتد والاعتدال من الركوع غير معتد قال
 ولو هوي الامام الى الركوع في الفاتحة لا يجوز للماموم متابعتة بل يخرج
 عن صلاته فان لم يفعل انتظر قائما حتى يعود اليه في الركعة الثانية
 ثم في اخر صلاته ان ننبه الامام قام وقاموا معه وان لم ينبه ففهي
 ركعتة ولو كان ذلك في صلاة الجمعة لم تجز المفارقة بعذر ولا غيره في الركعة
 الاولى فيجبان بسجد وينتظر في السجود **اخرى** صلى خلق امام ثم ظهر
 على ثوبه نجاسة نظر ان كانت ظاهرة يمكن مشاهدتها وجبة اعادتها
 وان كانت خفية تحت الثياب لم تجز قال الرويان ولو كانت النجاسة

وسلم

نسخة
 الاعادة

على عامة

على عامة المصلي على الماموم رويتها اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها
 بالصلاة او لم يرها لبعده عن الامام فانه يجب الاعادة ولو كان المصلي خلفه
 اعمى ففضيئته مذكورة البغوي من التعليل عدم وجوب الاعادة وان كانت النجاسة
 ظاهرة على الامام لانه معذور بعدم المشاهدة **مسئلة** احرم خلق
 شاخص ينظر رجلا فظهر اسطوانة عليها ثياب الرجال فهل تبطل صلاته
 كما لو احرم خلق شخص ينظر رجلا فبان امرأة ام لا تبطل لان وجود هذا
 كعدمه فينظر المتجه البطلان لعدم الصلاحية لان مثل ذلك لا يفتي غالبا
اخرى صلى خلق رجلا كان قد اسلم ثم قال بعد صلاته او بعد مدة
 لم اكن مسلما حقيقة او قال كنت اسلمت ولتدنت والعياذ بالله
 لم يلزم الماموم القضا لان اقدمه على الصلاة يكذب اخباره
 ظاهرا ذكره في الجواهر وهو نظير ما لو باع شيا ثم قال كنت
 وقفته قبل البيع لا يسمع ولو صلى خلق من علم انه كافر ثم علم
 انه اسلم قبل الصلاة لزمه القضا **اخرى** اذا ظهر
 كون الامام اميا لم تنفع الصلاة فلو صلى الا مع جماعة اميين وجماعة
 قرأت صحت صلاة الاميين وبطلت صلاة القراء فيجب عليهم الاعادة على
 الصحيح فيهما **اخرى** الاقتداء بالاخي الذي يقرأ الفاتحة بالجمعية
 كالاقتداء بمن لا يحسن الفاتحة **اخرى** اقتدي بمن لا يعرف حاله
 في القرأة فان كانت الصلاة سرية صحت صلاته ولم يكلف البحث
 عن حاله وان كانت جمهرية لزمه الاعادة فطعا فلو سلم
 وقال كنت قرأة الفاتحة سرا ونسيت الجمهر او نعدت تركه
 لم تجز الاعادة بل يستحب كذا اطلق الفرع في الجواهر وهو يقتضي
 ان الماموم يجوز له متابعتة الى فراغ الصلاة اذا لم يسمع قرأته
 في الركعة الاولى وفيه نظر لان الهجوم في الصلاة على فعل لا يتحقق

جواره يقتضي البطلان ولهذا الوشك أصلي ثلاثا أم أربعا
فاخذ بالأكثرو تشهد ثم سلم ثم تحقق بعد السلام أو قبله أنه
كان صلي أربعا وجبت إعادة لأن صلاته قد بطلت للفقود للشهد
مع الشك ووقع سلامه في غير صلاة **مسئلة** اقتدي شخص
له حالة جنون وحالة أفاقة لم يجب القضا لكن يستحب وفيه
احتمال لصاحب الفروع ولو اقتد بمجهول الاسلام صحت صلاته
قال في الجواهر ووجه ما ذكره أن الأصل في الدار الاسلام
ويبني أن يجب إعادة أن اتفق ذلك ببلاد الكفر وتحمّل لا يجب مطلقا
لأنه لا يصلي في دار الكفر إلا من أخلص إيمانه بخلاف دار الاسلام
فقد يقصد بها الرجل المتناق خوف القتل **أخرى** سلم الإمام وسلم
معه المأموم ثم سلم الإمام ثانيا فقال له المأموم سلمت بهذا فقال
كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما ويلزم المأموم أن سلمها ثانيا
ويستحب أن يسجد للسهو لأنه تكلم جاهلا بعد انقضاء القدوة **أخرى**
رفع المأموم رأسه من السجدة الأولى ظانا أن الإمام رفع واتي بالثانية
ظانا أن الإمام فيها ثم بان الإمام في الأولى لم تحسب للمأموم جلوسه
بين السجدين ولا سجدة الثانية بل يتابع الإمام ويحسب سهوه **أخرى**
السكران لم تضع صلاته أن ظهر سكرانا كما لو ظهر محدثا ولو اقتدي
عن شرب الخمر وغسل فيه صحت صلاته فلو دب السكر في الإمام
في أثناء الصلاة بطلت ولزم المأموم مفارقة فان لم يفارقه بطلت
وافق المنفرد الإمام في أفعال الصلاة على قصد المتابعة
صحت صلاته فان انتظره في بعض الأركان انتظارا يسيرا لم تبطل
وان انتظره الناس فان الصلاة تقع له لأنه لم يقصد بأصل العبادة
إلا الله عز وجل قال السمقندي إذا طول الصلاة لأجل الخلق

أشبه

أشبه على الصلاة ولم يشب على التطويل ونقل الشيخ عز الدين ابن عبد
عن من قصد بأصل الصلاة أمثال أمراه نفاي وطولها لأجل الناس
فقال ترجوا له أن لا تحبط عمله والوجه ما قال السمقندي من
التفصيل لأن الرأيا لم يقع في تأديده الواجب وإنما وقع في الزايد
عليه ويبني خرج ذلك على أن الزايد من الركوع والسجود على ما
يقع عليه الاسم فريضة أو نافلة أن قلنا فريضة لم تضع صلاته
كما لو كان المهر في أصل إيقاع الصلاة والباعث له علمه
أمثال أمراه ورأيا الخلق فان صلاته لا تصح لوقوع الشرعة
في أدائها **أخرى** صلي بالقوم بغير تكبير لم تضع صلاتهم سرية
كانت الصلاة أوجهية عمدا كان أو ساهيا قال الشافعي
رضي الله عنه لعلة أراد تكبيرة الأحرار أن لا تخفي غالبا لما إذا
كبر وترك النية فينبغي أن تضع صلاتهم خلفه لأنها حفية كالحديث
وقد تقدمت المسئلة **أخرى** صلي خلق رجل يعتقد إماما فبات
بعد الصلاة مأموم فعلي وجهين للقاضي أحدهما في الرافعي البطلان
أخرى شك في اثنين فلم يدرك كل واحد منهما أنه نوي إماما ومأموما
بطلت صلاتهما وكذا لو طوى كل واحد منهما أنه الإمام صحت صلاتهما
وان شك أحدهما دون الآخر بطلت صلاة الساكن وأما الآخر ظن
أنه إمام صحت صلاته والأفلا وعلي هذا طريق العراقيين أن شك
في النية بطل فاما على طريق غيرهم المفصلة بين أن يعضي مع الشكر ركن
يزاد مثله في الصلاة ولا يعتبر ذلك ههنا وقد قال القاضي إذا شك
معا وتذكر الإمام قبل أن يحدث شيئا من فعل الصلاة وقصر الزمان
صحت صلاتهما وان طال الزمان ولم يفعل شيئا فوجهان وسياتي أن
الأصح القطع بالبطلان في نظير المسئلة ولو اقتدي بمأموم ظنه إماما
بان رجلين يصليان وقد خافا الموقف فوقف الإمام على يمين المأموم

رأي

فطر يقان اشهرهما القطع بطلان الصلاة ولو شك ان امامه مقتد
بغيره لم تقع صلاته فان فعل ثريان ان لم يكن مقتديا ففي صحتهما
الوجهان فيما اذا بان الخنثي رجلا ولو اتفرد مسبوق فاقتردي به انسان
مع ولا يصح اقتدي الرجل بالخنثي ولا بالمرأة ولا الخنثي بالخنثي ويصح
اقتداء المرأة بالمرأة والخنثي فلو صلى الامام الخنثي بشهوة وقف
امامهن لا وسطنهن ولا يجوز ان يصلي ان يصلي بهن الا ان يكون معهن
محرم لاحد اهن نفس عليه واذا ارادت المرأة حضور مسجد لصلاة
الجماعة فان كانت شابة او كبيرة تستهي كره لها ذلك وكره لزوجها
ولو يها تمكنها من ذلك فان كان هناك من ينظر اليها بشهوة
حرم على الزوج ان ياذن لها في ذلك وقال الشيخ عز الدين ابن عبد
السلام لو كان لرجل امرأة تنظر من طاق الغرفة الى الاجانب
او ينظرون منها اليها وجعل عليه بنا الطاق وان كانت عجوز لا تستهي
لم يكره واستحب لزوجها الاذن لها في ذلك وليس لها الخروج بغير اذنه
ويكره لها ان تمشي طيبا او تلبس ثيابا فاخرة اذا فصدت الخروج ولذا
حضرت المسجد فلتفق في اربابه فان افضل صفوف النساء ا
صلين مع الرجال اخرها **اخر** قال القفال يجوز لمصلي الظاهر
الاقتداء بالمصلي على الجنابة ولكن لا يتبعه في التكبيرات ويحصل
له فضل الجماعة والادفع عند الجمهور لا تتعقد جماعة كذا عبرني
الجواهر بهذه العبارة وهو يقتضي انها اذا لم تتعقد جماعة تنعقد
منفردا وكذلك من احرم منفردا بالظاهر خلق مصلي الكسوف والصوا
الابطال لاقتران المفسد **اخر** راي رجلين يصليان وشك
في ايهما الامام لم يجز الاقتداء بواحد منهما حتى يتبين له الامام ويجوز
ان يقال يجوز الاجتهاد فيهما فمن غلب على ظنه كونه اماما اقتدي
به ولو

39
به ولو اعتقد كل من المصلين انه مأموم بطلت صلاتهما وان شك احدهما
بطلت صلاته واما الاخر فان ظن انه امام صحته والمسيبة قد تقدمت
وفيها اشكال في التصوير وصورتها ان يعبر الشك في اثنا القدوة
اخر شخص خلق اخرس اعرج امم فهو غير مكلف كمن لم يملفه الدعوة
فلو خلق سليم الاعضاء ثم طرأ له ذلك لم تقع قدوته حتى يكون
الي جانبه من ياختلجه ويغفره بالتقالات الامام ذكر الشيخ ابو محمد
ولو دخل الاعرجي مسجد المرنكن له الصلاة بالاجتهاد وله ان يصلي الى محرابه
اذا طوف ووقعت يده عليه ذكره الشيخ ابو محمد في كتابه القول التمام
في موقوف المأموم والامام **اخر** رجلان تحفظ احدهما نصف الفاتحة
الاول والاخر تحفظ النصف الاخر لم يكن لاحدهما ان يقتدي بالآخر
لان كل واحد ابي بالنسبة الى الآخر **اخر** اذا خلع الامام
نعله في الصلاة وعليه عيونه مأموم استحب ان يضعه على يساره فان
كان يقوم عن عيونه ويساره فليضعه بين رجله والصلاة في
غير النعل افضل قال الشافعي رضي الله عنه في الام واحب للرجل
اذا لم يكن محسنا ان تخلع نعله لياثر باصبعه الارض قال
الخطابي الادب المصلي ان تخلع نعله ويضعها على يساره فان كان
مع غيره وعن يمينه وعن يساره ناس وضعها بين رجله ولو
ملي في نعليه وجب عليه نزعها في حال السجود لياثر بيطون
اصابع رجله الارض فان لم يفعل ولم يمكنه ذلك ورجله في النعلين
لم تقع صلاته وقد وردت احاديث تدل على استحباب الصلاة
في النعال **اخر** لا يجب على المأموم في نية القدوة تعيين الامام بل
يكفيه الاقتداء بالامام الحاضر فلو غرض لما لا يلزمه وعينه فان اصاح

وان اخطا بطلت ولو نوي الصلاة خلف المصلي وعنده انه زيد فبان
او نوي الاقتداء بزيد فبان عمرو فوجهان الاعم المصحح ولو قال
نويت الاقتداء بهذا وعنده ان اسمه زيد فبان ان اسمه عمرو وصح قطعا
وتعيين المصلي عليه كتعيين الامام **مسألة** يكره الاقتداء بولد الزنا
وعمن لا يعرف ابوه كاللقيط بن علي والكراهة خلف المنفي
باللعان احوط منها خلف ولد الزنا ويكره الاقتداء بالفاسق والمتنم
والفاسق واللاحق والموسوس كما سبق وفي الخبر وولد الزنا اثر الثلاثة
اذا عمل بعمل ابويه رواه الامام احمد في مسنده بهذه الزيادة وعنه
صلي الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم اولاد الجن
قال صاحب فوائد الاخبار قيل المراد اولاد الزنا لان الجن معناه
الاستتار ومنه الصيام حنة اي ستر لصاحبه من النار
والزاني يستر الزنا بخلاف النكاح فانه يفعل جمعة ولهذا ذهب صلي
الله عليه وسلم ذلك بقوله اعلنوا النكاح واهزبوا عليه بالتشوي
واجعلوه في المساجد رواه الترمذي واراد صلي الله عليه وسلم جعله
في المساجد زيادة للشهرة والتماس البركة والمراد العقد والقراب
عليه بالدفن ليشتبهوا وتخرج عن صورة الزنا قال ويدل على هذا
التاويل الحديث الاخر لا تقوم الساعة الا على الزنا ويؤيده
قوله صلي الله عليه وسلم حتى يكون للخمسين امرأة القيم الواحد
اخرى اذا كان الامام يتركب المكروهات في الصلاة كره الاقتداء
به لما روي ابو سهرمة السائب بن خلاد من اصحاب رسول الله صلي
الله عليه وسلم ان رجلا ام قوما فبصق في القبلة ورسول الله
صلي الله عليه وسلم ينظر فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم

حين فرغ لا يصلي بكم بعد اليوم فاراد بعد ذلك ان يصلي فمعه
واخبروه بقول رسول الله صلي الله عليه وسلم فذكر ذلك للنبي صلي
الله عليه وسلم فقال نعم وحسبت انه قال انك ادبيت الله
ورسوله صلي الله عليه وسلم وينبغي لنا ان نعلم ان الله صلي الله
عليه وسلم عزله بسبب بصاقه في قبلة المسجد وكذلك يكره الاقتداء
بالموسوس لانه يشك في افعال نفسه كما تقدم عن ابي الفتح وكذلك
على من يتعاطى في صلاته مكروها واذا غلبه الوسواس فيقرأ قوله
تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب فهو ولا تظفوا انه بما تقولون
يصبر ومن المكروهات اشتغال الصلوة وقد نهي رسول الله صلي
الله عليه وسلم عنه وهو اذرة الثوب على حبله من غير ان يخرج
منها يده قال الخطابي ويرفع طرفه على عاتقه اليسر وفسه
في المذهب بشي لم يتابع عليه ويكره الاحتباء وهو
ان تجلس على البيت وينصب ساقيه وتحتوي عليهما يديه او ثوب
ويكره السدل في الصلاة وغيرها وهو ارسال الاثواب او السراويل
حتى تقرب الارض وتجره على قصد الخيلا ويكره السدل
في حق المرأة طلبا لزيادة السترو قيل معنى السدل ان يلتصق بثوب
وتجعل يديه داخله وبركع ويسجد كذلك قال الترمذي وفي معناه
انه يركع ويسجد ويديه في داخل بدن القميص وقيل معنى السدل ان
تجعل طرف الازار على راسه ويرسل طرفه من غير ان يجعلها على
كتفيه ويكره ان يصلي الرجل وهو ملثم لانه صلي الله عليه وسلم
راي رجلا كذلك فقال اكشف لحيتك فانها من الوجه اوردته في
الحاوي ويكره للمرأة ان تصلي وهي منقبة ويكره ان يصلي
وهو واضع يده على فيه من غير حاجة وفي معنى ذلك الاذان

فان كان الحاجة بان تناب استحب وضع يده علي فيه ليلا يدخل
الشيطان من فمه الي قلبه فيوسوس ويستحب اذا تناب ان
يبالغ في رده ما استطاع بطبق فيه قال صلي الله عليه وسلم
اذا تناب احدكم فليرده ما استطاع فانه اذا قال هذه
ضحك الشيطان منه ولو كان بعيدا عن الامام بحيث تخفى عليه
بعض قراءة الامام فاستعان بوضع يديه علي اذنه ليسمع
بذلك صوت الامام ويسمع قرأته فيحتمل القول بالكره لان
فيه مخالفة السنة وهي وضع اليدين تحت الصدر وتحمل القول
بعدم الكراهة لانه يفعل ذلك ليحصل سنة سماع القراءة والاقرب
الاول لانه احداث هية لم يعهد مثلها في الصلاة والماموم اذا لم
يسمع مامورا بالاشتغال بالقراءة وتكره الصلاة في الثوب الذي
فيه صور او صليبة او خطوط تلحق كالسجاد اليمني والحمر
والخططة قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام فان صلي علي شي من هذه
وخاف ان يشتغل قلبه استحب ان يغض عينيه وتحرم الصلاة في الكنيسة
الطاهرة من الخاسة ان كان في حيطانها تصاوير فان لم يكن
بينها تصاوير ولم يوههم ذلك اقامة شعارهم ولا تعظيم متعبدا
كرهت وتكره الصلاة وهو مكفوف الشعر او الثوب بان يشتمل
ذيله او يشتمل كفه او يشد وسطه او يرفع ثوبه عند الركوع
او السجود او شوه معقوص او مردود تحت عمامته ويستحب
لمن راي انسانا يصلي وهو معقوص الشعر او مشتم الكرم
ان يحل شعره وكفه وتحل شداد وسطه وسوا اذن المصلي
في ذلك ام لا ثبت ذلك عن فعل الصحابة رضي الله عنهم وتكره
في الصلاة الصغرى وهو الصاق احد القدمين الي الآخر وهو

الصفة

61
الصفة والسنة ان يفرق بينهما قدر شبر ويكره فيها الصغرى وهو
القيام علي احدي الرجلين والاعتماد علي الاخر ويكره في الصلاة الحمر
وهو وضع يده علي خامته والخامرة الحنب ويكره فيها التقويم
والتقويس والامتناع من رفع الراس عن استواء الظهر والتقويس
تقوس الظهر والسنة مد الظهر قال الاصحاب ويكره ان يصلي
الرجل ويدين يديه امرأة او رجل يستقبله فان جلس الرجل في المسجد
واستقبل المصلين امر بالقيام من مجلسه او تحول وجهه الي
القبله نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولو كان بين يديه رجل
فحدث حديث يشوش فكره ان شوش عليه في القراءة حرم عليه ذلك
وكره له الصلاة اليه ولا تترك الصلاة الي النائم وتحرم علي النائم
وتكره الصلاة الي الجدار او الشاخص الخس قال في الشامل
وتحرم علي الخس بدون حائل وتكره مع الحائل ويستحب ايضا ظ
النائم للصلاة قال الشافعي رضي الله عنه ولا يستز با امرأة ولا دابة
يعني لا يصلي اليهما ويكره مسح الحصى وتسويته في السجود لانه
اشتغال وعبث في الصلاة ويكره النخ في الارض في موضع السجود
لقوله صلي الله عليه وسلم لا فلع وكان اذا سجد نفع التراب
ترب وجهه بافخ وفي رواية ترب وجهه الله تعالى ويكره
ان يروح في الصلاة بكفه علي نفسه او بمرحوة وان يامر غيره بالترويح
عليه ويكره ان يقعق اصابعه او يبتلكها ولوراي في ثوبه قملة او
برغوثا وهو يصلي قال الشيخ ابو حامد فالاولي ان يتغافل
عنها وان اتقاها بيده او مسكها حتي يفرغ فلا بأس فان قتلها في
الصلاة عني عن دمها دون جلدها فان قتلها وتعلق جلدها بنظره

او ثوبه بطلت صلاته وان قتلها على شي لم تبطل قال الشيخ ابو حامد
 لا باس بقتلها في الصلاة يعني على كيفية لا يحمل جلد ها قال كما لا باس
 بقتل الحية والعقرب وقتل البرغوث والقمل وسائر الموديات مستحب
 فان التي القملة بيده فلا باس كما سبق قال القولي في الجواهر
 وينبغي ان تختص جوارز القايح بغير المسجد والذي قاله صحيح متعين
 ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لرجل قد اخذ قملة من ثوبه وهو في
 الصلاة ردها في ثوبه وقال صلى الله عليه وسلم اذا وجد احدكم القملة في المسجد
 فليمرها في ثوبه حتى يخرج من المسجد روي ذلك احمد في المسند وقد بسطت
 ذلك في تفصيل المقاصد لزوار المساجد وينبغي للماموم ان لا يقتدي بمن
 يفعل في صلاته شيئا من ذلك لان النقص يدخل على صلاته من جهة الامام
 كما يسري السهو اليه منها وهذا معنى الربط بين الصلاتين ولهذا اكتفى
 للماموم ان يسجد للسهو الصادر من الامام وان تركه الامام ويستحب للماموم
 وغيره الصلاة بالعمامة في احسن الثياب وافضلها البياض لقوله صلى الله عليه
 وسلم خير ما زرتهم فيه ربكم في مساجدكم وقبوركم الثياب البياض رواه
 ابن ماجه قال القاضي ويستحب الصلاة بالطيلسان وروي في الحديث
 صلاة بعمامة افضل من سبع او خمس وعشرين بغير عمامة وروي جمعة
 بعمامة افضل من سبعين بغير عمامة رواها في القايح في اللفظ الرايق
 قال في الجواهر ولا باس بوضع العمامة في المسجد عند الحر وشبهه في
 حالة القعود لا انتظار الصلاة قال النووي في التبيان تحريم قراءة القرآن في بيت
 الرخاء وهي تدور وقياسه ان تركه الصلاة فيها لانها تشوش على
 المصلي والقاري بصوتها وكذلك تركه الصلاة في اماكن النهي وينبغي
 القول بکراهة الاقتداء بمن يصلي بها لا ارتكابه النهي والذي يظهر ان
 الصلاة مغرجا افضل من الصلاة خلق من يصلي بها ويقاس بهذه المسائل

الامام

قال في المواهب الطيلسان
 وهو ثوبه اللام واحدة
 الطيلسان واليه في
 الجمع للجمع لانه فارسي
 معرب وهو الساج
 ايضا ويترك يقال
 للطيلسان الاخضر
 الساج وفي المجمل ان
 قارن الطيلسان الطيلسان
 انتهى

لان الصلاة في مساجد الخضر في اللحية في الجبل لا يحل
 بل هو المستحب كما ان ثياب الثياب ومن ثوبه الذي عظم شراره
 لونه الادب لوجهه عن ثوبه في الجاهل

ما اشبهها

ما اشبهها في الكراهة **مسألة** يستحب ان لا يكون موضع الامام اعلى
 من موضع المامومين وعكسه ويكره ذلك الحاجة كضيق البقعة او
 عكسه اشترط بعض محاذات بدن احدهما بغير بدن الاخر بشرط الاعتدال
 في الخلقة فلو كان الماموم فقيرا من اصل الخلقة ولا يحاذي راسه
 الامام لقصره صحت صلاته لانه لو كان معتدل القامة لحاذاه ولو كان
 الماموم طويلا لحاذي راسه رجل الامام لطوله ولو كان معتدل القامة
 ولم تحاذه لم تقع صلاته ولو وقف الامام في اسفل والماموم على سلم
 وحاذاه صح فلو وقف ماموم اخر اعلا من هذا الماموم ولم تحاذ الامام
 وانما حاذي الماموم صحت القدوة وهكذا لو جازا ثالث ورابع لحصول الاتصال
 كما في صفوف الابنية وهذه صورته ولكن يشترط ان لا يتقدم الماموم
 الثاني على الاول كما هو في موضع الخط وهذا في غير المسجد اما في
 المسجد فيصح الاقتداء فيه بكل حال ما لم يكن احدهما في بيت فيه
 مقفل فان كان فيه حجرة من المسجد مغلوقة الباب او مقفلة صحت
 القدوة ايضا على الصحيح كما ذكره في الروضة كالمساجد المتصلة
 بعضها ببعض اذا كانت ابوابها مقفلة فانه يصح اقتداء بعض اهلها
 ببعض الاخر قال في الروضة وشرط التباين في المسجد ان يكون
 احدهما نافذا الى الاخر والا فلا يعدان مسجدا واحدا وهو
 مقتضى انه لو اخذ فيه حجرة وسد منافذها بالبنا ولم يجعل لها
 بابا واخذ سردابا وسد بابها بالطين وصلي داخله لم تقع
 القدوة وفيه نظر من حيث ان الاتصال غير معين في المسجد
مسألة اذا سافر الى غير جهة القبلة كجهة الشرق
 مثلا وسافر اخر الى جهة المغرب فلكل واحد منهما ان يصلي النافلة
 الى جهته وليس لاحدهما ان يقتدي بالآخر كما مر به العبادي في

وقصد التعليم ونحوه
 ولو وقف الماموم في العلو
 وامامه في الاسفل صح

الزوائد على الزيادة في قلة اوقات فافادوا متقايين داخل الكعبة
 قال تجوز لان الكعبة قبلة كل واحد منهما وفي السفر
 قبلة كل واحد منهما جهة وجهه هذا غير جهة الآخر وهذا الذي
 فرقه العبادي من اختلاف الجهة قد يعبر عليه اقتداء المجتهدين
 بعضهم ببعض في حال المسابقة فانه تجوز وان اختلف جهة كل
 واحد منهما فانها حالة ضرورة والجماعة مطلوب منها ومندوب
 اليها وايضا فصلاة الخوف فريضة والجماعة في الفريضة فرض
 كفاية او فرض عين او سنة بخلاف النافلة المطلقة فان الجماعة فيها
 جائزة وليست سنة فان صلى جماعة نافلة يستحب فيها الجماعة في السفر
 كالترافع وخوها كالعيد فينبغي جوازها اذ ايهما على الدين وحمل كلام
 الهادي على النافلة المطلقة لان عذر السفر لا يمنع الجماعة المطلوبة
 والتقنيق فيها غير لا يبر ويدل على ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في الام
 والاصحاب يصلون صلاة العيد والكسوف في شدة الخوف على هيئته
 صلاة الخوف ولا تجوز صلاة الاستسقاء كذلك لانه لا يجتنب فوائدها **اخرى**
 فان اختلف جهتهما ولكن ركب المأموم الدابة مقلوبا واستند
 وجههما واستقبل ظهر الامام فهل تصح صلاته يتبين
 ذلك على ما لو ركب الدابة منكوسا واستقبل جهة القبلة
 هل التفل قال البغوي في فتاويه تختم وجهين احدهما تجوز
 لانه استقبل القبلة والثاني لا تجوز لان قبلته وجه الدابة
 وطريقه والعادة لم تجز منكوسا والذي يظهر الاحتمال الاول لان قلنا
 بالا حتمال الثاني لترجح الفرع الاول لا يثبت لها زيادة على مبدلاتها
 وتغير المنهاج بقوله وتحرر الخرافة عن طريقه الا الى القبلة يستثنى
 منه هذه الصورة على احدا لا حتمالين ولو اقتدي براكب دابة
 براكب

عليه اصله

براكب اخرى الى جهة واحدة اعتبر المجازاة وعدم التقدم وكذلك
 لو اقتدي بالراكب بالماشى او بالعكس وهل العبرة في التقدم ههنا
 ما ذكره في باب المسابقة ام بالعقب الذي ترجح الاول لان العقب
 ههنا ليس مستقرا بالارض ولا قرار له في حال الركوب فانه تارة
 يتقدم وتارة يتأخر ولهذا لم يعتبروه في السبق على الدابة بل اعتبروه
 في الخيل بالعقب وفي الابل بالكتف وفي السبق على الاقدام يعتبر العقب
 وقضيته السباق الاول انه لو ركب حمرا واقتدي براكب حمل او بالعكس
 ان يصح لان الاعتبار بالدابة والدابتان كالسفينتين **مسألة**
 لو نازعت دابة فحذبتها اليه جذبة او جذبتني او ثلاثا لم تبطل
 صلاته فان كثرة مجاذبته بطلت صلاته قال في شرح المهذب قال صاحب
 الشامل وانما فرق الشافعي بينهما لان الجذبات اخف عملا من الفرات
مسألة صلى رجل فوق سطح المسجد وامامه اسفل المسجد صلى القعدة
 فلو صلى فوق سطح المسجد وامامه فوق سطح بيت اخر او مسجد منفصل
 وهو تحاذيه وليس بينهما بناء ولا حائل فقد يقال يمنع الصلوة اذ لم يزدما
 بينهما على ثلثية ذراع او ثلاثة اذرع كما لو وقف في بنائين على الارض
 وليس بينهما حائل وقلنا باشتراط الاتصال ولم يكن بينهما اكثر من
 ثلاثة اذرع او باشتراط التفاوت ولم يزد على ذلك ثلثية ذراع على
 اختلاف الطرفين ويصير ذلك كما لو حال بينهما شارع ولو وقف الامام
 فوق سطح المسجد والمأموم خلفه خارج المسجد في الصحن او بينهما دون
 ثلثية ذراع صححت القعدة ولو كان المأموم لا يحاذي الامام ذكره الشيخ
 ابو محمد قال خلافا لما لو وقف المأموم في سطح المسجد والامام امامه
 في ارض موات خارجة عن حكم المسجد ولم تحاذه المأموم فان الصلاة
 لا تصح والفرق انه في الصورة الاولى تابع حكم المسجد والمسجد

في حقه كالامام ولهذا اعتبرت المسافة من اخر المسجد دون اخر
صفى في المسجد خلاف الصحراء فانه لا حكم لها في اعتبار المسافة
وانما المسافة فيها من الصف الذي وقف عليها ولو صلى على سطح
بيت خارج المسجد واقتدي بامام المسجد لم تنفع لاختلاف التباين وعدم
المحاذاة نص عليه ولو وقف المأموم في الرحبة التي وسط المسجد فهي من
المسجد وان وقف في الرحبة التي خارج حيطان المسجد فقد قال الرافعي
الاكثرين عدوها من المسجد ولم يذكر وافر قايين ان يكون بينهما وبين
المسجد طريق او لا يكون قال في الكفاية وقد رايت في تلخيص الروياني
ونزلها ابن كج اذا كانت منفصلة منزلة مسجد اخر وقال البغوي
الوقوف في حرم المسجد كالوقوف في الموات لانه ليس بمسجد **مسألة**
اذا انفصلت المساجد بعضها ببعض وليس بينهما بناء مملوك كان لها
حكم المسجد الواحد حتى يصح الاقتداء المأموم في احداها بامام في المسجد
الاخر منها قال ابو الفتح العجلي اذا كانت المساجد مفصلة الابواب
فالمذهب صحة الاقتداء بعد بعض اصحابنا منع ذلك لانها لا يعودان
مجتبئين قال النووي في الروضة المساجد المنفصلة حكم المسجد الواحد
على الصواب فان كان بين المسجدين حائل غير الجدار بان كان بينهما
شارع فقد ادعي المتولي ان الظاهر المذهب انه لا يجوز الا ان يكون
الصف منفلا لان احد المسجدين منفرد عن الآخر ولهذا لو اقيمت الجماعة
في احدهما لم تتركه اقامة الجماعة في الآخر ولو صلى في سطح المسجد وعلي
البيت باب مقفل او كان في المسجد خلوة وصلى فيها والباب مقفل عليه
بصلادة الامام صحت وقيل لا تنفع **مسألة** فان نويت
الصلاة خلق زيد الاركعة الاخيرة او الثالثة او الثانية وقلنا
بالصححة وهو الاصح بناء على جواز مفارقتها الامام بغير عذر فمل الشك
في حال

في حال القدوة في الركعة المستثناة لم تبطل صلاته بهذا الشك ولكن
لا تجوز له ان يتبعه الابنية جديده فان طرأ له الشك ونهى في الركعة
الاولى لم تجب عليه مفارقتها ولا تبطل صلاته لان الركعة الاولى لا يجب التثنية
فيتعين حمل الاستثناء على ما بعد ها فاذا انفقت الركعة الاولى وجب
عليه استئناف بنية القدوة او المفارقة فمضى تبوع بعد ما يغير نية
بطلت ولو قال نويت الاقتداء به الا الركعة الاخيرة فاذا انتهى اليها صلا
مفارقا بنفس وصوله اليها ولا يحتاج الى استئناف بنية المفارقة كما يصير
المحرم حلالا لا بنفس المرض اذا شرط التخلل به ولو صلى ركعة انفصل واجل وحده
فقال رجل نويت صلاة الظهر خلف هؤلاء الاربعة وابعثهم لم تنفع
نصح وان فصل تفصيلا معينا بقلبه فنوي الاولى خلق زيد والثانية
خلق عمرو والثالثة خلق بكر والرابعة خلق خالد صحت الركعة الاولى
ولا تنفع القدوة فيما سواها لانه تغليب للقدوة فيما عدا الامام
الاول فاذا انفقت الركعة احتاج الى استئناف بنية القدوة خلق الامام
الثاني ثم الثالث ثم الرابع كذلك **احري** كما لو راى علي بدنه او ثوبه
بخاسة غير مفعو عنها لم لا يجب لاحتمال ان الوشم فعله مكرها
فلا يجب عليه كسوته ولا ازالة خلق ما فعل به باختياره فينبغي
مخرجه على الوجهين فيما لو نتخخ الامام في الصلاة فانه لا يجب
على المأموم مفارقتها على الاصح لجواز ان يكون نتخخه لعذر وقد اشار
البغوي الى ان هذا الخلاف لا يختص بالتخخ بل يباير المحصورات كذلك
وخرجه القاضي حسين على غير الخلاف في قابل الاصل والظاهر ولو لحن
امامه في الفاحشة لم يغير المعنى وجب على المأموم مفارقتها كما
لو ترك واجبا من واجبات الصلاة او قام الى خامسة
سهوا هل يقطع المأموم القدوة في الحرام لاحي يركع الامام لجواز

سان وهو

وان فصل تفصيلا مبهما بقوله
كل ركعة خلق انسان منهم لم
صح

كالوشم يجب عليه كسوته

ان يكون المكن وقع سهوا وقد يتذكر فيعيد الفاتحة الذي يتجه الاول
انه لا يجوز متابفة الامام في فعل السهو **مسألة** ادرك المأموم
اعتدال الامام استحب ان يكبر معه للمهوي الي السجود موافقة له
قلو ادركه ساجدا كبر للاحرام وسجد معه غير مكبر لانه لم يدرك مع
تكبير المهوي حتي يوافق فيه ولو سلم الامام من الصلاة استحب
للمأموم ان يقوم لما بقي عليه غير مكبر وان احرم معه في الركعة الثالثة
قام مكبرا لانه موضع جلوسه ولو كان منفرد اقام مكبرا واذا سلم
الامام استحب للمأموم ان لا يقوم حتي يسلم الامام الثانية لانها من توابع
الصلاة وقد ينقض الشيء وبقي اثاره كعدة الطلاق اذا طارت عليها
عدة شبهة لشخص واحد فان بقيه الاولى تنقطع وتسقط على اختيار
الحليم ولا تسقط الرجعة بالاجماع قال لانه قد ينقض الشيء وتبقى اثاره
وايضا فان كان في الصلاة منه اثنان نزل كاشي الواحد ولهذا
اجري خلاف في المأموم اذا ترك مع الامام سجدة من اخر الصلاة هل
يسجد اخري ام لا وجه السجود ان السجدين كالركن الواحد وكذلك
التسليمتان في حكم التسليم الواحدة على هذا المنزع ولو فرق فارق
بين ان يكون المسبوق علي عين الامام او علي يساره فان كان علي عينه
قام بمجرد التسليم وان كان علي يساره قام بعد التسليم الثانية
حتي ينال به تركه تسليم الامام لم يبعد ولو احرم مع الامام بركتين
ثم شك قبل سلام الامام في ترك ركن من الاول فالاختيار ان يقوم
مكبرا لان من الجائز ان يتذكر انه لم يترك فيكون هذا موضع سقوطه
وموضع قيامه فاستحب التكبير احتياطا **مسألة** نوي الامام في
صلاة الجنازة الصلاة على غائب او حاضر او علي غائب وحاضر
وعكس المأموم او وافق في الاحوال الثلاثة صحت القدوة وخرج

من ذلك

من ذلك تنسح صور كلها صحيحة ولو صلى علي جنازة منفرد او
جماعة ثم حضرة جماعة اخري لم تنسح الاعادة على الصحيح لانها شفاعاة
والشفاعة لا تنافد فان جهر وصلي فالقياس عدم الصحة لان العباداة
انما تقع عبادة حيث استحب فعلها او وجب ولهذا الحرام بالنافلة
المطلقة في اوقات النهي لم تنفقد صلاته وان قلنا الكراهة للتنزيه
لان شرط العبادة ان يتوجه علي المكلف طلبها والمكروه مطلوب الترك
والمباح ليس بعبادة ولا قرينة في فعله فانتفى الطلب دليل انتفاء
العبادة وكذلك النظر في يوم الشك والعيد والتشريق ونسحق بشعبان
الاخير لا يصح صومهما لانه قد طلب تركه في بعض الاحوال كالصلاة
في الدار المفصولة فانه مطلوب في الدار المفصولة وفي غيرها فالطلب
لم يسقط عن المكلف محلوله عن الدار المفصولة وانما يعني عن ابتعاده
فيها فالصلاة في الدار المفصولة واجبة من حيث الطلب والمحرم
شغل البقعة باي فعل كان لا يعين الصلاة فقط **مسألة** اذا قلنا
بالمذهب وهو انه لا يتقدم علي الميت عند الصلاة عليه ولا على قبره
فدفن ميت وجهه قبره وقف علي اخر المقبرة وجعل القبور كلها
امامه في صوب القبلة وصلي عليه ولا يضر الجهل بموضعه كما لو
اشتبهت صلاة من الخمس ولم يعلم عينها وان شأخ من البلد
وصلي عليه صلاة الغائب فلا فرق في الغيبة بين ان يكون على مسافة
القصر او دونها وان شأخ علي قبر يتعلق النية **مسألة**
اذا سلم ناسيا السجود سهو ثم تذكره من قريب سجد واذا سجد
صار عايدا الي الصلاة وهذا معني قول الاصحاب صار عايدا الي
الصلاة انا اثنين بعوده الي السجود ان لم يخرج منها اصلا او انه خرج منها
ثم عاد اليها ويبني على ذلك انه لو شك بعد السلام ساهيا في ترك ركن

من اركان الصلاة واستتم شكه الي ان عاد الي السجود هل يلزمه
تداركه ان قلنا انه بالعود لم يخرج من الصلاة لزمه تداركه
وان قلنا انه خرج منها ثم عاد اليها لم يلزمه التدارك لان الشك حصل
بعد السلام والشك بعد السلام لا يؤثر لانه لو اقتصر على السلام الاول
لاجزاه وعلي هذا يقال شخص خطب بسنة متي فعلها لزمته فريضة
وتحتمل ان يفصل بين ان يطر الشك في ترك الركن قبل عوده الي السجود
او بعده ان طر قبله لم يؤثر لوقوعه بعد السلام وخروجه من
الصلاة وان طر بعد العود الي السجود لزمه ولو سبق الامام حدث
بعد ما سمي اتم المأموم صلاة وسجد للسجود ولو سمي المأموم خلق
امام ثم احدث الامام لم يسجد المأموم لان الامام قد تحمله
عنه كما سبق ولو قام الامام الي خامسة فنوي المأموم مفارقة
بعد بلوغه في ارتفاع حد الركعتين سجد المأموم للسجود وان نوي مفار
قبل ذلك فلا سجود عليه ولو كان الامام حنفيا وجوزنا الاقتداء به وسلم
قبل ان يسجد للسجود لم يسلم المأموم معه بل يسجد قبل السلام ولا ينتظر
سجود الامام لانه فخاركة بسلامه ولو انفراد المصلي بركعة من رابعة
وسمي فيها فكر يسجد في اخر صلاته فيه اوجه الاصح سجدة والثاني
الربع والثالث ستان فان كان الامام يسجد فلا بد ان يسجد معه فيكون
قد اتي في صلاته بثماني سجرات وينتظر الاثنيان بثمان سجرات
على المذهب في رجل ادرك مع المسافر القاصر ركعة من الظهر وكان
امامه قد سمي فسجد ثم نوي الاتمام او بلغت سفينته دارا قامة
فانتم صلاته ثم يسجد فهذه ست سجرات ثم شك المأموم اخر
سجوده في ترك ركن من ركعة فانه يقوم ويأتي به ثم يسجد
فهذه ثمان سجرات فلو فرغ من هذه الثمانية ثم اقتدي باسان

قد قصر

قد قصر الصلاة وكان قد سمي فسجد سجدة معه فهذه عشرة
سجرات فلما فرغ امامه من الصلاة نوي الاقامة
او بلغت سفينته دارا قامة فانتم الصلاة سجدة معه فهذه
اثني عشر سجدة للسجود في الصلاة الواحدة فلا يتصور الاثنيان
باربع سجرات متوالية للسجود او اكثر الاعلى الوجه
السابق ولا يتصور اربع سجرات في صلب الصلاة الا في
مسئلة الزحام في الجمعة وقد تقدم **مسئلة** يكره ان يوم
الرجل قوما واكثرهم له كارهون لما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ترفع صلاتهم
فوق رؤسهم شربا رجلا م قوما وهم له كارهون وامرأة باتت
وزوجها عليها ساخط واخوان متضاربان وعن عمرو ابن العاص
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة
لا تقبل عنهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل اتي
الصلاة رياء ورجل اعتد مستخبره قال في شرح المذهب
فان كره بعضهم او اقل لم يكره وصرح به في الامامة وأشار اليه
البغوي وهو مقتفي كلام الباقي قال في الجواهر لكن
روي القاضي الطبري عن الشافعي رضي الله عنه انه قال
اذا ام قوما وفيهم من يكرهه كرهه له ذلك والا فضل
ان لا يصلي بهم هذا اذا كرهوه لمعني شرعي لكونه ظالما
او متغلبا على الامامة او لا تحترز عن الخجاسة او يتعاطى
معيشة مذمومة او يعاشر الظلمة والفاسق او يتركهيات
الصلاة فاكرهوه لغير معنى شرعي لم نكره امامته واللوم
عليه من كرهه والكرهية مختصة بالامام فلما المأمون فلا يكره

بسم الله الرحمن الرحيم

لهما الاقتداء به ويكره كان يولي الامام على جيش او قوم من
رجلا قاضيا يكرهه اكثرهم ولا يكرهه ان كرهه نصفهم
او اقل خلافا لامة العظمى فانها تكره اذا كرهه نصفهم
ولو حضر في المسجد جماعة لهم امام راتب فلم يحضر استحب
ان يتقدم غيره قال النووي فان خيف الفتنة صلوا
فرادي واستحب لهم ان يعيدوا معه اذا حضر نقل هذه الفروع
في الجواهر وذكرها غيره فان في شرح المذهب واما المأموم اذا
كره حضوره اهل المسجد فلا يكره له الحضور نص عليه
الشافعي رضي الله عنه وخرج به صاحب الشامل والتممة
مسألة لا تصح القدوة بمقتد ولا بمن لا تقنيه
صلاته عن القضا كقيم بينهم وصلاة من امكنه ان يتعلم الفاتحة
فلم يفعل وصلاة العاري والمربوط على خشبه اذا اوجبتا عليهم
الاعادة ولو اقتدي باحدهم من هو في مثل حاله لم تصح علي
الصحيح بخلاف الاقتداء الامي بالامي مثله فانه يصح ويصح
الاقتداء بالصبي في الجموع في الاظهر اذا كان زائدا على الاربعين
والاقتداء بالبالغ وغيره اولى منه ولا كراهة في الصلاة بالعبد
والحر اولى منه ويصح اقتداء المنوفى بالمتيمم وغاسل رجليه
بما سح الخفين والقادر على القيام بالقاعد والمضطجع والقادر
على الركوع والسجود بالمومي بهما والبصير بالاعمى والزمن
والسليم بالسلس والطاهرة بالمستحاضة غير المتخيرة والمستوى
بالعاري العاجز عن المسترة واقتداء السليم عن جرحه سائلا والمستحي
بالمأبأ مستحيرا ومن عي ثوبه بخاسة معفو عنها والعدل بالفاسق
والمتباعدون الذي يلغى ببدعته كالذي يحسم نجسهما من ينكر

العلم

بالعلم بالجزبيات وامان يقول خلق القرآن فقال ابو علي الطبري
والشيخ ابو حامد ومتابعوه هو كافر ونقلوه وهو عن نصر الشافعي
رضي الله عنه قالوا والخوارج ليسوا كفارا قال العبادي في
الطبقات افني الربيع باب لا خل منالحة المقترلة يعني القدرية
وقال القفال وكثيرون يصح الاقتداء من يقول خلق القرآن
وغيره من اهل البدع قال في العدة وهو المذهب قال
النووي وهو الصواب ولا يصح اقتداء المتخيرة بمختيرة
ولا حنفي مشكل بحنفي مشكل ولو راى رجلا واقفين متخارين ولم
يعلم ايها الامام لم يصح اقتداؤه باحدهما وقد تقدم ان صورة
المسئلة اذا جهر واقتدي اما لو اجتهد في ايها الامام واقتد عن قلب
على ظنه امامته ثم بان الامام فينبغي الحزم بالصحة كما يصلي بالاجتهاد
في القبلة والنوب والمال الطاهر مع الجنس **فرع** الاقتداء
بالاقل وهو الذي لم تختص مكروه بالاتفاق وهل تصح صلته
والصلاة خلفه فيه وجهان قال القاضي شريح والروايان
ابن اخت صاحب البحر في كتابه روضة الحكم وندبة الاحكام
صلاة الاقل صحيحة والاقتداء به صحيح مع الكراهة وقال
القفال لا تصح صلته لان باطن القلفة له حكم الظاهر في تطهيره
من الخاسة والحياية ولا يمكن غسل باطنها الا بازائها قال
في شرح المذهب لا يصح غسل الاقل الا بغسل باطن القلفة على
الصحيح خلافا للعبادي ولو اغتسل فيها مني فاعتسل ثم خرج
ما اغتسل بعد الغسل لم يجب عليه اعادة الغسل لان لباطنها
حكم الظاهر وعند العبادي يجب اعادة الغسل لانها باطن عنده

سجد
بلا خلاف

وقال ابن المسلم السليمي يجب حتان الحنفي المشكل
وعليه بان القلفة تحبس البول فوضح ان الصحيح
وجوب الاعادة علي من صلي خلق الاقلق عالما الذي لا يمكنه
غسل باطن قلفته كمن صلي خلق من في داخل عينه
او مخز او فمه نجاسة او خلق من اغتسل ولم يغسل
باطنها في الجنبه واذا كان الماموم عالما والفرق بين باطن
القلفة حيث يجب غسله في الجنبه ولا يجب غسل باطن الفم والاذن
والعين لان القلفة واجبة الازالة فاشبه ما اذا قف موضعها
من بدنه وحشي فيه دما او وصله بعظم نجس او وشمه فان
الشافعي رضي الله عنه قد نص على وجوب شق الجسم واخراج
ما فيه ولو استنجي الاقلق بحجر لم يجزه كما مر به ابن المسلم في احكام
الحتان فعلي هذا لا تنفع الصلاة خلفه على الوجهين جميعا ولو
استنجي بحجر ثم خرج من ذكره شيء وجب عليه الاكتفاء ثانيا فلو استنجي بالماء
ثم خرج منه قليل دم فيحتل ان يقال بعدم وجوب الاستنجاء
لان يسير الدم معفو عنه ولم يلاق في هذا الدم اليسير نجاسة اجنبية
حتى يجب غسله وازالته لان باطن الذكر ظاهر وظاهره قد غسل
بالماء فلا يتجه القول بوجوب الاستنجاء في هذه الحالة ويحتمل
من قال بوجوب الاستنجاء من الدم علي دم كثير او علي
يسير لا في نجاسة البول كما اذا بال وخرج عقيب بوله
دم كما هو معتاد كثير من الناس **مسئلة** اقتدي شافعي حنفي
وهو لا يعتقد نقض الوضوء من مس الذكر ولا من مس المرأة
ولا وجوب الاعتدال من الركوع والسجود والطائفة ولا قراءة
الفاتحة ولا النية في الوضوء او بها لكي لا يعتقد وجوب الترتيب

في الوضوء

في الوضوء ولا الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم في الصلاة في
صححة الاقتدا وجه اصحها المصحة اذا لم يتحقق اتيانه بذلك بان شك
فيه فان تحقق انه اخل به لم يصح وصلي الحنفي علي وجه لا يفقد صحته
وهو صحيح عند الشافعي رضي الله عنه كما لو اقتصد ولم يتوضا على الاصح
اعتبارا له بما يعتقد المقتدي وحيث قلنا بصحة الاقتداء للشافعي
بالحنفي فهل يكره وجهان فان قلنا لا يكره قال ابو اسحاق
الانقر اذا فضل وقال غيره الاقتدا افضل ولو اقتدي حنفي في الصبح
فان مكث في اعتداله قدر ما يمكن الماموم فيه ان يقنت قنت
والا تابعه فان امكنه ان يقنت ويتركه سا جدا
فتخلق وقنت كره له ذلك وفي بطلان صلاته خلاف تقدم ثم ان
اعتبرنا اعتقاد الماموم بسجد للسهم وهو الاصح او اعتقاد الامام
لم يسجد ولو اقتدي الحنفي بالشافعي وترك الامام القنوت ساها
سجد للسهم وتابعه الماموم فان تركه الامام سجد الماموم ان
اعتبرنا اعتقاد الامام والا فلا قال الامام ولو وجد
شافعي وحنفي يبيد غمرو فقد الما فتوضي به الحنفي ويتم الشافعي
واقندي احدهما بالآخر فصلاة الماموم باطلة كرجلين سمع
بينهما صوتا وتناكراه ولو اختلف اثنان في انائين او ثوبين
فادي اجنهما دكل الي غير ما ادي اليه اجتهاد الاخر لم يصح اقتدا
احدهما بالآخر فان كثر الطاهر وقل النجس جاز اقتدا احدهما
بالآخر ما لم يتعين اناؤه للنجاسة فلو اشتبه خمس
او ان فيها نجس على خمسة فاجتهدوا فاخذ كل اناء فتوضي
به وام كل واحد باصحابه في صلاة اعادوا كلهم العشاء الا
امامها فيعيد المغرب ولو كان في الخمسة اناء نجسان

مع لكل واحد ان يقتدي ثلاث مرات ويعيد الزايد فاما امام
 الصبح والظهر والعصر لا يعيدون الصبح والظهر والعصر
 ويعيدون المغرب والعشا واما المغرب يعيد العشا والعصر
 واما العشا يعيد المغرب والعصر ولو كان في الخمسة ثلاثة
 او ان خمسة ففي امام الصبح الصبح والظهر والعصر والمغرب
 والعشا ويقضي امام الظهر والعصر والمغرب والعشا ويقضي
 ويقضي امام العشا والظهر والمغرب ولو كان الجنس اربعة
 ففي امام الصبح الظهر وما بعدها وفي الظهر الصبح والعصر
 والمغرب والعشا وفي امام العصر الصبح والظهر
 والمغرب والعشا وفي امام المغرب العشا وما قبل المغرب
 وفي امام العشا ما قبلها ولو كان الجنس خمسة اعادة
 الخمسة الخمسة وهذا بط المسئلة لكل واحد ان يقتدي
 بعد الطاهر فاذا استوفاه بطل الاقتدا لا يحضر الخامسة
 في الباقي ففي الصلاة الاولى كان الطاهر اربعة فصم اقتدا
 في اربع صلوات وفي الثانية الجنس اثنان والطاهر ثلاثة فصم اقتدا
 كل في ثلاث صلوات وفي الثالثة الجنس ثلاثة فصم اقتدا كل
 في صلاتين وهكذا ثم طاهر اطلاقهم انه يجوز الهجوم على الاقتدا
 من غير اجتهاد وفيه نظر وينبغي انه لا يجوز له الاقتدا باحد
 الا اذا غلب على ظنه ان الجنس مع غيره اما لو غلب على ظنه ان
 الجنس مع امامه وان غيره اخذ الطاهر فلم تصح القدوة قطعا
 وان تبين ان الجنس مع غيره للتردد في النية **ف**
 اذا قلنا ان العبرة بنية المقتدي فلو وقع حفي خلق الصف
 فهل يجزه للمأموم ان يفتق الي جانبه او يفتق بين حنفيين

امام

منا

وقد

وقد مسافر جيها لا اعتقاد الشافعي بطلان صلاتهما فيصير
 منفردا في الموقف باعتقاده المتجه الكراهة **س**
 قال النووي في شرح المذهب قال البندنجي لو صلى
 القاري خلق من ينطق بالحرف بين حرفين كقاف غير
 خالصة بل متزودة بين كاق وقاف صحت صلاته مع الكراهة
 قال وهذا الذي ذكره فيه نظر فانه لم يأت بهذا الحرف
 قال ومن ذكر نحو كلام البندنجي الشيخ ابو حامد
 وقرأ الذال من الذين مهملة في الفاخرة صحت القدوة لانه
 لم يغير المعنى ولا يغير قول من قال بخلاف ذلك في شرح المنهاج
 ولا ياتي فيه الوجهان فيمن ابدل صادًا بظاء فان ذلك يغير المعنى
 لان الظالين جمع ظال وهو المقيم بهار يقال ظل يفعل اذا قام
 للفعل بهار قال انه تعالى لا ينظر اليه الذي ظلت عليه
 عاكفا واما الصالين جمع صال صند المهندك
الحري قال الروياني لو خطب الامام للجمعة معتقد للكفر بشم
 اعتقد الايمان وصلى الجمعة ولم يعلم المأمون ففي صلاتهم
 وجهان ان قلنا تصح فهل يصح عليهم انما صلاتهم اي ينبغي ان
 يلزمهم الاربعة لوجود الخطبة في الكفر المانع من الاتهام عند
 الجهل فيقدح في الخطبة ايضا بخلاف ما اذا كان جنبا في الخطبة
 دون الصلاة حيث صحت صلاتهم عن الجمعة اذا لم يعلموا مع كون
 الطهارة شرطا فيها على الصحيح لان فقد الطهارة بوجب الفرق بين
 حالتي العلم والجهل في الاتهام في الصلاة فكذا في الخطبة والكفر
 يمنع صحة الاتهام بكل حال فيمنع جواز الخطبة في حق المأمومين
 ايضا في الحالين وصورة المسئلة في لزوم الاربعة بعد فوات الوقت

اما لو تبين الحال ووقت الجمعة باقى فبعد اعادة الخطبة والصلاة
 علي هذا **مسألة** شك في السجدة الاخيرة من الركعة الثالثة
 من الرباعية في انه هل ركع في تلك الركعة فقام ليركع ثم تذكر
 انه كان قد ركع فانه يحضي علي صلته ولا يجب عليه ان يقعد ثم يقوم
 ذكره القاضي وقيامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه
 عن قيام الركعة لان القيام الواجب يقوم مقامه مقام بعض كالتقويم
 جلسة الاستراحة والجلوس للشهد سهوا مقام الجلوس بين
 السجدين وان اتى به علي قصد النقل ولو رفع راسه من السجدة الاولى
 بقصد الجلوس للاستراحة بطلت صلته لانه اتى بها الي غير محلها
 وقطع بها موالاة الصلاة وكما تحسب متابعة الامام عن الواجب
 وان اتى به المأموم علي قصد النقل كما اذا ظن المأموم ان امامه
 ينوي لسجود التلاوة عند قراءة الآية فاحطمه معه فجعله الامام
 ركوعا فانه يحسب للمأموم وقد سبق ذلك وتوجيهه ولو قام
 المستقل الي ثلثة سهوا وكان قد نوي ركعتين ثم اراد الزيادة
 فالاصح انه لا بد ان يقعد ثم يقوم للزيادة ان شاء وصلى ثم ادب
 بطلت صلته ولم يقعد ما نواه من الزيادة وكذلك لو قام القام
 الي ثلثة سهوا وان اراد ان يتم فلا بد ان يقعد ثم يقوم بنية
 الاتمام لان النية في الاول لم تتضمن هذا القيام فلا
 فلا بد ان يقعد ثم ينوي ثم يقوم لحصل الموالاة بين الاركان
 هذا قول القاضي وهو الصريح وقال البغوي اذا قام القاصر
 الي ثلثة سهوا له ان يحضي علي صلته كانه نظر الي ان الاصل
 الاتمام فكان النية من اول الصلاة متضمنة لهذه القومة
 تقديره ولو ركع واعتدل فسجد فشك في السجود في طمانينة الركوع

فانه

فانه يقوم راكعا ويطمئن ولا يجوز ان يقوم ثم يركع فان قام وركع
 بطلت صلته لانه قد اتى بالركوع او لا ولو شك في السجود في الاثنان
 بالركوع فقياس قول القاضي السابق انه يقوم راكعا ولا يجوز
 ان يقوم ثم يركع لانه اتى به في محله علي قصد واجب آخر
 فيحسب علي الاول كما لو قام بقصد الركعة الثالثة فظهر انها
 الرابعة فانه يحضي فيها وقال في شرح المذهب لو ترك الركعة ثانيا
 فتذكره في السجود فهل يجب الرجوع الي القيام ليركع منه او يكفي
 ان يقوم راكعا فيه وجهان عن ابن شريح اصحهما وجوب الرجوع
 فان شرط الركوع ان لا يقصد بالهوي غيره وهذا قصد السجود
 فلا بد ان يركع علي قصد السجود فان اتى به علي قصد الركوع
 ثم سهر قبل الطمانينة الركوع فسجد كفاه ان يقوم راكعا
 هذا كله اذا لم يطمئن في الركوع فان اطمأن في الركوع ثم سهر فسجد
 تذكر فانه يجب عليه ان يعتدل قائما ويسجد ولو صلى الظهر ثم لم يركعتين
 وقام يحرم باخري كان له ان يحضي علي صلته لان نيته الصلاة من
 اولها تضمنت هذا القيام والقيام سهوا علي قصد الايقاع علي الغير
 لا اثر له ولهذا تجري جلسة الاستراحة عن الجلوس بين السجدين
 لانه اتى بها في محلها ودليل ذلك كله انه صلى الله عليه وسلم في قصة
 ذي الابدن صلى وسلم من ركعتين وقام ومشي ثم عاد وصلى ما كان
 ترك ولم ينقل انه جلس ثم قام بل معنى علي صلته من قيام ثم في فتاوي
 البغوي انه لو سلم من ركعتين من الفريضة وقام يحرم بباطله ثم تذكر
 وجب ان يقعد ثم يقوم لان النافلة لا تقوم مقام الفريضة
 وان قام يحرم بفريضة ثم تذكر جاز ان يتعدي علي صلته **مسألة**
 قال في الروضة ولو ظن المسبوق ان الامام سلم بان سمع صوتا ظنه

سلاما فقام لينتد ارك ما عليه وكان عليه ركعتان فاتي بها وجلس
للتشهد ثم علم ان الامام لم يسلم فقد تبين ان ظنه كان خطأ فهذه
ركعة غير معتد بها لانها مفعولة في غير محلها فان وقت التذكار
بعد انقضاء القدوة انتهى وقوله بعد انقضاء القدوة يؤخذ منه
انه لو سلم الامام ساهيا ثم قام المأموم وانتم الركعة
ثم تذكر الامام عن قريب فرجع الى الصلاة لم تحسب المأموم هذه الركعة
لانها قد وقعت قبل انقضاء القدوة لان القدوة لا تنقضي بسلام الامام
علي وجه السجود وانما تنقضي بطول الفصل بعد السلام كما سبق ولو كان
مأموم فاقتردي بهذه المسبوق في هذه الركعة لم تصح قدوته
علي الاصح لانه قد ظهر ان امامه مأموم قال في الروضة
ولو كانت المسئلة محالها وسلم الامام والمأموم قائم فهل يجوز
ان يمضي علي صلواته ام يجب ان يعقد ثم يقوم وجهان
قلت اصحهما الثاني انتهى ونصحيه لوجوب الفود
ظاهر لانه قيام وقع قبل محله قال فان جوزنا المضي فلا بد من
اعادة القراءة فلو سلم الامام في قيامه ثم لم يعلم حتي ان الركعة
ان جوزنا المضي فركعتة محسوبة فلا يسجد للسجود وان قلنا
عليه الفود لم تحسب وسجد للسجود للزيادة بعد سلام الامام ولو كانت
المسئلة محالها ولم في القيام ان الامام لم يسلم فاراد ان ينوي مفارقة في
القيام لم يجز علي الاصح بل لا بد ان يجلس ثم ينوي المفارقة ثم يقوم
مسئلة لو كان المأموم مسبوقا بركعة او ساكنا في ترك
ركن من الركعة فقام الامام الي خمسة لم يجز للمأموم متابعتها
فيها **مسئلة** المولادة في الصلاة واجبة بين الارككان
فلو طود الاعتدال او الجلوس بين السجدين او طول جلسة الاستراحة

بطلت

بطلت الصلاة لان هذه اركان قصيرة الاجلسة الاستراحة
فانها ليست ركنا بل قعدة قصيرة فاصلة بين الركعتين علي الصحيح
وقيل من الركعة الاولى وقيل من الثانية ولو طوّل الاعتدال
في القنوت المشروع او في صلاة التسبيح لم تبطل كما
ذكر الرافي وغيره وصلاة التسبيح مستحبة قال باستحبابها
ابو حامد في الرواق والبغوي في التهذيب والنووي والرافعي
 وغيرهم ودليل استحبابها قوله صلى الله عليه وسلم
لعمري العباس يا عماه الا امحكا الا اذهب لك الا اعطيك اربع
خصال ان فعلتها غفرا الله لك ما تقدم من ذنبك قدومه وحديثه
صغيرة وكبيرة عمدة وخطاه سره وعلايته فصل اربع ركعات
تقرأ في الاولى بفاتحة الكتاب وسورة وتقول اذا فرغت من القراءة
وانت قائم بحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمسة
مرة ثم تركعت فتقولها وانت قائم عشرة ثم تسجد فتقولها وانت ساجد
عشرة ثم تجلس وتقولها عشرة ثم تسجد فتقولها في سجودك عشرة ثم
تجلس فتقولها عشرة ثم تقوم الي الركعة الثانية فذلك خمسة
وسبعون تسبيحة في كل ركعة وتقول في الركعة الثانية كذلك
فان استطعت ان تصليها في كل يوم مرة فافعل فان لم تستطع ففي
كل شهر مرة فان لم تستطع ففي كل سنة مرة فان
لم تفعل ففي عمرك مرة واحدة اخرجها ابو داود
داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم وزاد الطبراني في
معجمه الاوسط انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيها بعد التشهد
وقبل السلام اللهم اني اسالك توفيق اهل الهدى واعمال اهل اليقين
ومناجاة اهل النوبة وعزم اهل الصبر وجد اهل الخشية وطلبة

وانت راكع
عشرة ثم ترفع راسك فتقول
الله اكبر

اهل الرغبة وتقيد اهل الورع وعرفان اهل العلم حتى
اخافك اللهم اني اسالك مخافة مخزني عن معا صديك
حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناصحك في التوبة
وخوفامنك حتى اخلص لك النجاة وحتى اتوكل في الامور
وحسن الظن بك سبحان خالق النور **فروع** لو سجد الامام
في صلاة التسبيح سجد للسهو ولم يعد التسبيح لانها تامة تسبيحة
نقل ذلك الترمذي في كتاب السنن ولا يجوز تطويل جلسته الاستراحة
الا في صلاة التسبيح ولو سلم ناسيا لركن وتذكر بعد طول الفصل
استأنف الصلاة لبطلانها بفوات الموالاة وان تذكر عن قرب بني
صلاته ولو تشهد وقام الي خامسة سهوا ثم تذكر بعد الفقد
في الخامسة انها خامسة كفاه ان يسلم وان اطال الخامسة وقبل
جميعه اعادة التشهد لان الموالاة بينه وبين السلام واجبة فلو
الاصح نستثني هذه الصورة من وجوب الموالاة قالوا ولو سكنت
الصلاة سكوتا طويلا في ركن طويل بلا غرض لم تبطل في الاصح فان طول
السكوت في ركن فصيل يبطل **سائل** مهمة الماموم اذا اخبره الامام
بعد الصلاة انه ترك الصلاة على الال استغفله ان يسجد للسهو وان
كان بعد السلام لان الماموم سلم جاهلا بترك الامام السجود
فيسجد ما لم يبطل الفصل وكذا لو اخبره بانه صلى بغير وضوء لم يجب عليه الاعادة
كما لو اخبره بانه صلى وهو جنب او بانه ترك طوعه من الفصل واخبره
بانه صلى وهو كافر وهو مجهول الحال لم يعد وقد تقدم توجيهه بان
اقدامه على الصلاة يكذب قوله ظاهرا فاشبهه من باع عبدا ثم ادعي
بعد البيع ان كان قد وقعها او باع عبدا وادعي انه كان قد اعتقه
ولو اخبره بانه قد ترك الفاحة لم يجب القضا كما لو اخبره بانه

محدث

محدث ولو اخبره انه قد ترك الفاحة في ركعة المسبوق لزمه
التدارك بركعة وان طال الزمان استأنف وكان ينبغي ان
يجب على الماموم القضا اذا اخبره بانه ترك الفاحة وان اتى بها
الماموم كما لو بان الامام ارث ولعل الفرق ان الارث لا يجني غالبا
بخلاف المحدث وترك الفاحة في الصلاة السرية ولو سلم
الامام وسلم معه الماموم ثم قام الماموم ومشى وسلم الامام ثانيا
فقال له الماموم قد سلمت او لا فقال لم اسلم وانكر السلام وصالاة
الماموم ماضية على الصحيح وتحمل قول الامام وانكاره على النيات
وان قال له الامام سلمت او لا ناسيا ترك ركن ثم اعدته
وسلمت لزم الماموم ان يستقبل القبلة جالسا في المكان الذي
اخبره فيه ثم يسلم ثانيا ويسجد للسهو وهذا بشرط ان يسلم الامام
ثانيا قبل ان يمضي الماموم ثلاث خطوات فان مشى ثلاث خطوات
سأها بطلت لان سهوا الفعل مبطل كعهده على الاصح ولو ادر ك
الماموم للامام في الاعتذار وفي الركوع ولم يطمئن ثم سلم مع الامام
معتقدا ان صلاته تمت وجب على الامام او من وراه ان يخبره
بوجوب القيام وتدارك ما عليه قبل طول الفصل ولا يجوز الاشتغال
عن اخباره بالدعاء ولو قال له الامام قم فصل ركعة اخرى فقال لاي شيء فقال
له الامام لانك لم تطمئن ولم تذكر الركوع فقال الماموم ويلزمني
ذلك فقال الامام نعم فقام عقب ذلك وان صحت صلاته ولم تبطل
بهذا الكلام والمراجعة لانه جاهل وان طال زمن المراجعة والكلام
بطلت لان كثير الكلام جاهل مبطل ولو راي شخصا وعلي ثوبه
او بدنه نجاسة وجب عليه ان يعلمه بخلاف ما لو راه نائما وقد ضاق
وقت الصلاة فانه لا يجب عليه تنبيهه وان خرج الوقت والفرق ان

النائم غير مكلف نعم ان تعصي بالنوم كما اذا نام عند ضيق الوقت
 وجب تنبيهه للامر بالمعروف والنهي عن المنكر ايضا والنائم اذا
 استيقظ ادى صلاته تامة والمصلي بالجاسة صلاة باطله لا
 مجزئه فوجب اعلامه ولوسهي الامام في الجمعة وجب علي المأموم
 تنبيهه في الركعة الاولى وكذا الثانية ان لم تجوز الخروج منها وكذا
 ان يجوز ناه لان الجمعة عليه واجبة واذا سلم الامام من الاولى وطالت
 الفصل بطلت صلاته عند القوم وتغزر عليه التذكار ولو جهل المأموم
 نية المسافر فقال قمر قمرت والا نمت فوجهان اصحهما التعليل كما يصح
 تعليل النية في الصلاة على المسلم المستقبه بكفار فيقول نويت
 الصلاة عليه ان كان مسلما وكذلك الشهيد المختلط بغيره فيقول
 نويت الصلاة على هذا ان لم يكن شهيدا وكذلك تعليل النية في
 يوم الشك اذا اعتقد انه من رمضان يقول من يتق به فيقول نويت
 صوم غد ان كان من رمضان فاذا بان انه من رمضان صح ثم ان اتم الامام
 صلاته اتم المأموم وان قمر قمر ولو فسدت صلاة الامام او افسدها
 وقال للمأموم كنت نويت القم جاز للمأموم القم فان قال كنت نويت
 الاتمام لزمه الاتمام فان لم يظهر للمأموم حاله بعد الانصراف ففيه
 وجهان اصحهما لزوم الاتمام والثاني له القصر لانه الغالب من
 حال المسافر ولانه اكثر اجر او اقل عملا ولو لم يخبره الامام بشي لكنه
 عاد واستأنق وعاد صلاته ركعتين فللمأموم القم وان صلاها
 اربعين لزم المأموم الاتمام فياخذ بفعله كما لو اخذ بقوله ذكره
 البند ينجي وغيره ونقله النووي في شرح المذهب قال في الشامل
 قال ابن القرافي لو احرم مسافر خلق مسافر ونوي القم فقال
 الامام في اثنا صلاته نويت الاتمام وكنت جنباً فان من

ان

خلوه

خلفه يجوز له القصر لان صلاة الامام لم تنعقد فلم تنعقد
 صلاة المأموم وقال في شرح المذهب لو بان امام المسافر مقيماً
 محدثاً نظر ان بان كونه محدثاً مقيماً اولاً ثم بان محدثاً لزمه الاتمام
 وان بان اولاً محدثاً او بان امكاً فطريقان اصحهما واشهرهما علي
 وجهين اصحهما له القصر لانه لم يصح اقتداؤه والثاني لا قصر والطريق
 الثاني له القم وجه واحد والتفصيل الاول نظير ما قالوه في التيمم
 اذا سمع انسانا يقول عندي وثبة ما او عندي ما وربة حيث
 ابطو تيممه في الثانية تحصيل الوهم بخلاف الاولى ولو خرج
 الخلاف في هذه المسائل علي ان صلاة المحدثين جماعة ام لا لم تنعقد
 الا نهم لم يمشوا فيها علي سنن واحد في بناء المسائل ولو شرع القوم
 في صلاة الجمعة فقال لهم عدل في اثناء الصلاة قد خرج وقتها
 قال الدارمي قال ابن المزيان تخم ان يصلو ظمها قال
 وعندي انهم يصلون بها جمعة الا ان يعلموا ولو سهي الامام فسبح
 له المأمون فان تذكر بذلك عمل به وان لم يقع في قلبه ما ينبغي
 المأمون لم تجز له ان يهل بقول المأمومين بل يجب عليه العمل
 بيقين نفسه في الزيادة والنقص ولا يقلدهم وان كان عددهم
 كثيرا علي الصحيح قال النووي وذكر جماعة فيما اذا كان
 المأمومون كثيرين كثرة ظاهرة بحيث يبعد اجتماعهم علي الخطا وجهين
 احدهما لا يرجع الي قولهم والثاني يرجع قال في البيان قال
 اكثر اصحاب لا يرجع اليهم وقال ابو علي الطبري يرجع وصح
 المنولي الرجوع لحديث ذي اليبين فعلي هذا الوصل مع جماعة
 كثيرين يبعد اجتماعهم علي السهو عادة وشك في ترك ركعة
 لم يلزمه التدارك وياخذ بفعله كما ياخذ باخبارهم وقد تقدم عن

ابن كج في مسيلة السفر انه ياخذ بفعل الامام كما ياخذ بقوله
ولو اقتدي عن لا يعرف حاله في القراءة فان كانت الصلاة
سرية صححت ولم يكلف البحث او جهر به لم تصح لان الظاهر
انه لو كان قاريا جهر فلو سلم وقال كنت اسررت متعمدا
وانا احسن القراءة او تركت الجهر ناسيا لم تجب الاعادة ثقله في الجوام
وفيه بحث سبق ولو صلى خلف رجل قد اسلم ثم قال بعد الصلاة لم اكن
اسلمت حقيقة لم تلزم الاعادة وقد سبق نظيره ولو عجز عن
الاجتهاد وتعلم فقلد بصيرا في القبلة وشرع في الصلاة
فقال له شخص من اهل المعرفة اخطاك فلان قال في الروضة
له حالان احدهما ان يكون قوله عن اجتهاد فان قول الاول ارجح
عنده لزيادة عدالة وهداية للدلالة فلا اعتبار بقول الثاني
وان كان الثاني مثل الاول او شك في ارجحية احدهما لم يجب
العمل بقول الثاني ولا يجوز ايضا على الصحيح وان كان الثاني ارجح
فهو كتيقن البصير فيحرق وتجي الخلاف في انه ينبغي او يستأنف
او قال له لا اعلم بعد الفراغ لم تلزمه الاعادة قطعا والثاني
ان يخبره الثاني عن غير علم ومشاهدة فيجب الرجوع الي قول الثاني
بكل حال ولو قلد الاعي في القبلة ثم اصر في اثنا الصلاة بطلت
صلاته فان كان في الجمعة وهو من عدد الاربعين بطلت
صلاته وجمعت القوم ان استمر في اخذ المقدمات الي ان ضاق
الوقت فلو تعلم الادلة واجتهدوا حرم معهم ثانيا عن قريب
تمت جمعهم ان ادي اجتهاده الي ان جهة القوم هي القبلة
وان ادي اجتهاده الي ان القبلة غيرها لم تنفذ لهم الجمعة ويكون
الاجتهاد عن ذم خاص في ترك الجمعة ولو تغير اجتهاد امام الجمعة

فاخرق

فاخرق في اثناء الصلاة الي جهة اجتهاده انقطعت القدوة ثم ان
كان في الاولى فانت الجمعة وعليهم انما يظهر او في الثانية
والقوم ان يعون خلاف الامام اكملوها جهوة ولو كان الامام
والماموم كلاهما اعما قلدا شخصا او شخصين في الجمعة الواحدة
فابرم وافيهما بطلت صلاتهما لانهما قد صاروا من اهل الاجتهاد
ويستحب للامام اذا كان مسافرا وقمر ان يقول للمقيمين المامومين
عقيب صلاته انتموا فانا مسافرون ليلا ينوهموا انه
سهي ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من الصلاة
يا اهل مكة انتموا فانا قوم سفر وفي هذا دليل على ان كلما اخبر الامام
الموتربة من احوال الصلاة بحب عليه الرجوع الي الاخذ بقوله
حتى لو كان الامام فاسقا قبل قوله لانه اخبر عما لا يعلم الا من جهته
وخبر الفاسق مقبول في مواضع احدها هذه الاخرى اذا كان
موزنا فانهم يكتفوا باذنه ثالثها المعتد يقبل اخبارها في انقضاء
العدة بالاشهر ووضع الا ان يعلق طلاقها على ولادتها فتحتاج الي
البينة رابعها اذا طلقها ثلثا وغابت مدة وجانت واخبرت بلغ
الزوج انها استحلت جازله العقد عليها لانها موعنة وسوا وقع
في قلبه صدقها ام لم يقع ولا يخفى الوجود خامسها اذا اخبر الفاسق
انه زكي هذه البهيمة حتى لو راينا بهيمة ملقاة من كاه وفي البلد
مسلمون ومجوس واخبرنا فاسق انه ذكاهها اكلتها فلما اخبرنا
صبي قبلناه لانه من اهل الذكاة ولو اخبر الفاسق والصبي ان
غيره ذكاهها لم يقبل سادسها اذا اخبر الفاسق باسلام ميت
مجهول الحال فلا احتياط بقول اخباره وجوب الصلاة
سابعها اذا كان الفاسق ابا واخبر عن نفسه بالتوقف ان

وحب علي الابن اعفاه وكذا الوارد ان ما اخذه من النفقة
لا يشبهه لانه لا يعرف الا من جهته تأمنها الخنثي
اذا كان فاسقا واخبر بكونه رجلا او امرأة او كانت
المشتبه فاسقا واخبر بميل طبعه الي احد الوطين قبلناه
ورقمنا الاحكام عليها تاسعها اذا اقر علي نفسه بالجناية
او اقر بما قبلناه لتعلقه بالغير عاشرها اذا اقر بالزنا جلدناه
ورجمناه وخبر الكافر مقبول في غالب هذه الصور ولو اخبر
الكافر بانه ذكي هذه الشاة قبلناه نقله في الروضة عن المتولي
وعليه بانه من اهل الذكاة وكل من اخبر عن فعل نفسه قبلناه
من الفاسق الا حيث يتعلق به شهادة كروية الهلاك وشهادة
المرضعة وخوها كدعوي ولادة الولد المجهول واستلحاقه
من المرأة ولو اخبر الفاسق الصائم بانه شاهد الشمس غربت
لم يصل ولم يفطر وكذلك لو كان في اعلا جبل شاهد الكعبة واخبر
من حنة بجهنم لم يعتمد ولو اخبر شخص من يريد الصلاة بانه
لا يقرأ الفاتحة في كل الركعات لم يجز الاقتداء به الا ان يغلب على ظنه انه
يقصد بذلك عدم اقتداء به فتصح القدوة لغلبة ظنه بكذبه
والقدوة محتاجة اية على غلبة الظن ولو خلق شخص ان زيدنا فحصل
يجب عليه اخبار الخائف بالطلاق انه لم يزن قال العبادي ان
كان يعلم انه يصدق وجب عليه اخباره لان الاقامة على الخنث
لا يجوز وان كان يعلم انه لا يصدقه لم يجب وفيما قاله نظر وينبغي
ان لا يجب اعلامه مطلقا صدقه او لم يصدقه لانه رفع منكر او علامة
ذلك بارتفاع عقد فاذا اخبر الراي الخائف بانه زنا وجب عليه قبول
اخباره وان كان فاسقا لانه لا يعلم الا من جهته وتيقن هذه المسائل

ما الشبهها

20
ما الشبهها سبعة لا يجوز تقدم المأموم على الامام في الموقف
فان تقدم بطلت في الجديد ونكره مساواته وتقوت بها فضيلة
الجماعة قياسا على ما لو ساووه في افعال الصلاة ولو شكت في
التقدم والتأخر صححت لان الاصل عدم التقدم قال القاضي ان
جامن امام الامام لم تقع وان جامن خلفه صححت ولم يتفرض لما اذا جا
من جهة يمينه او يساره او نزل من روشن وغوى ولو تقدم المأموم
الي الكعبة وصار اقرب اليها من غير جهة الامام فانه يصح على الاصح والعبارة
في التقدم والتأخر بالعقب ولو صلى الامام داخل الكعبة والمأموم خارجها
وحال بينهما جدار الكعبة صحت القدوة كالمساجد المتصلة بعضها
ببعض حتى لو كان باب الكعبة مردودا او مقفولا وعلم المأموم
باتقالات الامام صحت القدوة ولو صلى الامام داخل الكعبة والمأموم
خارجها واستقبل الجهة التي استقبلها الامام من داخل الكعبة لم تنصح
على الاظهر الجديد لتقدمه عليه في الموقف هذا اذا لم يكن خلف الجدار
جدارا اخر فان استقبل الامام جدارا وخلفه جدارا واستقبل المأموم
الجدار الذي استقبله الامام من خارج لم يبعد الصحة لان المأموم استقبل
جهة الامام جهة اخرى وهو الجدار الذي خلف امامه فاشبه ما اذا
كان داخل الكعبة واستقبل احدهما جدارا والاخر اخر او لو صليا
داخل الكعبة فله ستة احوال احديهما ان يستقبل جهة واحدة
بشرط ان لا يتقدم المأموم على الامام الثانية ان يجعل وجهه الح
وجهة المأموم ويستقبل كل واحد جهة فتصح حتى لو صلي ثلاثة
انفس كل الي جهة غير جهة الامام صحت الثالثة ان يجعل المأموم ظهره
الي ظهر الامام رابعة فتصح اذا علم باستقلالاته لان كلا يصلي الي جهة الاخر
الرابعة ان يجعل الامام وجهه الي ظهر المأموم فلا تنصح لتقدمه عليه في الموقف لانها

في هذه الحالة يصليان الى جهة واحدة الخامسة ان تجعل جنبه الى
جنبه فينظر ان يصلي الى جهة الامام كره ذلك لان المساواة في الموقف
تكره وان يصلي الى جهة غير جهة الامام فيحتل ان يقال بالكره اهـ
لانه لا يدري من الامام منهما وتحتل عدم الكراهة لان التقدم ههنا
لا يكره ولا يؤثر في ابطال الصلاة فكذا في المساواة في الموقف
لا تترك لان الموقف ههنا مختلف وقول المهاج لا يتقدم
على امامه في الموقف احتراز من هذه الصور فانهما موقفان والتقدم
انما يمنع من الموقف الواحد السادسة ان ينأى المأموم على
قواه ويصلي مستقبلا لسطح الكعبة اما لعجزه او لكونه مستقلا والاما
يصلي الى بعض جدران البيت فلا يمنع من الصحة لان سطح المسجد
جزء منه وسطح الكعبة جزء منها وليس لنا موضع تجوز الصلاة
فيه مستلقيا مع امكان الصلاة على جنبه الا ان هذا اوليس
لنا موضع تجوز فيه صلاة المستلقي مع عدم رفع راسه
عن الارض الا هذا لانه مستقبلا بوجهه سطح الكعبة
فلا يجب عليه رفع راسه على وسادة ونحوها حتى يستقبل بوجهه جدار
الكعبة ولو صلى الامام والمأموم في الصحراء اشترط ان لا يزيد بينهما
على ثلثماية ذراع والمراد بذراع الادعي كما نقله القوي في الجواهر
عن النضر قال وهو شبران وكل انسان ذراعه بذراع اصابع
يده شبران فان تلاحق شخصان او صفان اعتبرت المسافة
بين الاخير والاول وهو الذي يليه ولا يضره التباعد عن الصف
الاول والامام ولو تباعد بالذراع او اكثر ولو افتدي من هو
في سفينة بمن هو في سفينة اخرى وبينهما ثلثماية ذراع
صحت وتشترط المجازاة فان تلاحقت السفن وتواصلت فكل

سفينة كصف فروع اذا لم يحضر الا ذكر فليقف عن
يمينه بالفا كان او صبيا ولو وقف عن يساره او خلفه
لم تبطل صلاته فان جأ مأموم اخر وقف عن يساره ثم ان امكن
تقدم الامام او تاخر المأمومين لسعة المكان من الجانبين
لتقدم الامام او تاخر المأمومين وهو الافضل ولو ادركه في
الشهادة او السجود فلا تقدم ولا تاخر بالحق بل يصبر الى القيام
قائه في الروضة ولو حضر معه رجلان او رجل وصبي قاما
خلفه صفافان لم يحضر معه الا ان اتى فمن ايضا صفا سوا
الواحد وجماعتهم فان حضر معه رجل وامرأة او صبي وامرأة قام
الرجل والصبي عن يمينه والمرأة خلف الرجل او خلف الصبي وان حضر
معه امرأة ورجلان او رجلا وصبي قام الرجلان خلفه والمرأة
خلفهما وكذا الصبي يقف خلف الرجلين وحده والمرأة خلف
الصبي ولو حضر معه رجل وختي وامرأة وقف الرجل عن يمينه
والختي خلفهما والمرأة خلف الختي وان حضر رجال وصبيا
وقف الرجال خلف الصبيان الامام في صف او صفوف ثم الصبيان خلفهم
وفي وجهه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم افعال الصلاة ولو حضر
سناطق خلق الصبيان فان حضر ايضا خناقي وقفوا خلف
الصبيان ثم السناطق الخناقي هذا كله اذا حضر واحد
الا ابتداء فان حضروا بعد ان صلى القوم قبل الاحرام فقياس
ما ذكره في الصلاة على الجنائز انه لا يؤخر السابق الى الامام
الا المرأة فانها تؤخر للرجل وان حضروا في اثنا الصلاة
احتل ايضا ذلك لانه من مصلحة الصلاة وقد اخذ صلى الله
عليه وسلم بيد الرجلين الذين احرم احدهما عن يمينه والاخر

عن يساره فاقامهما خلفه **مسئلة** رجل لو صلى وحده صلى
اربعا ولو صلى مع غيره صلى اربعا وسجدتين وتوصلي وحده
الظهر صلاتها ركعتين ولو صلاتها مع غيره لزمه ان يصليها اربعا
ورجل اقام بموضع لحظة فلزمه ان يقيم فيه ليلة او اكثر من نصف
يوم ورجل اقام لحظة لزمه ان يقيم اكثر من نصف يوم ورجل
اقام بموضع يوما وليلة فلزمه ان يقيم ثلاثة ايام بلياليها وشخصي
اختار ان يقيم غيره عنه اربعة ايام فحرم من اقامته ثلثة
ايام وصورها في المسافر واقام يوم الجمعة والاقامة هي
في اليوم الثاني من ايام التشريق الى غروب الشمس وامرأة
ثيب طلبت من الزوج عند زفافها ان يقيم بمسكنها سبعة ايام
مسئلة اذا كرر راية من بصورة الفاتحة قال القاضي
حسين في الفتاوي ان كثرة تكراره بحيث طال الفصل فانه
يستأنف وقال في البيان ان كانت اول اية من الفاتحة
او اخر اية من الفاتحة لم يؤثر ذلك وان كان من وسطها فالتكرار
يقتضيه القياس انه كما لو قرأ في خلاياها غيرها فان كان عامدا
بطلت قرأته وان كان ساهيا بطلت عليها وقال في التمهيد اذا
ردد اية من الفاتحة فان ردد الآية التي هو في تلاوتها وتلا الباقي
فالقرأة صحيحة وان اعاد بعض الايات التي فرغ من تلاوتها
مثل ان وصل الى قوله صراط الذين انعمت عليهم فواد الى قوله
ملك يوم الدين ان اعاد القرأة من الموضع الذي عاد اليه على الوجه
المذكور كانت القرأة محسوبة وان اعاد قرأة هذه الآية ثم عاد
الى الموضع الذي انتهى اليه لم تحسب له القرأة وعليه الاستئناف
وقال في الوسيط اذا كررها لشك في اتيانه على وجهها

فلا بأس به لانه معذور ولو حرر قصد من غير سبب تردد قال الشيخ
ابو محمد في الحاشية بالذكر اليسير في انقطاع الموالاة وقال
الامام الذي اراه ان ولادة الفاتحة لا ينقطع بتكرار كلمة منها كيف
فرص الامر **مسئلة** في امين لغات اضعفها المدو تشديد
الميم فلو تعد القرأة بها في مواضع منها اذا قرأ المأموم الفاتحة
قبل الامام فانه يعيدها استخبا بالثاني اذا صلى قلعة العجوة
ثم قرأ الفاتحة وقدر على القيام فانه يقوم ويستحب له اعاده الفاتحة
في القيام والثالث اذا نذر ان يقرأ الفاتحة كما عطس في الصلاة
عقيب قرأة الفاتحة فحسب عليه ثانيا قرأتها قاله الروياني
الرابع اذا ختم القرآن في الصلاة استحب له ان يتنقل الى افتتاح
الحكمة الاخرى كما ورد في الحديث فعلى هذا يستحب بقرأة الفاتحة
وشي من سورة البقرة كما يستحب ذلك في غير الصلاة الخامس
اذا قرأ الفاتحة عوضا عن السورة وقلنا بخبره عن السورة
مسئلة اذا احرم المأموم خلق الامام في صلاة التراويح قاعدا
مخافة ان يقوم فيفوت الركوع مع الامام فهل ذلك افضل ام لا فقل ان
يحرم من قيام وان فاتته الركعة المحجة ان يحرم قاعدا ثم يركع
قاعدا ليدرك الامام في الركوع ثم اذا رفع الامام من الركعة قام معه
مسئلة التوكيد في كل شيء حسن والتوكيد رتبة بين الافراط والتعريط
وقد امر الله تعالى بتقوية بين تقويتين ودعابين دعابين ومشي
بين مشيين فقال تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا
وكان بين ذلك قواما وقال تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت
بها وابتنع بين ذلك سبيلا المراد بالصلاة في الآية الدعاء المعني
لا تجهر حتى تسمع الناس ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك الدعاء

وقال واقصد في مشيئة لا تنب وتوب الشيطان ولا
تمشي مشيئة المشيئة المحجبة بانفسهم قال الشاعر
ولا تمشين في الارض الا تواضعا فكم تحتها قوم هم منك ارفع
ويبني علي هذا الاله صل مسایل الاولى اذا كان شخص حديد السمع
فسمع النداء من الموضع الذي تقام فيه الجمعة ولم يسمعه غيره لم يجب
عليه الجمعة ولا علي غيره لان العبرة بالسمع المعتدل لذكره الرافي والنووي
الثانية اذا وقف في العلو وامامه في السفلى في غير المسجد اشترط محاذاة
بدنه بعض بدنه فلو حاذي الماموم الامام لطول قامته ولو كان معتدل
القامة لم تحاذه لارتفاع الموضع لم تقع القدوة لان الاعتبار بالاعتدال
المتوسط ولو كان الماموم قصير القامة لا يحاذي الامام ولو كان معتدلا
لحاذاه صحت القدوة اعتبارا بالتوسط الثالثة الخجاسة التي
لا يدركها الطرف في العادة كالذي يتعلق برجل الذباب وحوله موقوف
عنه فلو ادركه انسان خدره بصره فينبغي ايضا العفو عنه اعتبارا بالتوسط
وان المراد بالطرف المعتدل الرابعة يستحب ان لا ينقص ماء
الوضوء عن مد والفضل عن صاع اقتدا برسول الله صلى الله عليه وسلم
وهذا المحمول علي معتدل الخلقة فاما من كان عظيم الجسم لا يكفيه
الصاع او كان خفيف الجسم يجتري بدون الصاع للثلاث غسالات
فانه ينقص ويزيد بحسب الحاجة اعتبارا بالتوسط **مسألة**
وجد الماموم امامين يصليان كلاهما بحجاعة واستوت احوالهم
في الجماعة والصفات التي يتقدم بها في الامامة الا ان احدهما
بطي القراءة والاخر سريعها فهل يستحب له الاقتداء ببطي القراءة
ام بسريعها قال الفوري في الاثابة ينظر الي حال الماموم فان
كان بطي القراءة اقتدي ببطيها وان كان سريع القراءة اقتدي

بسريعها

بسريعها وما قاله متعين لانه اذا اقتدي بسريع القراءة لا يمكنه
انهاها خلفه فيصير مسبوقا ويستحب للامام اذا علم من حال
الماموم انه بطي القراءة ان ينتظره في القيام حتي يكمل الفأحة
ويستغل بالقراءة وكذلك يطول السجود والركوع اذا كان
اذا كان بطي المنهضة حتي يدركه وقد نقل الترمذي
في السنن عن بعضهم انه يستحب للامام ان يسبح في الركوع والسجود
ستة ليدرك من خلفه ثلاثا قال الشافعي رضي الله عنه
في الامم واري في كل حال الامام ان يزيد الشهود والتسبيح
والقراءة يزيد فيها شيئا بقدر ما يراه من وراءه ممن يتقل
لسانه قد بلغ ان يودي ما عليه او يزيد وكذلك اري
له في القراءة وفي الحفض والرفع ان يتمكن ليدركه الكبير
والضعيف والتقليل فان لم يفعل في ما عليه ما خف الاشياء
كرهت له ذلك هذه عبارة الامم ويستحب للامام اذا فرغ
من قراءة الفأحة واحسن عن يزيد ان تحرم معه ان ينتظره في التامين
ليومن معه ويدل عليه حديث بلال وقوله له صلى الله عليه
وسلم يا رسول الله لا تستغني بالتامين مسئلة قال
ابن الصباغ رحمه الله تعالى ذكره الشافعي رضي الله عنه في
صلاة الجمعة في الخوف اربع مسایل احدها ان يفرقهم
فرقتين فيصل في ركة ركة ثم تقارقه ثم تتم لنفسها ثم تأتي الطائفة الاخرى
فيصل بهم الركعة الاخرى ثم يتم حكم امامته ولا يجهر بالقراءة والاولي
يجوز لانها منفردة واعتقرها امران احدهما ان الطائفة الاولى
اذا ذهبت عنه يقرأ الامام وحده الي ان تجي الثانية ومنهم من لم يفرقه
والحق بما اذا انقضوا عن الامام والاو يفرق بالضرورة الثاني

في احرام الطائفة الثانية انشاء جمعة اخرى لان الاولين قد
تمت جمعهم وذهبوا الي وجه العدو وهو لا يجوز واجيب عنه بان
الامام لم يتم جمعة فلهذا عقد بالثانية وجري حكمهم كحكم المسوقين لكن
قضية كونهم مسبوقين ان تصح جمعهم اذا كانوا دون الاربعين وقد
قال به الشيخ ابو حامد وعلمه بان الجمعة قد انعقدت بالعدد الاول ومنهم
من حكى في ذلك قولين وقياس الشيخ ابو حامد انهم اذا لم يسمعوا الخطبة
ايضا جاز وصحت صلاتهم وعلي المذهب فلا بد ان يسمع التماسون
الخطبة وعلي هذا يقال الجمعة يشترط لسماع خطبتها ثمانون رجلا
من اهل الكمال الثانية ان خطب باربعين مضوا الي وجه العدو
ثم جات الاخرى لم تجز ان يصلي بهم لانهم لم يسمعوا الخطبة فان بقي
من الاول اربعون ومفي الباقيون وجات الطائفة الثانية
جاز ان يعقد الجمعة لبقا العدد قال النووي في شرح
المهذب لو نقصت الفرقة الاولى عن اربعين لم تنعقد الجمعة ولو
نقصت الفرقة الثانية عن اربعين فلهي بقا حكامها الرافعي
اصحها وبه قطع البندنجي لا يضر قطعا للحاجة والمسامحة في صلاة
الخوف والثاني علي الخلاف في الانقضاء في الثالثة لو صلى بالاولي
ركعتين ثم انصرفت ثم جات الثانية لم تجز ان يصلي بهم لانه لا يجوز
انشاء جمعة بعد الاولى وحينئذ فيصلوا الظهر جميعا وهل يجب علي
الامام في هذه الحالة انتظار الطائفة الثانية لان الجمعة واجبة عليهم
واذا لم فوت عليهم الواجب وتقويت الواجب لا يجوز علي غيره
ولهذا اقالوا لو تبايع اثنان يوم الجمعة وقت النداء احدهما عليه
الجمعة والاخر لا جمعة عليه اثنان جميعا اما الذي عليه الجمعة فلانه
فوتها واما الذي لا جمعة عليه فلا عاتة علي تقويت الواجب
وليس

وليس لنا موضع يجب فيه علي الامام ان ينتظر المأموم الا بهذا
وكذلك اذا قلنا ان الجماعة واجبة وجب علي الامام ان ينتظر
المأموم ليحرم معه اذا احس به قبل السلام فابده
ما كان حقه للواجب سقط بفعل الواجب الا في مساييل منها
اذا صلى الظهر وحده وقلنا ان الجماعة فرض عين فان فرض
الجماعة لا يسقط وان صحت صلاته وحده الثانية اذا صلى
الظهر وحده يوم الجمعة وقلنا بالقديم انه يصح قبل فوات الجمعة
فانه يجب عليه الذهاب الي الجمعة وصلاتها مع الامام كما قاله
الدارمي في الاستذكار ونص عليه في الام فقال ولا رخص
لن قدر علي صلاة الجماعة ترك اتيانها الا من عذر وان تخلف
واحد وصلاتها منفرد لم يكن عليه اعادتها صلاها قبل صلاة الامام
او بعدها الا صلاة الجمعة فان علي من صلاها ظهر قبل صلاة الامام
اعادتها لان اتيانها فرض عين انتهى اي فرض عين والله اعلم
الرابعة لا يجوز ان يصلي بعد الجمعة خارج الصحرا وصورة
المسيلة الاولى ان يقع الخوف وهم في البلد مقيمون فيصلوا
صلاة شدة الخوف كما يتفق في الثغور كثر الا سكندرية
وغیره مسلمة سلم الامام من الجمعة خارج الوقت
فانت الجمعة ولو مهرقضا الظهر بنا لا استينافا ولو سلم
الامام وبعض القوم في الوقت وبعضهم خارج الوقت فان بلغ
عدد المسلمين في الوقت اربعين صحت جمعهم والافعال
الرافعي رحمه الله تعالى هو شبهة بمسيلة الانقضاء والصحيح
فوات الجمعة واما المسلمون خارج الوقت فلاتهم باطله
وعلي هذا فيلزم فيقال امام تتوقف صحة صلاته علي سلام

المأموم ويقال ايضا مأموم تتوقف صحة صلاته على سلام مأموم اخر
وفيما ذكره الرافي من بطلان صلاة الامام فيما ادس لم الاربعون
او بعضهم خارج الوقت نظر وذلك لان صلاة الامام وكلامه قد وقع
في الوقت في جماعة فالشرط قد وجدت في حقه وقد حكى الرافي
ان يقوم لو بانوا كلهم محدثين صحت للامام الجمعة وحده واذا
صحت الجمعة مع عدم انعقاد صلاة المأمومين فلان تقع مع انعقاد
صلاتهم اولى لا سيما اذا سلموا جاهلين بخروج الوقت فان صلاتهم
لا تبطل بل يتموها ظهروا وقد يفرق بان سلام المحدثين وقع في
الوقت فتمت صورة الصلاة كاملة في الوقت واما اذا خرج الوقت
قبل السلام لم تتم صورة الصلاة في الوقت فيحصل الفرق على ما فيه
والله اعلم مسيلة سلم الامام وفي القوم مسبوقون
خلفه فقدموا من يتمها بهم واقتدوا به في جوازه وجهان
اصحهما في شرح المذهب الجواز وفي الروضة عكسه لان
الجماعة حصلت قال في شرح المذهب وما ذكرته من الجواز اعتد
ولا تقتصر بما في الابتصار لابن ابي عمرون تصحيح المنع قال
فلو كان هذا في الجمعة لم تجز للمأمومين الاقتداء بما بقي عليهم
وجها واحد لانه لا يجوز جموعه بخلاف غيرها والذي ذكرته
من التصحيح في شرح المذهب هو المعتمد وقول الاول ان الجماعة
حصلت لا ينبغي الجواز لان في الاقتداء هنا فوايد ايضا منها
تخل السهو ومنها تخل السورة في الصلاة الجماعية وحصول الاجر
بالكمال لان العلي ذكر عن البغوي كما سبق ان المسبوق
لا يكتب له اجر الجماعة الا من حين ادرك فاذا اقتدي بعضهم
ببعض حصل الاجر بالكمال وقد تقدم عن الروياني انه

لو حضر

لو حضر المسجد ووجد جماعة يقضي وفاته بعض الصلاة
وعلم انه تقدم جماعة اخري بعد الاولى انه لا يصلي مع الجماعة
الاولى بل الجماعة الثانية اولى لانه تقع صلاته فيها تامة والله
اعلم مسيلة ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يعود الاك
في الصلاة ومذهبا انه لا يكره ذلك خلافا لابي حنيفة
واذا ابتلي الانسان بعروض الوسوسة فاحتزمه بجمعة يعود
اركان الصلاة وصار كلما فعل ركنا اخذ منها واحدا بيده
ويرفع بذلك الوسواس ويستذكر به من افعال الصلاة
ما وقع له فيه الالتباس لم يكره ذلك بل لو قيل باستحبابه
لم يبعد لانه يتعلق بمصلحة الصلاة لان الشك في الصلاة يبطلها
على قول بعض العلماء مراعاة الخروج من الخلاف مستحب
قال الفرابي رحمه الله يستحب للامام ان يدعو بين السجدين
وفي السجدين وفي الركوع بصيغة الجمع كما يستحب ذلك في القوت
فينقول اللهم اغفر لنا وارحمنا واهدنا وعافنا وارزقنا وفي الركوع
يقول اللهم كبركنا وبك امنا وكذلك الامام والمنفرد يفرده
فينقول اللهم اغفر لي اللهم لك سجدت الي اخره مسيلة
وجدنا ناسا جالسا في الصلاة وشك هل هو في التشهد ام في القيام
لعجزه عن القيام فهل يجوز ان يقتدي به في هذه الحالة ام لا يصح لانه
يشك في اتصالات الامام وكذا اذا رآه يصلي في وقت الكسوف
وشك هل هو في صلاة الكسوف ام غيرها فالذي يظهر في هذا كله
عدم صحة الاقتداء بالامام لا يعلم بعد الاحرام هل واجبه الجلوس
ام القيام فان ترجح عنده احد الاحتمالين فان رآه يصلي ورآه
مفترا او متوقفا فانه يحرم معه في الاولى ويقوم وتحرم معه

في الثانية وتجلس وقد صححوا ان الخليفة لا بد ان يكون عارفا
بنظر صلاة امامه مسيلة بعيات القعدات في الصلاة
وعبرها الاولي التربع وهو مكروه كما نص عليه في الام في اختلاف
علي وابن مسعود رضي الله عنهما وروي عن ابن مسعود انه
قال لان اجلس علي الرضوخ ابالي من ان اتربع في الصلاة
وهذا اذا كان في اخر الصلاة فان كان عاجزا وصلي قاعدا
بدلا عن القيام فقولا ان صححها يفتش والثاني يتربع لغير
بين القيام وهية الشهد الثانية الافتراش وهو ان يفتش
الرجل اليسرى وتجلس علي بطنها بقعدة وينصب رجله اليمنى
وهو مستحب في الشهد الاول وكذلك كل تشهد لا يعقبه سلام
الثالثة الاقفا نوعان الاول ينصب قدميه وتجلس علي عقبها
وهما منصوبتان وهذه سنة وصح ابن الصلاح في مشكل الوسيط
ان تجلس بين السجدين كذلك الثاني ان تجلس علي اصول رجليه
ثا صبار كنبته وهذا مكروه سوا وضع يده علي الارض ام لا
الرابعة ان تجلس مجتبا وهو خلاف السنة الخامسة
ان يجلس مادار جلبيه من غير عذر وهو مكروه كما قاله في شرح
المذهب السادسة ان يجلس متوركا والتورك كالا فتراش
الا انه يفضي بخذه الايسر الي الارض وخرج رجله من جهة
يمينه وهو مستحب في اخر الصلاة في جلوس يعقبه سلام
استحب فيه التورك وكل جلوس يعقبه قيام او سجود استحب
الا فتراش فولي هذا يفتش المسبوق والساهي وهو الاصح لان
جلوسهما لا يعقبه سلام بل سجود او قيام الساهي بعبارة
ان يضع ركبتيه علي الارض ويرفع فخذه وينصبهما ولا يجلس بعبارة

يضع

علي الارض

علي الارض وقد ذكر الدارمي في الاستذكار ان هذا يعقده عن
القعود لانه لا يسمي قايما وقد ذكر في شرح المذهب فيه كلاما قد يؤخذ
منه خلاف فقال اذا لم يمكنه القيام علي رجله لقطعها او لغيره
وامكنه النهوض علي ركبتيه فهل يلزمه النهوض قال امام الحرمين
تردد فيه شيخي ونقل الغزالي في تدرسه فيه وجهين احدهما
يجوز له القعود لان هذا يسمي قايما ولانه ليس بمعهود والثاني
يلزمه قال وهو اختيار امامي لانه اقرب الي القيام انتهى وعلي هذا
فاذا كان اقرب الي القيام لا تحسب عنه ولو انتهى اليه بعدما
رفع من السجود ساهيا سجد للسهو علي ان الشافعي نص عليه
في الام وسائر كتبه انه اذا رفع راسه وقام ساهيا ثم تذكر
وعاد للسجود انه يسجد للسهو وان لم يصير الي القيام قرب وهو
الذي جزم به الشيخ ابو حامد في تعليقه وحكي جماعة من اصحابنا
قولين ورجحوا انه لا يسجد الا اذا صار الي القيام اقرب وهو
ما صححه الرازي والنواوي وهذه عبارة الشافعي
في الام فهذا سبع هيات في القعود والفرق بين الهية ترجع
الي الافعال كهية القيام والسجود ووضع اليمين علي الشمال
والركوع وخوذلك والسنة تطلق علي الاقوال كقراءة السورة
والنسيب وغيره ويطلق ايضا علي الهية فكل هية سنة ولا
عكس مسئلة تقدم خلاف فيما اذا قام الي خامسة سجدوا
ثم تذكر بعد ما اتى بها انه هل يجب عليه التشهد ام لا فمن
اوجب اعادة التشهد نظر الي ان الموالة واجبة بين التشهد
والسلام وان السلام يقع منفردا غير متصل بركن وبني علي
ذلك سجود السهو فاذا فرغ من سجدتيه هل تشب اعادة

التشهد ام لا والذي في الروضة يعيد مطلقا والذي في عليه
الشافعي في البويطي انه يعيده فانه قال قال الشافعي رضي الله
عنه وسجد السهو تشهد وسلام ولم يفرق بين ما قبل
السلام وبعده ونص في مختصر المزني انه ان سجد بعد
السلام اعاد التشهد ثم سلم وقال الشيخ ابو حامد في التعليل
اجمع اصحاب الشافعي رضي الله عنه انه يعيد التشهد اذا سجد
للسهو بعد السلام فهذا هو المعتمد الفرق بين ما قبل السلام
وبعده وان القائل بالسجود مطلقا نظر الى حصول الفصل بين التشهد
والسلام بالسجود فاستحب اعادته حتى يعقبه السلام من غير
فاصل وهذا المعنى قال في الحاوي ان الامام اذا نظر الطائفة
الثانية وقلنا بالاصح انه يشهد بانتظاره انهم اذا جلسوا استحب له
ان يعيد التشهد ويسلم بهم وكأنه نظر الى مراعاة الولاين التشهد
والسلام ولا ياتي بهما القول بايجاب التشهد كما قيل به في الخامسة
اذا قام اليها ساهيا لان القيام هناك غير محسوب من الصلاة
فان ان ينقطع به الولا واما سجود السهو فمن الصلاة وهو مأمور به
فلا يكون قاطعا للولا حيث شرع القول بالتشهد بعده كان
مستحبا لا واجبا واما علم مسله الصلاة خلق المحدث صحة
اذا جهل المأموم حدث الامام وهل تكون صلاة جماعة او افراد
وجها انهما انهما صلاة جماعة قال الشيخ ابو حامد والاكثرون
ونص عليه الشافعي في الام قال صاحب التتمة ويصحب علي الوجهين
ثلاث مسائل احدها اذا ادركه في الركوع وقلنا ان صلاة جماعة
حسبت له الركعة والا فلا الثانية لو كان في الجمعة وتمر العدد
دونه الثالثة اذا سجد الامام المحدث ثم علموا حدثه قبل
الغراغ

الغراغ وفارقوه او سجد بعضهم ولم يسجد الامام فان قلنا صلاهم
جماعة سجدوا السهو الامام والا سجدوا السهوهم لا سهوه انتهى
وقد تقدم ان الاصح ان الامام المحدث لا يحمل سهو القوم وان من
ادركه العالم يحسب له الركعة على الصحيح ومن فواید الخلاف حصول
الثواب ولو كان الامام متطهرا في صلاة الجمعة والمأمون كلهم
محدثين او مصلين بخاتمة لا يفي عنها وقلنا صلاة المحدثين جماعة
صححة الجمعة الامام وحده قاله صاحب البيان قال بخلاف ما لو
بانوا عبيدا او نساء لان ذلك يسهل الوقوف عليه وقال
صاحب التتمة لو بان الامام وبعض القوم متطهرين وبعض المأمومين
محدثين ولم يتم العدد الا بهم فان قلنا صلاة المحدثين جماعة فلا
اعادة على الامام والمتطهرين والا فليهم الاعادة ومنها
لو صلوا على الميت محدثين وفيهم رجل متطهر امام او مأموم سقط
الغرض ان قلنا صلاة المحدثين جماعة والا فيجب اعادتها وتقع الاولى
نافلة من المتطهرين وكذلك ان قلنا ان الجماعة فرض كفاية او عين
في المكتوبات فحصلت من المحدثين فانه الطلب عنهم ولهم الصلاة
فرادي بعد ذلك ان جعلناها جماعة لوجوب الاعادة على
الجميع وانما يظهر الخلاف اذا كان معهم متطهره فرع
لو علم المأموم حدث الامام ثم نسيه وصلي خلفه لزمه الاعادة
بلا خلاف لتقصيره قاله في شرح المذهب ولا يصح ما نفاه
من الخلاف مسيلة صلي خلف امامه المغرب فتسهي امامه
فصلاما اربعاً وترك منها اربع سجودات مختلفات نظر ان تسهي الامم
معه او تبعه جاهلا وجوب الترتيب لزمهما جميعا ان ياتيا بسجدة
وركعة كاملة وعليهما سجود السهو وذلك اننا نخل من الاولى سجدة

ومن الثانية سجدتين وتتم له الركعة الثالثة وتجعل من الرابعة
واحدة فتكمل الاولى بسجدة من الثالثة فيصير معه ركعتان
الاسجدة قال الشافعي رضي الله عنه في البويطي وان سجد في الموضع
وصلاهما اربعا وسجدت اربع سجرات مختلفات لفقناها فجمعنا
من الاولى سجدة ومن الثانية سجدتين وعت له الثالثة ومن
الرابعة واحدة نضمها من الثالثة الى الاولى سجدة فصارت
ركعة ونضيف الى الركعة الرابعة سجدة يسجدها مكانه فتتم
ثانيته وياتي بركعة وسجدتها انتهى وما قاله الشافعي رحمه
الله اولي من ان يجعل سجدة من الاولى وسجدتين من الثالثة وسجدة
من الرابعة لانا اذا قدرنا ذلك لفقنا الاولى بسجدة من الثانية
وفضما سجدة الرابعة الى الثالثة فيحصل التلغيق في ركعتين
وما قاله الشافعي رحمه الله فيه تلغيق واحد وهو اولي من التلغيقين
فلو كان المأموم هو التارك لهذه السجرات وتذكرها والامام
في التشهد سجد سجدة فاذا سلم الامام قام المأموم مكبرا واتى
بركعة وتشهد وسلم ولا يسجد للسهو ولو تركها الامام دون المأموم
فقد سبق انه لا يجوز للمأموم متابعتها في فعل السهو بل ينتظر
فيبتعها في المنتظر ولا يبتعها في غير المنتظر من صلاة مسيلة
اذا طول الاعتدال في القنوت وقلنا تطويل الركن الفقير يبطل
عمده فطوله سهو اسجد للسهو لكن المختار في شرح المذهب ان
تطويل الاعتدال يبطل الصلاة وهو مبني في الام قال في الامر
قال الشافعي رحمه الله واذا رفع راسه من الركوع واطال القيام
بذكر او ساهيا لا ينوي القنوت كركعتة ولا يسهو عليه ولو
قرأ في ذلك او قنت كان عليه سجدة تا السهو وان قرأ قيامه

انتهى

انتهى وعلي هذا الاسجد للسهو بتطويل الركن الفقير الا اذا نقل
فيه قراءة سورة او قنوتا وحيد فقل لهم نقل ركننا قوليا لاخصا
بالركن بل الصواب التغير بقولهم ولو نقل ركننا قوليا الى غير
موضعه واذا سجد الامام لما لا يقتضي السجود لم يتابعه
المأموم مسيلة خلق انسان بالطلاق او بالعتاق ان
لا يصلي خلق زيد ثم ولي زيد امامة الجامع فهل تسقط الجمعة
عن الخلف اذا لم يكن في البلد الجمعة واحدة لان في صلاته
خلفه تضعيفا لماله وهو لم ينفذ في الخلق او يلزمه الصلاة خلفه
وبعق عيده لان هذا يودي الى ترك ترك الجمعة وتحمل الاجتناب
والحنث ويكون فوات العبد هنا كالاجرة اللازمة للعاجز عن المضي الى
الجمعة من محله ولانه يجب السوي في ازالة اعذار الجمعة كما لو قالوا
بوجوب معالجة قطع ربح الثوم والبصل اذا اكله يوم الجمعة وامكن
ازالة بالازالة وتركه تروح بمضغ اللبيق الاخضر وهو الخوص
وبالكل الشعير وخوه وتحمل عدمه لحسينه ضياع المال وتحالف
الاجرة فانه ينفقها على نفسه وعلى من تخدمه خلاف هذا واما تلغيق
الطلاق فالذي يجه فيه ان امكت المخالعة وجبت عليه لان
له طلاقا في التخلص من الحنث والاثيان بالواجب وهو فرض
للجمعة وان لم يمكن بان خلق وقد بقيت معه الزوجة بواحدة ومضى
علي او خالع بانته واحتاج في ردها الى المحلل واعطاهم جديد
لم حجب الجمعة وقد ذكر الاصحاب شاهد ذلك فقالوا اذا انشئت
الزوجة وامكن ردها الى الطاعة كان التخلو عن الجموع للمسير
في ردها الى الطاعة عذرا في التخلو كذا قاله في الجواهر وفيه
نظر وعلي التوقي السابق فاذا لم يحمله عذرا فيحتمل الحنث

لحصوله باختياره وقد ذكر وان الاسير اذا حلق في ايدي
الكفار انه لا يفر باختياره انه يجب عليه اذا تمكن ان يفر
ويهاجر وتحت وتحتل عرجه على الخلاف فيما لو حلق لطان زوجته
في هذه الليلة فحاضت والجامع ان ايجاب الجمعة منزل منزلة
الاكراه الشرعي كما ان حرث الحيف منزل منزلة الاكراه الشرعي والاول
في ذلك ان يرفع امره الي حاكم ويساله ان يلزمه بحضور الجامع
في صلاة الجمعة ليتخلص من الحث وصورة المسئلة ان لا تمكنه
الجمعة ببلد اخري قريبا من بلده مسئلة اذا كان لا تحسن
الفاخرة فتشعر في الصلاة فارجل فلقته الفاخرة حرقا حرقا
صحت صلاته قاله البغوي في فتاويه ويستفي تقييده بما اذا لم عليه
التعلم او علم ان هناك ملتقا فان لم يكن وعجز عا الصلاة مع القدرة
على التعلم لم يصح احرامه وتحمل كلام البغوي على الاولي مسئلة
دخل المسجد في وقت الصلاة والامام يصلي العصر فظن انه يصلي
الظهر فتشعر في الصلاة وقال نويت الشروع في ظهر الوقت قال
البغوي لا تصح صلاته لانه الظهر والوقت ولم يكن الوقت وقتا
للظهر اما لو قال نويت الشروع في ظهر اليوم مع ان ذلك ظهر
يومه مسئلة عا في شافعي لمس امرأة وصلي ولم يتوضا
وقال عند بعض الناس الطهارة كالحاها قال البغوي لا تصح صلاته
لانها لا اجتهاد يعتقد مذهب الشافعي فاشبه ما اذا اجتهد
في القبلة فاداه اجتهاده الي جهة واراد ان يصلي الي جهة غير تلك
لا تصح قال ولو جوزنا له ذلك لادي الي ان تركه جميع محصورات
المذهب كثر المثلث يقول هذا جائز وينكح بلا ولي ويقول هذا جائز
ويترك ان كان الصلاة ويقول هذا جائز ولا سبيل اليه حال مسئلة

في فتاوي

في فتاوي البغوي رجل صلي صلاة وتحقق انه سهي في صلاته وسجد
للسهوي في اخر صلاته ثم وقع له انه لم يسجد سجدة في فرض تلك الركعة الخيرة
فسجد سجدة في الفرض واستأنف التشهد فلما فرغ من التشهد بان له
انه فكان ان يسجد الفرض لا يلزمه سجود السهو ثلثا قال
البغوي ولو شرع في فائتة في يوم فتشعر الغيم وبان له انه لم يبق من
الوقت الا قدر ادا الفرض يسحب له ان يقتصر على ركعتين ناقلة لله
لما جاز قطع الفريضة لادراك الجماعة فلا دراك الوقت اولي
صلي العشا فلما جلس للتشهد شك انه ترك ركنا لا يدري هل هو من
هذه الصلاة ام من الصلاة التي قبلها من ذلك اليوم قال البغوي في
فتاويه عليه ان يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسجد للسهو وسلم ثم يقف
الصبح والظهر والعصر والمغرب دون العشا ويستوي ذلك الامام
والماموم فان كان الشاك هو الامام لم يتابعه الماموم بل ينتظره حتي
يأتي بالركعة ويتشهد انشاموه وهو الافضل وان شافرقه
وسلم وان كان الشاك هو الماموم تدارك بعد سلام الامام مسئلة
قال البغوي لا يصح احرام الصبيان والعبيد ومن لا جمعة عليهم بالجمعة
حتي تحرم الاسم وتحرم معه اربعون ممن تنفقت بهم الجمعة قال وكذلك
لو سبق تكبير الصالح الخارج لانها انا تنقح لهم لانهم تبع وقبل انفقاد الملا
للمتبعين كمن يحكم بصحتها للتابع فهم كالحمل يتبع الام في السبع
قال ولو نفقوا الذين انفقت بهم لا يحكم بطلان صلاة هؤلاء
انتهى وقوله بعدم البطلان تحتل انهم يتمونها ظهر لان الجمعة
قد بطلت في حق الكاملين وتحمل انهم يتمونها جمعة وقوله انه لا يصح
احرامهم بالجمعة قبل انفقاد جمعة الاربعين فيه نظر والصواب
الصحة وقدم اصحاب ان صلاة الصبي وجمعة تنفقد قبل

القوم كلهم اذا صلى اماما في الجمعة وزاد علي الاربعين وكذلك
 العبد والمساكين فان هو لا يتقدمون بالاحرام بالجمعة وتقع لهم
 وايضا فلو شرط ذلك لوجب ان لا تقع الجمعة لكل من المكلفين
 البالغين الا ان يتقدمها احرام اربعين وذلك غير معتبر لان
 الاربعين لو احرما خلق الامام مرتين حصلت الجمعة ولا يشترط
 احرامهم معا جميعا وقد ثبت الحكم للتابع كما ثبت للمتبع
 بدليل انه لو غسل العضد والساق قبل الساعد والقدم حصلت
 سنة التحجيل وكذلك لو قطعنا السحب عليهما طلبا للتحجيل مع انه تابع
 والقبية قد تكون في الحس وقد تكون في الحكم او في الحكم والحس
 فالتابع في الحكم قد يجوز مقارنته وتقدمه على المتنوع لان المقدار
 وقوعه ينزل منزلة الواقع في كثير من الصور واذا كان احرام
 المامومين متوقفا وجب ان يصح احرام الصبيان قبل احرامهم
 لانهم يعتقدون صلاتهم بالامام لا بالمامومين وانما وجب تأخير احرام
 الصبي الذي لا يشاهد الامام عن الصبي الذي يشاهد الامام
 لان الصبي الذي يشاهد الامام فيه نظر عن الصبي الذي يشاهد الامام
 لان الصبي الاول كالدليل لهم علي اتصالات الامام والدليل
 يجب تقدمه على المدلول فانما تأخر والعدم علمهم باتصالات الامام
 بخلاف مسيلة الجمعة وهذا يتقدمون في الجمعة على البالغين في
 الموقف وقد ثبت للتابع ما ليس للمتبع بدليل ان الامام المسبوق
 في صلاة الجنازة اذا سلمت الامام وحملت الجنازة من امامه
 يتمها ولا تبطل صلاته وايضا فولد المكاتب بقيت له ما ليس لابيها
 من عدم وجود التكسب والاعطاء للسيد وايضا فانما لا يشي
 يثبت ما ليس للمتبع من عدم اعتباره كمال الحول وايضا ولد

الاضحية

الاضحية والمنذورة يجب ذبحه معها ولا يجب تفرقة على المساكين
 بل ياكله الناذر كالدين فقد ثبت للتابع ما ليس للمتبع مسيلة
 اذا راي الامام الماموم وفي رجله شوكه ظاهرها بارز وجب عليه
 قطع صلاته ان كانت موجودة حال الوضوء فانها تمنع صحة الوضوء
 منها فلو وقعت في رجله بعد الوضوء قطمان لياخذها بطلت صلاته
 ان انتهى الي حد الركوع لانه انتقل من ركن الي ركن وكان من حقه ان يرفع
 قدمه فينزع الشوكه فلو رفع قدمه وقلع الشوكه وكثر غله بطلت
 صلاته والا لم تبطل مرج به البغوي في الفتاوي ويؤخذ منه
 انه لو قلع الشوكه او عم الدمل في حاله جلوسه او حاله قيامه
 من يده او غيرها وكثر غله بطلت صلاته بذلك ولم يجز للماموم متابعه
 فلو وقعت الشوكه في رجله في الصلاة ولم يمكنه قلعها الا بكثرة العمل
 وشق عليه القيام على رجله بحيث يذهب خشوعه صلى قاعدا ولا اعادة
 عليه كما مضى ولو كان في الصلاة فلسفته حية والعياذ بالله
 بطلت صلاته بخلاف ما لو لسفته عقرب والفرق ان سم الحية
 يظهر على موضع السوفة وسم الحية مخس وكذلك سم العقرب الا ان
 العقرب تفوص ابرتها في اللحم وتخرج السم وباطن اللحم لا يجب غسله
 وتحتل البطلان في العقرب ايضا لانها اذا انزعت ابرتها من اللحم
 لاقت الظاهر وطرف الابرة قد تجس خروج السم فان علم ان باطن
 ابرتها ينعكس الي خارج عند مج السم كما ينعكس مخرج سائر الحيوان عند
 الفايط واما الحية فلها بها اورطوبة فمما اذا خالط السم مخس فيجب غسل
 موضع لسوها ومن مرج بخاسة سم الحيات ابو الفتوح العجلي في نكته
 على الوسيط والوجيز واما السموم التي تنبت نباتا ظاهرا ولو جال الحصى
 سمها فترعه فخرج منه الدم وفار ووقع بالارض لم تبطل صلاته لان ما

اصابه من الدم يسير وكذلك لو اقتصد في الصلاة لم تبطل اذا وقع دمه
 على الارض وقد تعرض لقريب من هذا في شرح المذهب في مسئلة السهم
 الذي اصاب الصحابي فترعه ولم يقطع الصلاة مسئلة على جاهلا
 بكيفية الصلاة لم تنص صلاة وان اصاب فيها كما لو توضا جاهلا
 بكيفية الوضوء لا بد من تعلم الفرض قبل الشروع فيه وهذا كما ان من
 فسر اية من كتاب الله تعالى بغير علم ياتم وان اصاب وكان القاضي
 اذا حكم بين الناس وهو يحمل حكم الله يدخل النار وان اصاب وكان الطبيب
 اذا عالج الداء وهو لا يعرف الطب ياتم وان اصاب ويكون ضامنا لقوله
 صلى الله عليه وسلم من طب ولم يعرف الطب فهو ضامن رماه ابوداود
 وابن ماجه وعلي هذا الوصف لا بيه دونه او زوجته وهو لا يعرف
 الطب فمات او ماتت لم يرث منهما المتدبر وان وصف لهما وهو
 عارف بالطب وماتا ورثهما ولو ماتت زوجته بالطلاق من وطبه
 ورثها لانه غير قاتل لها بدليل انه لا كفارة عليه وكل قاتل لا يجزى به الكفارة
 لا يمنع الارث غالبا والله اعلم مسئلة النافلة تقوم مقام
 الفريضة في صور منها اذا صلى الصبي ثم بلغ في اثنا الصلاة بالسن
 او بعد الفعل اجزاه ذلك عن الفرض ولا يتصور ذلك في اثنا الفعل
 بالاختلام الا في صورة واحدة وهو ما اذا نزل المني من صلبه
 الى ذكره فامسكه في الصلاة حتى رجع المني فانه يحكم
 ببلوغه وان لم يبرز منه الى خارج كما يحكم ببلوغ الجلي وان لم يبرز
 منها ومن صور ذلك فاقد الطهرين اذا خرج منه مني في
 في اثنا الصلاة لم يصيب بل الصواب وجوب استينافها لانه
 يجب التحرز في رواها عن المبطل الثانيه اذا اتى بالشهاد
 الاخير على قصد التشهد الاول جاهلا فانه تحجب عن الثاني على

الاصح

الاصح الثالثه اذا اتى بالجلوس بين السجدين على قصد جلسة
 الاستراحة او ساهيا الرابعة اذا نسي طعة من غسل الوجه
 او غيره من اعضا الوضوء او من المدين في الجنابة في الغسله
 الاولى فانفسلت في الثانية او الثالثة بقصد النفل اجزاه عن
 الفرض الخامسة اذا صلى وحده او مع جماعة ثم اعاد الصلاة
 ثم ظهر له ان الصلاة الاولى وقوت على نوع من الخلل
 فالذي يظهر الخارج عن الفريضة وان وقعها على قصد النفل
 كما في نظائره وبالقياض على الصبي اذا صلى الفرض اول الوقت
 ثم بلغ في اخره فان صلاة وقوت نافلة بالاتفاق ويسقط الفرض
 على الصحيح السادسة يقوم النفل مقام الفرض في الاخرة وتحجب
 عنه بشرط ان يترك الفرض ساهيا فاذا اجا العبد يوم
 القيامة وعليه فرائض من صلاة او صيام او حج او زكاة
 حملت الفرائض بالنوافل وحملت الزكاة بصدقة التطوع
 قال الشافعي رحمة الله عليه هذا ان ترك الفرض ساهيا
 في الدنيا والفرض لا يتقلب نفلا بالنية الا فيمن حرم بصلاة ثم
 اقيمت الجماعة فانه يتقلب نافلة ويسلم من ركعتين والا فيمن
 احرم بغايبة طائفة ساعة الوقت في يوم عيم فتفشع الغيم
 وضاق الوقت عن المودة فانه يتقلب الى الغايبة
 نافلة ليدرك المودة في ليدرك المودة في الوقت كما سبق نقله
 عن البغوي وتقع النافلة عن الفريضة فيمن نوي الحج تطوعا والعمرة
 وعليه فرض الاسلام فانه يتقلب عن الفرض ويقع الفرض عنه وعن
 النفل في حجة المسجد فانها تحصل بالفرض كما يحجب النفل فيها
 من النفل اذا صلى ركعتين من الرواتب ويتادي الفرض

بالفرض فيما لو وجب عليه صوم كفارة فصام رمضان مع شهر آخر
فانه تجزئه عند ابن خزيمة ويقوم الفرض الواحد مقام فرضين
وهو فيما اذا نذر ان يحج هذه السنة وعليه حجة الاسلام
فحج فيها عنها اجزائه وعلي المذهب لا تجزئه ويسقط الفرض
بفعل الفرض في فروض الكفايات اذا فعلها غيرك سقطت
عنك ومن الصور السابقة لو صلى وشهد ظانا ان صلاته
تمت وكان عليه سجود سهو فسجد السجدة ثم لما فرغ منها
وجلس تذكر انه ترك السجدة من الركعة الاخيرة فقياسه
قيام جلسة للاستراحة مقام القعود بين السجدة قيام
مقام السجدة مسئلة اذا ترك القنوت وهوي الى السجود
فذكر القنوت بعد ما صار الى حد الركوع استحب له ان
يعود الى القنوت وباتي بسجود السهو اخر الصلاة ولو شئ التمس
فلا يسجد والفرق انه في الصورة الاولى اتي بصورة ركع وهو
الركوع خلاف الثانية فلن الركوع انما يكون عن قيام وله يكون
عن قعود وانه اعلم مسئلة في بيان اوقات الصلاة يدخل
وقت صلاة الظهر بزوال الشمس وهو اخطاطها الى جانب المغرب
بعد منتهي ارتفاعها من جانب المشرق وعلامة الزوال زيادة الظل
من الشاخص بعد منتهي تقصه او حدوث ظله ان لم يكن له ظل وقت
الاستواء وما دام ظل الشاخص ينقص فوقت الاستواء لم يدخل واذا
اخذ في الزيادة دخل وقت الزوال وبه يظهر دخول وقت الاستواء
ووقت الاستواء لا يمكن الاطلاق عليه الا بعد فواته واذا شك في
دخول وقت الظهر فطريقه ان يغرز عودا في الارض فاذا وقع
ظله على الارض وضع حصاة او غرز عودا على منتهاه ثم ينظر فان
اخذ

اخذ في النقص فوقت الظهر لم يدخل وان اخذ في الزيادة فقد
دخل الوقت وللظهر اربعة اوقات وقت فضيلة وانما
يدركها لا اشتغال باسباب الطهارة والصلاة عقب دخول
الوقت من غير توان ولا يكلن العجلة وفي الحديث الصحيح
ان ابواب السما تقف عقيب الزوال وروى ابو ايوب
الانصاري انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي اربعا
عقيب الزوال بسلام واحد ويقول ان ابواب السما فتحت
فلا ترد حتى يفرغ من الصلاة واحب ان يصعد لي فيها عمل ثم
يذهب وقت الفضيلة ويمتد وقت الاختيار الى الوقت
الذي صلى فيه جبريل في اليوم الثاني وقبل الى نصفه
ولها وقت جمع وهذا الوقت لا يدخل بالزوال وانما يدخل
بفعل الظهر لانه لا يجوز تقديم العصر على الظهر فلا شراك انما يقع
في الزايد على فعل الظهر ذكره البغوي ولها وقت حرمة وهو ان
يوخرها الى ان يبقى من الوقت زمن لا يسع مقدار الفرض كما
قاله الامام وجرم به في التهمة في باب صلاة المسافر وجرم به في
شرح الغنية بانه يجوز له التأخير الى ان يبقى من الوقت
ركعة وبه قال ابن شريح لان النبي صلى الله عليه وسلم سماه مديكا
وهذا كما يجوز للامام تأخير الاحرام بالجمعة الى ان يبقى ركعة وتذكر
الجمعة ولا يبعد طرد خلاف الامام فيه كما يجوز تأخير الاحرام الى ركوع
الامام ولها وقت ادراك وهو ان يدرك من وقتها من يسع الصلاة
ثم يطرح عليه الجنون او الحيف او يؤخذ له ويمتد وقت الظهر الى
مصير الظل مثل الشاخص سوى ظل استواء الشمس فاذا زاد ادنى
زيادة تبين بهاد حول وقت العصر والزيادة من العصر على

الصحيح وقيل من وقت الظهر وقيل انها فاصلة بين الوقتين
وهو معنى قولهم هل بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل ام لا
ولا اهمال عندنا وللعم ثمانية اوقات وقت فضيلة وهو اول
الوقت ووقت اختيار ويمتد الي الوقت الذي صلى فيه جبريل
عليه السلام ونحوه الي مصير الظل مثلين ووقت جواز بلا كراهة الي
اصفر الشمس ووقت كراهة وهو اصفرار الشمس واحمرارها
وهو انشد كراهة وهي انها خمر ونصفر اذا طلع الشفق لان الشفق
يطلع قبل مغيب الشمس فاذا خالط شعاع الشمس اصفرت ثم
احمرت وذات الشمس لا تصفر ولا تخمر وانما يخمر ويصفر ضوءها
الواقع على الارض بمخالطة حمرة الشفق وصفرته وفي الصحيح
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة عند شرف الموتى قيل
هو عند مضايقة الوقت وقيل ان الشمس اذا دنت للغروب
اشرفت على اهل القبور في قبورهم فيرون الدنيا ويكشف لهم
عن اهلها واحوالهم ومعنى الكراهة انه يكره تأخير فعل الغرض
الي هذا الوقت لان الغرض لا يكره فعله في هذا الوقت فانه واجب
ولا يحل تأخيرها الي الغروب بلا خلاف ولو اخر الصلاة الي وقت
الاصفر لم يصليها مع الجماعة فيحتمل القول بالكراهة ويستثنى
ذلك من قولهم ان التأخير لا يراى الجماعة افضل من الصلاة
منفردا اول الوقت وتحتمل خلافه وتحتمل الفرق بين ان
تكون الجماعة التي يصلي معهم اخر والعذر كالسفر الي المنزلة
او بغير عذر فيكره تواطئهم على فعل المكروه وتكره صلاة النافلة
المطلقة عند الاصفر قبل فعل العصر وقبل الاصفر بعد
فعل العصر فلو صلى العصر قبل وقتها وجميع النفل كرهت النافلة

ايضا

ايضا وهي كراهة ختم على الصحيح وقيل تنزيهه وعلى الوجهين
لو احرم بهام تنفقد لان الصلاة النهي عنها لا يتقرب بها وكما لا
يتقرب به فليس عبادة والمكروه والمباح ليس بعبادة ولا قرينة في فعله
فالكراهة في وقت العصر ان رجعت الي الغرض كانت للتنزيه
بلا خلاف فالتأخير مكروه والفعل واجب ويكره تأخير الغرض
الي هذا الحد ولو تذكر فائتة في وقت الكراهة ثم تذكر فعلها
وان تذكرها قبل ذلك كره تأخيرها اليه كالمودة ثم ان كان
قد تركها عمد او جب عليه اداؤها في وقت الكراهة وان فاتته
بغير عذر فالاولى ان يصليها في غير وقت الكراهة خروجا
من الخلاف وان رجعت الكراهة الي النفل المطلق كانت
للتحريم على الصحيح والنفل حرام فالكراهة مختلفتان ولها
وقت عذر وهو ادراك عذر المعذور قبل غروب الشمس
بركعة او تكبيرة وهذا الجواب لغرض الفضالة الا داولها وقت
جمع ولها وقت حرمة بالنسبة الي النافلة المطلقة واي الزبط
اذا اخرها حتى بقي من الوقت ما لا يسع الغرض نقله الراجح عن
الام وجزم به صاحب التنبيه في صلاة المسافر وقد سبق
ذلك فلهذه ثمانية اوقات للعم ولو غربت الشمس ثم طلعت عاد
وقت العصر قال الله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام ردوها
عليه قيل في التفسير ان المراد الشمس امر الملائكة ان تردوها
عليه ليصلي العصر وقد ردوها الله تعالى على يوشع ابن نون
وفي مسند الامام احمد روى الله عنه انه عليه الصلاة والسلام
نام على حجر على حتى غابت الشمس وكره على ان يوقظه فواتته
صلاة العصر فلما استيقظ فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

سان
مختلفتان

فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولاك فزرها عليه
فرجعت حتى صلى العصر وعلي ذلك يقال رجل احرم بصلوة
العصر قضا عما بفوات الوقت فوقعت صلاة كلها ادا وصوته
احرم بصلوة العصر بعد ما غابت الشمس ثم طلعت من قبل
ان يفرغ منها بركوة واختلفوا لما سميت عصر او سياتي ذلك ان
شا الله تعالى في اسما الصلوة فايده لا يمكن ايقاع العصر
اذا في وقت مجمع عليه بين العلماء لان ابي حنيفة رحمه
الله قال لا يدخل وقت العصر الا بصير الظل مثلين وتخرج
وقتها عند الاصطري بذلك فمن اراد الاحتياط فليصلها مرتين
في الوقتين الا ان الاصطري يقول صلاة العصر لا تقاد فاذا
فاذا منع من اعادةها لا يمكن الخروج من الخلاف عنده ويدخل
وقت المغرب بغروب الشمس وقال الماوردي لا يدخل حتى تغيب
ويغيب حاجبها وهو الاشعة المتصاعدة في الشفق عقيب
غروبها وفي السنن احاديث تشهد بصحة ذلك وفي صحيح مسلم
ثم لا صلاة بعدها اي بعد العصر حتى تغيب الشمس ويطلع الشاهد
والشاهد النجم وهو يطلع عقيب غروب الشمس وبه سميت صلاة
الشاهد قال الطرموشي اختلفوا في الشمس اذا غربت فقيل
يلتقيها حوت وقيل تغرب في عين حمية اي حامية من مكة
وطين وقيل تطلع من سما الى سما حتى تسجد تحت العرش وتقول
يا رب ان قوما يعصونك فيقول الله عز وجل ارجعي من حيث
جئت فتترن من سما الى سما حتى تطلع وقال امام الحرمين
لا خلاف ان الشمس تطلع على قوم اخرين وتغرب عند قوم
دون اخرين وهذا معنى قول الاصحاب اختلاف المطالع

قال القاطي

٧٩
قال القاطي حبيب والمتولي البلاد التي تغيب فيها الشمس عندهم
يعتبر فيها اقرب البلاد اليهم واسند الشيخ ابو حامد عن بلاد بلغار
وهي اقصى بلاد الترك من المشرق لا تغيب الشمس عندهم الا
بمقدار ما بين المغرب والعشاء ثم تطلع فقال يعتبر حالهم باقرب
البلاد اليهم ولم تغيب عندهم كما يكون المسلمون ويصومون ويصلون
في ايام الدجال واذا قلنا العبرة باختلاف المطالع في الصوم فهل يعتبر
ذلك في الصلاة حتى اذا غابت عليه الشمس في بلد وهو من اصحاب
الخطوة فحضر مطلقا اخر لم تغيب فيه الشمس بعد ما صلى في البلد الاول فهل
يلزمه اعادة المغرب كالصوم ام لا يلزمه ذلك لانه صلى الله عليه وسلم
ان يصلي في اليوم الواحد مرتين لان الصلاة تتكرر بخلاف الصوم
وايضاً بالقيام على الصبي اذا صلى اول الوقت وبلغ في اخره فانه لا يجب
عليه اعادة الصلاة وان وجبت عليه بالبلوغ وصلاة قبل البلوغ
نقل اسقط العرض بان يخل ذلك من صلى ثم حضر في مطلع اخر وهذا الاحتياط
لا يمتح غيره لانه اذا سقط الغرض بالنقل فلان يسقط بالغرض اولى
ولو شرع في الوقت في وقت يمكنه ايقاع الغرض فيه ثم مد بها بالعادة والركوع
والسجود حتى خرج الوقت جاز على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم صلى
المغرب بالاعراف في ركعتين وهذا لما يتاخر عن خروج الوقت مع العزاة
المثله وسوا وقع ركوة في الوقت ام لا لانه استغرق الوقت بالجملة
ولا يعتبر بقول من شرط ايقاع ركوة في الوقت فان ادراك الركوة في
الوقت لا يمنع الا شرع على الصحيح ولو كان صحيحا لكان انما هي
كما لو اخر الغرض الي ان يبقى من الوقت مقدار ركوة وهذا غير ملحوظ
هنا لان المصلي غير مقوم ولهذا قال ابو بكر رضي الله عنه حين طول في الصلاة
الصبح حتى كادت الشمس ان تطلع لو طلعت لم تجدنا غافلين ولهذا صح في

الروضة عدم الكراهة وحكي الفوري وجهها بالاستحباب ولو مدها
بعد خروج وقتها حتى استغرق اول وقت الصلاة الاخرى فظاهر اطلاق
انه لا يكره وينبغي ان يكره لانه يودي الي ترك فضيلة بالنسبة الي صاحبه
الوقت والمغرب وقت فضيلة اول الوقت وجواز اي غيبوبة الشفق ولها
وقت حرمة ووقت ادراك ووقت جمع ويدخل وقت العشاء بعقب الشفق
الاحمر ولا يشترط غروب الاحمر ولا الابيض والاصفر بعقب الاحمر
والابيض بعقب الصفرة والظلمة الشديدة تعقب الابيض والعتمة شدة
الظلمة وبها سميت العتامة وللعتامة وقت فضيلة اول الوقت
واختيار الي الثلث وقبل المصفر وجواز بلا كراهة الي الفجر وقال
الشيخ ابو حامد ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجر وقال تركه الصلاة
وقت السحر ولها وقت جمع ووقت غدر ووقت حرمة ووقت ادراك
والصبح يدخل وقتها بالفجر المادق وهو المنتشر منه معترضا بالافق وقبله
يطلع الفجر الكاذب وهو الذي يبدأ مستعिला في جهة العلو والعرب تسميه
بذنب السرجان لطوله ورقته ولكون الصوفي اعلاه دون اسفله كما
ان الشعر الابيض يكون في اعلاه ذنب الذيب دون اسفله ويسمي كاذبا
لانه يوهم خلاف الواقع وقد يطلق الكذب على ما لا يعقل لقوله صلى الله عليه
وسلم صدق الله وكذب بطن اخيك اي ما وجمه من عدم حصول الشفا
بشرب العسل والفجر الكاذب يطلع دائما في السدس الاخير من الليل كذا
ذكره بعض اهل اللغة والشقق الصادق شقق مغلوس لان اول ما يبدوا
منه البياض ثم الصفرة ثم الحمرة عكس المغرب قالوا ومنه اي طلوع الشمس الي
الي غيبوبة الشفق الابيض واحتلوا في وقت الصبح على اقوال صحيحة انه
من النهار وهو قول الخليل والثاني انه من الليل لقول الشاعر
وما الدهر الا ليلة ونهارها **والا** طلوع الشمس ثم غيارها **هـ**

والثالث

والثالث انه لامن الليل ولا من النهار وللصبح اوقات فضيلة اول
الوقت والاختيار الي الاسفار وهو حين تنزاي الوجوه مأخوذ من
اسفر اذا كثر وبين ومنه سمي الكتاب سفر لانه يبين الاحكام وسمي
السفر سفر لانه يكتسب عن اخلاق الرجال ويسفر عنها ويبين وضبط
بعضهم هذا الوقت بالوقت الذي يفدوا فيه الغراب من وكسه
لطلب الرزق والمعتقد الاول وعمدة وقت الجواز الي طلوع الحمرة والصفرة
ووقت كراهة وهو من مباني الصفرة او الحمرة اي طلوع الشمس ووقت
ووقت حرمة على ما سبق **فصل** في اسامي الصلاة للصبح خمسة
اسما الاول الصبح وسميت صبحا لان وقتها صبح والاصبح الذي
فيه بياض مختلط بحمرة وقيل هو احسن الالوان وقيل ظل الجنة
اصبح الثاني الفجر وهو تسمية لها باسم وقتها ايضا الثالث الصلاة
الوسطى فالوسطى ما ثبت للاوسط كالفضل ما ثبت للفضل واختلفوا
في الوسطى فقيل هي الصبح وقيل العصر والاول مذهب مالك والثاني
مذهب ابي الله عنها نصا والثاني مذهب فضيلة واستدل من قال انها
العصر بقوله صلى الله عليه وسلم شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر
وليس فيه حجة لهم بل فيه حجة بنية علي ان الوسطى التي في الآية هي
غير العصر لانه صلى الله عليه وسلم لما قال شغلونا عن الصلاة الوسطى
ثم بينها بقوله انها العصر دل على ان في الصلاة وسطى غير العصر التي
شغلوه عنها لان عطف البيان انما يوتي به للتوضيح واللام يكن لذكره
فايدة وعلي هذا فيكون العصر وسطى والصبح وسطى ودل الحديث
الوارد في العمران الوسطى في الآية غير العصر واستدل من قال انها
العصر بانها توسفت بين صلاتين نهاريتين وصلاتين ليليتين وهذا
بناء على ان الوسطى بمعنى متوسط لا ما ثبت اوسط قال الرازي رحمه

ما كان
على

انه تعالى لو قصد سناؤه الاربع صفا واحدا فقال اوسطا كن
 طالق فليل لا يقع علي واحدة لانها ليست واحدة معني وسطا
 بمعنى متوسطه ومع النووي انه يقع الطلاق علي واحد من الوصلتين
 وهذا الاسم وما قبله في القرآن قال انه تعالى وقرآن الفجر اي صلاة
 الفجر وقال تعالى والصلاة الوسطى والاولى في قوله والصبح اذا
 اسفر وقد تقدم انها سميت باسم الوقت الرابع البرد قال صلى
 الله عليه وسلم من صلى البردين دخل الجنة يعني الصبح والعصر
 وسميت برد لانها تفعل وقت البرد والخامس الغداة قال في المغني
 وتكره تسميتها غداة واذا صلى الركعتين اللتين قبل الصبح فله في نيتها
 عشر كفيات سنة الصبح سنة البرد سنة الوسطى سنة الغداة وله ان يحذف
 لفظة السنة او يضيفها فيقول ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة
 الظهر وللظهر ثلاثة اسماء وسميت ظهر لانها تفعل في وقت الظهيرة اولها اول صلاة
 ظهرت بفعل جبريل الثاني صلاة الاول لانها اول صلاة ظهرت
 في الاسلام الثالث صلاة العجير لانها تفعل في وقت العجير والعصر
 ثلاثة اسماء الاول الوسطى الثاني البرد وقد سبقا الثالث
 العصر واختلفوا في تسميتها عمرا قال الحموي لانها تقصر عن غيرها
 الي اخر النهار ولهذا قال ابو حنيفة لا يدخل وقتها الا بصير الظل
 مثلين فكانه اخذ من عصارة الشيء وهو بقيقته وقيل سميت عصر للمباينة
 كانها صلاة العصر كله لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفه والليل والنهار
 تسميان العصرين والجديدين والعزتين والمكرين ويؤيد ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم من ترك العصر حبط عمله اي قارب
 ان تحبط ولقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكنوهن اي اذا قاربن
 بلوغ اجلهن والعرب تعبر عن المشرف علي الزوال بالزامل كما تعبر

الحجير منه النهار
 عند اشتداد الحر
 مختار

عن الشرف

عن الشرف علي الحصول بالحاصل قال الشاعر
 قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا من البلاد وقد جينا خراسانا
 اي قاربناها والمغرب اسمان **الاول** المغرب لانها تدخل بالمغرب
 الثاني صلاة الشاهد واختلفوا في تسميتها بذلك فليل لانه لما قصر
 فيها للمسافر بل يصليها صلاة الشاهد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تصوم المرأة ويعلمها شاهد الا باذنه وقيل الشاهد النجم الذي يطلع
 عقب الغروب وبه سميت لانه الشاهد علي دخول الوقت وعلي
 غياب الشمس وفي صحيح مسلم ثم الصلاة بعدها اي بعد العصر حتي
 تغيب الشمس ويطلع الشاهد وللعشاء اسمان **الاول** العشاء
 وسميت بذلك لانها تفعل وقت العشاء غالبا او باسم الزمان التي
 تصلي فيه الثاني العتمة والعتمة شدة الظلمة ولهذا تسمى
 بالعتمة لان الصلاة نور فيكره اطلاق اسم الظلمة كما يكره تسميتها
 كرم لان الكرم والكرم من انما المومن يقال رجل كرم وكريم
 فلا يناسب اطلاق ذلك علي الاشياء الخمسة المنزلة للعقل ترتيبها
 لهذا الاسم وهو عكس الاول وصلات العشاء الظهر والعصر لانها
 يفعلان بالعتمة والعشي يدخل بالزوال فلو خلق لا يتعشى حيث بالاكل بعد
 الزوال ولو خلق لا يتعدي حيث بما قبل الزوال **مبطل** اذا ترك
 طمأنينة الركوع واعتدل ساهيا فاعتدي به انسان في هذا القيام
 عالما يصح اقتداؤه او جاهلا مع كما لو اقتدي به في القيام الي خامسة
 وهو جاهلا بالزيادة ولكن لا يلزم المأموم القراءة في هذا القيام بخلاف
 الاقتداء امام الخامسة وصورة المسئلة ان يقتدي به في القيام من
 الركوع جاهلا ثم سهوا عن قراءة الفاتحة فلا يدركها حتي يركع الامام
 فاذا ركع تذكر ما سمع معه انه لم يقرأ الفاتحة حسبت له الركعة لعدم

اوصاف

وجوبها عليه ولا يتصور ذلك فيما اذا كان عالما او ذا كراهية متكيلا
عالمنا حال الامام لم يبع اقتداؤه ومي كان ذا كراهية للقرأة وجب عليه القرأة
فان كان ركع مع الامام ولم يقرأ بطلت صلاته فان قلنا لا يجب عليه
القرأة لمن شك هل صلى ثلاثا ام اربعا فافتقر علي الاقل وسلم
ثم تذكر انه قد كان صلى اربعا فان صلاته تبطل لا قد امره علي
المحرم وهو الفعل مع الشك والفرق بين هذا القيام وبين قيام الخامسة
ان الامام يهتدي في الركوع حكما واذا كان حكما لم يجب علي مأمومه للقرأة لان
الركوع ليس محلا للقرأة بخلاف القيام الي الخامسة فان القيام الي الخامسة
محلا للقرأة في الجملة وقد تقدم الكلام علي هذه المسئلة **مسئلة** ادرك
الامام في التشهد الاخير فاحرم قايما وقرأ دعا الافتتاح وطول فيه ثم
جلس وادركه في التشهد قبل ان يسلم لم تبطل صلاته كما لو ركع امامه فاستقل
هو بقرأة السورة وادركه فان طول حتى فرغ امامه من الركوع واعتدل
فركع وادركه في الاعتدال لم تبطل ايضا صلاته علي الاصح كما سبق
وهو من تركب الخطا في الموضعين لان دعا الافتتاح وقرأة السورة غير
مشروعين في هذه الحالين والله اعلم **مسئلة** رجل صلى خمس صلوات
فخمس وضوءات ثم تحقق بعد صلاة العشاء انه ترك مسح الرأس من احد
الطهارات ولم يعرف عينها لزمه ان يمسح راسه ويفسل
رجليه ويعيد الخمس ثانيا وان جدد الوضوء بعد صلاة العشاء قبل ان يركع
واعاد الخمس فالوضوء المتروك منه المسح وضوء غير العشاء فالعشاء صحيحة
وقد اعاد بوضوءها الخمس وبهيت ذمته بيقين ولو لم يرد الوضوء وترك
منه مسح الرأس فلا يلزمه الاعادة العشاء اذا علم ذلك فاقداه فيما لا اعاد
عليه صحيح وفيما فيه الاعادة غير صحيح **مسئلة** شك المأموم
في اتا الصلاة في انه نوي القدوة ام لا قال في الروضة نظر انه تذكر

قبل ان

قبل ان تحدث فعلا على متابعة الامام لم يصح وان تذكر بعد ان احدث
فعلا على متابعتة الامام بطلت صلاته انتهى ولا فرق في الفصل
بين القوي والغوي وغيره حتى لو قرأ الفاتحة في حال الشك بطلت علي الاصح
كالوشك في انه نوي الصلاة ام لا وصورة المسئلة لا ينبغي نية
القدوة انتائية القدوة حين عرض الشك حاز علي الاظهر فان لم يتذكر
قال في الروضة ولو عرض هذا الشك في التشهد الاخير ليس له ان يقف
سلامه على سلام الامام اي نية المتابعة وفيه تخرج بان
صلاة المأموم لا تبطل بعرض هذا الشك بل صلاته ماضية علي الصحة
الا انها صلاة منفردة حتى لو شك في التشهد الاخير من الجمعة لزمه
ان يقوم ويحرم بالجمعة مع الامام واذا سلم لزمه ان يصلي بعد سلامه
ظهر اربعا لان صلاته في حال الشك صلاة منفردة والجمعة من
شرط صحتها الجماعة فمن قلنا لا يجب نية القدوة في الجمعة
صحت صلاة جمعة **مسئلة** قال في التبيين وان ترك امامه
فرضانوي مفارقة ولم يتابعه قال في الكفاية ولم يرجع اليه
بعد ما نوي مفارقتها لانه ان كان تركه عمدا فقد بطلت صلاته
وخرج عن كونه اماما وان كان جاهلا فله خطا فلا متابعة فيه
فانما يتابعه فيما كان من صلاته وهكذا لو ارتكب امامه محظورا
مثلا ان قام الي خامسة لا يتابعه فيما ذكرناه فان قيل يحتمل ان يكون
الامام قد ترك فرضا من صلاته لاجله قام الي خامسة فجاز ان يتابعه
فيها وانها في حق اربعه كما لو سجد من قيام سجدة وفي اخر صلاته سجدتين
فيما يتابعه لاحتمال انه قرأ اية سجدة او سجد في صلاته قبل لانه لو تحقق
ذلك يقينا لم يكن له متابعة لان صلاته قد تمت يقينا فلا يلزم فيها انعم
لو تحقق الامام فبان منه حر فان فعل المأموم متابعتة بعد ذلك

فيه وجهان أصحهما أن يحمله عليه والحكم فيما لو ترك
الامام والمأموم فرضا على وجه النسيان ثم تذكره المأموم دون الامام مثل
ان ترك سجدة من الركعة الأخيرة ثم تذكر المأموم كما اذا تركه الامام
وحده فينوي مفارقة قال القاضي وقال انه لا يجوز ان ينتظره حتي
يتذكر أو يسلم وكلامه فيما اذا قام الامام الي ما يعلم المأموم زائدا انه
لا يتبين عليه المفارقة بل له ان ينتظره انتهى وقال بعده في الروضة
ولو انتصب الامام وعاد للتشهد الاول لم يتابعه المأموم بالمفارقة
وهل له انتظاره قايما ويفر انه سها وجهان أصحهما نعم وقد سبق مثلهما
في التمتع وقال ايضا فيها ولو كان امامه حنفيا فقرأ سجدة ص وسجد
لم يتابعه ولا يجب عليه ان يفارقة بل ينتظره قايما ويسجد في آخر صلاة
نفسه للسهو اعتبارا باعتقاد المأموم انه فعل ما يبطل عمد الصلاة
واعتماد امامه نازل منزلة النسيان وهذا مخالف لما ورد في الكفاية
وكلامه في الكفاية فيه نظر من وجوه احدها قوله وان كان
خطا فلا متابعة فيه وهو صحيح بالنسبة الي المتابعة الحسية واما
بالنسبة الي المتابعة الحكيمة وهي دوام القدوة فمنع بل له انتظاره
حتى ياتي بالمنظوم ويتابعه فيه فان القدوة انما تنقطع بخروج الامام
من الصلاة ولا يخرج بفعل السهو من الصلاة فوجب ان لا يجب علي
المأموم مفارقة وله انتظاره الا اذا ادي انتظاره الي تطويل ركن
قصير فانه يجب عليه مفارقة حينئذ او يتقل الي ركن طويل
فيستقر فيه كما تقدم عن البغوي في الانتقال من الاقنذ الي السجود
وتجري كلام التنبيه على عمومها او يكون جوابا على احد الوجهين في التمتع
ونظايره الثاني قوله في الفرق انه لو تحقق ذلك يقينا لم يكن له
متابعته لان صلته قد تمت يقينا يقتضي ان المأموم لو لم يتم صلته بل

172
كان متسبوقا بركعة انه يجوز له متابعتها فيها وليس كذلك بل الصحيح
ان المسبوق اذا قام امامه الي خامسة لا يتابعه فيها فان تابوعه
عامدا علما بطلت صلته او جاهلا تمت صلته الثالث قوله كما
سجد من قيام سجدة ولو في آخر صلته سجدين يجب تقييده في صورة
الثانية بما اذا جلس ومضى مقدار اقل التشهد فان جلس ثم سجد
قبل ان يمضي مقدار التشهد فانه لا يتابعه وتحمله على فعل السهو فلا
يفارقة في الاصح وعلي الوجه الثاني يفارقة واما الصورة الاولى
فيحمل ان يجري علي اطلاقها وانه متى سجد الامام السجدة من قيام
يجب علي المأموم متابعتها فانه قد يكون قرا سجدة تلاوة قبل
الفاتحة بناء على انه يستحب له السجود لقراءتها وتحمل خلافه وانما
يسجد معه اذا مضى زمن يسع قراءة الفاتحة وقراءة الآية فاما قبل ذلك فلا
وتحمل علي فعل السهو فياتي فيه الوجهان في وجوب المفارقة وهذا
اولي لان الحمل علي الصور النادرة بعيد ولا نزاع ان الامام لو انتصب
قايما او اتي بتكبيره الاحرام ثم سجد قبل مضى زمن يسع قراءة السجدة
انه لا يتابعه الرابع الاخيرة انه لا يجوز للمأموم ان ينتظره حتي
يتذكر أو يسلم انما قال القاضي ذلك لانه لو انتظره في هذه الحالة لآدي
الي تطويل الركن القصير ولا نزاع في وجوب المفارقة هنا والانتقال
الي الطويل والانتظار فيه كما سبق وهذا كما لو قرأ الامام والمأموم
الفاتحة ثم اعتدلا وشرع الامام في قراءة الفاتحة لكن ذكر
البغوي انه يسجد للسهو وينتظره ساجدا الي ان يقرأ ويركع
ويقتل قال ولا يجوز له ان ينتظره في الاعتدال لانه يؤدي الي تطويل
ركن قصير الخامس قوله في القاضي وكلامه فيما اذا قام الي خامسة انه لا يجب
عليه مفارقة بل له ان ينتظره يقتضي ان جوابه هنا مخالف لجوابه

الاول في الصورة الاولى وليس كذلك فان الانتظار في الصورة الثانية
 انتظار في التشهد وهو ركن طويل وانتظاره في الصورة الاولى
 يؤدي الى تطويل الركن القصير فليس في كلام القاضي هنا لفظة
 هذا كله اذا كان الامام والمأموم يعتقد ان المتروك
 فرضا فلو كان المأموم يعتقد فرضا دون الامام كما اذا كان الامام
 حنفيا والمأموم شافعا فترك الظمانينة او قراءة الفاتحة فالذي
 صححه الراعي انه يجب عليه مفارقتها قال في الكفاية وحكي القول
 وشيخه المسعودي والمتولي في صلاة الشافعي خلق الحنفي او جها
 احدها الصحة مطلقا سواء قرأ الفاتحة ام لا نظر الى اعتقاد الامام
 وهذا ما حكاه القاضي حسين عن الشافعي نص على ان الامام
 لو ترك ام القرائن مع القدرة عليها فان كان حنفي المذهب تمت صلاة
 القاري خلفه قال وهذا نص خرج فيه قال في التتمة وعلى هذا لو ترك
 امامه الاعتدال في الركوع والسجود وفعله هو فهل تصح صلاته ام
 لا وجهان والثاني الصحة مطلقا والثالث المنع مطلقا لانه
 يأتي به على قصد المذهب لا على قصد الواجب وعن العبادي ان
 الاودني والحلي قال اذا ام الوالي او نائبه بالناس ولم يتر النعمة
 والمأموم يراها واجبة فصلاة خلفه صحيحة عالما او غافلا وليس له
 المفارقة لما فيها من الفتنة قال الشافعي وهو حسن مسيله
 ادرك الامام وهو في التشهد الاخير فاحرم قياما لم يشرع له دعا
 الافتتاح ولو اتى به وطول فيه ثم جلس وادركه في التشهد
 قبل ان يسلم لم تبطل صلاته كما لو ترك امامه واشتغل هو بقراءة
 السورة وادركه ركعا فان طول حتى فرع امامه من الركوع
 واعتدال او ركع وادركه في الاعتدال لم تبطل ايضا صلاته

على الاصح

على الاصح مسيلة شرع الامام في اية سجدة ثم اخذ في الهوي
 واكمل السجدة في الاخطا نظر ان اكمل السجدة قبل
 ان يفارق حد الامام لم تبطل صلاته ووجب على المأموم
 متابعتها في السجود لان القراءة لم تتم في حال القيام والقراءة
 في الركوع والسجود لا يستحب السجود لها ثم اذا اكمل الامام
 السجدة بعد ان يفارق حد القيام وسجد بطلت صلاته وكذا لو رجع الى
 القيام بعد ان صار الى السجود اقرب وان رجع الى القيام بعد
 ان بلغ حد الركوع بطلت صلاته وان لم يطحن في الركوع لانه
 قد زاد ركوعا اذا كانت الصلاة فريضة فان كانت نافلة
 والخط قاريا بقصد كمله اي الركوع في حال الهوي والقفو
 جاز واستحب السجود لانه يجوز للقيام في صلاة النافلة ان يترك
 القيام ويكمل صلاته من قعود فان الخط بهذا القصد وكمل اية
 السجدة بعد ما صار الى السجود اقرب وسجد بطلت صلاته
 لان هذه الحالة لا شرع القراءة فيها وان الخط قاريا في صلاة النافلة
 بقصد السجود فأكمل الآية في الهوي فسجد بطلت صلاته لانه قد
 صرف القيام لقصد السجود ولا شرع القراءة في الهوي الى السجود
 هذا اذا كان عالما فان كان جاهلا سجد للسهو وهل يجوز
 للمأموم متابعتها الامام في هذه الحالة فينبغي تحريمه على
 الخلاف في الترخيع فيحمله على انه ترك بقصد التتملة من قعود ووجه
 المنع كما لو قام الى خامسة فانه لا ينبغي فيها **مسيلة**
 اذا وقف المأموم في الصف بين حنفين قد مسافر جهما وقلنا ان
 العبرة بنية المأموم فينبغي ان يكره له ذلك فانه يصير كما المنفرد
 في الموقف وانفق الجماعة بهذا الحنفى يخرج على الخلاف في ان

العبرة بنية الشافعي سواء كان اماما او ماموما **مسئلة**
 صلي اربع صلوات في التشهد الاخير من الصلاة الاخيرة علم انه
 ترك اربع سجرات لا يدري كيف تركها قال البغوي ان كانت
 الاخيرة ذات اربع سجدة في الحال سجدة ثم يقوم فيصلي ركعتين
 بعد الصلوات السابقة وان كانت ذات ثلاثة تحصل له ركعة
 فيصلي ركعتين ثم يعيد الثلاث صلوات في الصورتين قال ولو
 صلي العشا فلما جلس للتشهد شك او تيقن انه ترك ركنا لا
 يدري من هذه الصلاة ام صلاة ذلك اليوم فعليه ان يقوم ويصلي
 ركعتين ثم يتشهد ويسجد بسجدة السهو ويسلم ثم يقضي الصبح
 والظهر والعصر والمغرب دون العشا **مسئلة** فلو اتفق
 ذلك للامام في صلاة الجمعة وانما ظهر الرباعي في صورة الاربع سجرات
 وانتظره القوم او فارقه وسلموا ان كانوا اربعين فان كانوا دون
 الاربعين فيحتمل ان تبطل صلواته وصلاحته اما بطلان صلواته فانه
 ان لفقها ظهر فقد صلي الظهر قبل فوات التحريم بالجمعة واما
 بطلان صلاة القوم فلنقصان عددهم بانفراد الامام عنهم
 فضلاة الظهر والجمعة انما تضع خلق مصلي الظهر اذا اراد على اربعين
 وتحمل صحة صلواته اما صحة صلواتهم فواضح واما صحة صلواته
 فلان احرامهم بالجمعة صحيح وما ياتي بعد ذلك فيكون استدراكا
 للخلل الواقع فيها وعليه هذا فيصلون ركعتين ولا يجوز للمقوم ان
 يسلموا قبله بل ينتظروه فان سلموا قبله بطلت صلواته وصلاحته
 كما ان القدوة تكون حكمية ومدركة بها الجمعة كذلك الامام تدوم
 حكمها بالقيام للسهو ولا تبطل وعليه ذلك يقال امام صلي الجمعة وحده
 ولم يصلي معه احد من المامومين في الركعة الاولى ولا في الثانية محت

جمعة وجمعهم وهذه صورتها **مسئلة** قراية تلاوة ثم هوي
 ليسجد فلما انتهى الى حد الركوع صرف الهوي الى الركوع لم يكن ذلك
 عن الركوع وهله بعد الصرف بالنية الى الركوع ان يكمل سجود التلاوة
 يحتمل ان يقال لا يجوز ذلك لقطوعه بالنية وتحتمل ان يقال له تكمل
 السجود لان المخاطب بسجود التلاوة في الصلاة او غيرها لا تبطل نيته
 ترك السجود وبالقيايس على ما لو يوجب قطع الفاتحة في قراته اياها
 فانه لا اثر لنيته ولا تبطل قراته بل يستمر عليها فذلك اذا صرف الهوي
 الى الركوع لا يكون ذلك مبطلا للسجود والله اعلم **مسئلة**
 من حل ادر ك الصبح بعد ما صلاها مع جماعة ثم اخرج نفسه من الجماعة
 بغير عذر وقتلنا لا تبطل صلواته وهو الاصح فيحتمل البطلان ههنا لانه
 يوقعها نافلة في وقت الكراهة وتحتمل الصحة وهو المصحح لان الاحرام
 بها صحيح وهي صلاة ذات سبب فلا يؤثر الانفراد في ابطالها لان
 الانفراد وقع في الدوام وليس هذا كما اذا قرأ اية سجدة في غير وقت
 الكراهة فانه لا يسجد على ما نقله القولي في الجواهر عن بعضهم لان
 الشروع ههنا في سجدة التلاوة كان ابتداءه في وقت الكراهة
مسئلة تقدم ان الامام اذا قرأ اية سجدة وسجد فلما وضع الماموم
 يديه على الارض ليسجد رفع امامه راسه من السجود فانه يقوم معه
 ولا يسجد وان المسبوق اذا فرغ من الفاتحة وهوي ركعا قبل ان
 يطمين رفع الامام راسه من السجدة الاخيرة من الركعة فانه يحشي على ترتيب
 صلاة نفسه وان لم يتلبس بالركوع والفرق ان سجود التلاوة يفعل
 لمثابة الامام وللمتابعة قد زالت برفع راسه **مسئلة** الركوع من
 صلب الصلاة فيحشي بها على ترتيب صلاة نفسه **مسئلة** تقدم
 انه اذا حرم وشك في تقدم احرامه على الامام وتحلفه انه لا تنفقد

صلاته بخلاف ما لو احرم بشاكا في تقدمه علي الامام في الموقف والنزول
من وجهين احدهما ان الشك يبطل علي تقدير واحد وهو
التقدم والمبطل علي تقديرين هما المساواة والتاخر ووقوع اثنين
من ثلاثة اكثر من وقوع واحد من اثنين لان تكبير الاحرام تصح
علي تقدير واحد وهو التاخر والثاني انا عهدنا الصلاة بحرية مع
التقدم داخل الكعبة وصلاة الخوف ولا كذلك ههنا في التكبير
مسئلة يستحب للمأموم ان يبادر الي الصلاة في الصف الاول
لمعنيين احدهما استماع قراءة الامام الثاني ان المصلي في
الصف الاول اخشع بعدم اشتغال المصلي ممن امامه
وجهة اليمين افضل قال الترمذي الحكيم لانه روي
ان الرحمة تنزل علي الاضعف او لا ثم علي من عن عنينه ثم
علي من عن يساره فان سبق واحد الي الصف الاول لم تجز للغير
تاخيره الا في مسائل **احدها** اذا كان ممن يتاخر به القوم بركة
كريمة من صنان وخوفه وعن مالك رحمه الله تعالى انه ام الزياتين
وخوفهم بالصلاة في اخر القوم لكرامة رجع ثيابهم الثانية اذا حضر العبد
باذن السيد الي الصف الاول فللسيد تاخير له وان يامر به بالسبق
ليجوز له الموضع قاله في الشامل الثالثة اذا تقدم صبي الي الصف
الاول وامرأة الي الصف الاول امرت بالتاخير للحديث **الرابعة**
اذا صنف خلق الامام جاهل لا يصلح للاستخلاف فينبغي ان يؤخر ويتقدم
الي خلق الامام من يصلح للامامة لقوله صلى الله عليه وسلم لم يلبني منكم
اولوا الاحلام والنفسي ثم الذين يلونهم الحديث والاولي ان لا ترجع السابق
الي خلق الاول بل ان وجد في الصف الاول من يصلح للامامة تقدم الي
الامام ويصلي هذا في موضعه وان لم يكن في الصف الاول من يصلح

للإمامة

السنان وفر الايطا وقد
اصح الرجل اني صار
له صنان مختار

للإمامة اخر وتقدم من يصلح من الصف المتاخر ويستحب البكور الي الجامع
يوم الجمعة لما روي ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول تجلس بالقرب من ربه علي قدر رجاهم الي الجمعة
رواه ابن الصباغ في الشامل والحديث في ابن ماجة ورواه البيهقي
ان الناس ينظرون الي ربه يوم الجمعة يوم الزيارة في الجنة مقدما
ذهابهم الي الجمعة وقد وردت احاديث في ذلك اذا حضر
وسبقه القوم لم يتخط الا ان ياذن له القوم او يجرد امامه فرجة
فله التخطي اليها بشرطين **الاول** ان يعلم ان امامه لا يتخطي الي
الفرجة عند اقامة الصلاة فان علم انهم يتقدمون اليها لم يجز
التخطي قاله في الشامل الثاني ان لا يتخطي الا صفا او صفين
وان كان لا يصل اليها لا يتخطي اكثر من صفين ولم تجز
وطريقه ان يصبر الي اقامة الصلاة فيامر من امامه بالتقدم
فان لم يتقدموا تقدم لتقصيرهم ليستدخل الصفوف فان ضاق
المسجد ولم يجد مكانا يجلس فيه امر من امامه بالتقدم وكذلك
يا من كل صف من امامه بالتقدم الي الفرج فان لم يتقدموا تخطوهم
وان كانوا اكثر من صفين لتقصيرهم **مسئلة**
اذا استخلف الامام من اقتدي به في الركعة الثانية راعي الخليفة
المسبق نظم صلاة المستخلف فاذا صلى بهم ثلاث ركعات وقام خبير
القوم بين ان يبارقوه ويسلموا وبين ان ينتظروه ليسلموا معه
وبين ان يستخلفوا واحدا من القوم فيسلم بهم نص عليه في الام
مشيئة اذا نسي صلاة من الخمس ولم يعلم عينها لزمه ان يصلي
الخمس فلو نسي صلاتين مختلفتين كظهر وعصر وصبح وعشا
ولم يعلم عينها لزمه ان يتيمم مرتين ويصلي بالتييمم الاول اربع صلوات

وبالثاني اربع ليس فيها الذي بدا بها فيصلي بالاول الصبح والظهر والعصر
والمغرب ويصلي بالتيمة الثاني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فان سني
متفقين كظهرين او عصرين صلي الخمس مرتين يتيممين ولو نسحب
متفقين ومختلفة صلي اربع عشرة صلوات بثلاث تيممات فيصلي
الخمس مرتين يتيممين ويصلي بالتيمة الثالث الظهر والعصر والمغرب
والعشاء وتبرئ منه بيقين فان سني ثمان صلوات من يومين لا بد
ماهي فالأحوط ان يصلي الخمس ثلاث مرات بثلاث تيممات
لان الخمس مع الثلاث الزائدة يكون فيها ثلاث صلوات
متفقات وصلي الخمس ثلاث مرات بثلاث تيممات وبقي مختلفان
يتيمم لهما مرتين يصلي بالاول اربعاولا وبالثاني اربع ليس فيها
التي بدا بها اذا عرف ذلك فلو كان هذا الشياطين امام ومأموم
لم يمنع ذلك صحت الاقتداء احدهما بالآخر وليس هذا كمن صلي بالتيمة
لحرمة الوقت لان تلك لا تغني عن القضا بخلاف هذه فايها اما
عين الواجب او مقدمة الواجب **مسألة** تقدم ان من وافق
الامام بغير نية القدوة بطلت صلاته وان من وافقه بغير نية
القدوة ولم يطل زمن الانتظار فصلاته صحيحة وان من طاب
زمن انتظاره بطلت صلاته فان من احس بدخل لم يكره انتظاره
بل يستحب فان طول الانتظار لم تبطل صلاته وفيه وجه ويستحب للامام
ان ينتظر المأمومين اذا ركع وتاخر والبعض قراءة او كبر او غير حتى يدرك
معه الركوع وان الانتظار على ثلاثة اقسام قسم يبطل قطعا وقسم
لا يبطل قطعا وقسم فيه وجهان اصحهما لا يبطل **مسألة**
تقدم انه لو اشتبه انا بغيري من خمسة على خمسة فاجتهدوا وام كل
في صلاة بعد ما توضأنا ادي اجتهدا في طهارته انهم يعيدون

العشا

المشاو اما ما يعيد المغرب هذا الاختص بالاواني بل يجري ذلك
في البيان وفيما لو خرج من بينهم صوت وتناكره وام كل في
صلاة فالضابط انه يصح لكل واحد ان يقتدي بعدد ما بقي من
الظاهر بعد الذي اخذه فان كانت الاواني ثلاثة فيها خمس اقتدي
كل واحد مرة واحدة لانه اخذ طاهر ولو بقي طاهر وان كانت
الاواني اربعة اقتدي مرتين لانه بقي طاهر ان غير الاواني الذي
اخذه وان اشتبه في خمسة اقتدي ثلاث مرات او في ستة
اقتدي اربع مرات او في سبعة اقتدي خمس مرات او في
ثمانية اقتدي سبع مرات او تسعا فسبع او عشر فثمان وهكذا
فان اقتدي زيادة على عدد ما بقي من الطاهر بعد الذي اخذه اعاد
الصلاة مسيلة اذا حال بين الامام والمأموم ما يمنع الاستطراق
والمشاهد ولم يتصل به الصفوف بطلت صلاته وان حال ما يمنع
المروءة الروية كالشباك او ما يمنع الروية لا المروءة كالبار والمروءة
والستر المروءة بطلت في الاصح لان يرتد الباب في اثنا الصلاة ذكره
البغوي وقياسه لو بني بينهما شباك في اثنا الصلاة لم يوشرك
ولو حال بينهما زجاج احتل محي الوجهين في الشباك واحتمل
القطع بالبطلان كالجدار لان الزجاج يمنع الروية التامة ولهذا
لا يكفي روية المبيع في الزجاج ولو كان المروءة ممكنا لصح بانقطاع
فالوجه القطع بالابطال والاصح صحت الصلاة في كل موضع
يمكن فيه التوصل منه الى موضع الامام بدوران ويستور وخو
وقد صح اصحاب بطلان صلاة الخارج عن المسجد المسامحة
لجداره وان كان قريبا من الباب لجولة الجدار بينه وبين
الامام والمسجد وهذه صورة الانقطاع ولو صلي

	الامام
	المأموم

رجل علي جبل الصفا او جبل المروة او علي ابي قيس بصلاته
الامام في المسجد الحرام فنقل الماوردي عن النص انه يجوز وفي الكفاية
حكاية عن النص خلافه لان الحابل موجود ولا اعتبار بالمشاهدة
فانه لو وقف علي اكثر من ثلاثمائة ذراع لم يصح الاقتران وجو
المشاهدة وقد نص الشافعي رحمه الله تعالى علي انه لا يجوز
اقتداء من جوار المسجد في السطوح عن في قرا المسجد والنص الاول علي ان
جدار المسجد لا يعد حائلا وبه جزم الشيخ ابو محمد والصحيح خلافه
ولو وقف الامام والمأموم علي سطحين قال المتولي ان كان بينهما من هو
غير عن بعض حيث لا يمنع الاستطراق لم يمنع القدوة وان كان عريضا
يمنع علي الوجهين في الشارع **مسئلة** الشاك المردود لا يمنع
الاستطراق ولا المشاهدة وكذلك الشاك اذا كان واهيا حيث
يمكن كسره والمروء منه لا يمنع الصحة قطعا **مسئلة** يستحب
الذكر عقب الصلاة ويستحب ان يدعو الله سر الا ان يريد تعليم
الادعية الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز وكذلك
ساير الادعية الماثورة في ساير الاحيان يستحب الاسرار بها لا
التلبية والفتوت في حق الامام والجهل بالاذكار لقصد التعليم
والتكبير ليلقي العيد فانه يستحب فيه الجهر ورفع الصوت في
المنازل والطرق والاسواق والمساجد اظهار للشعار والذكر
بين كل سورتين من سورة الضحى الي اخر المصحف وهو ان يقول
بين كل سورتين هو الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والذكر في السور
والاستغفار تنبيهها للنفائين وروي ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من دخل السوق فقال فيها لا اله
الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي

لا يموت

لا يموت بيده الخير وهو علي كل شيء قدير كتب الله له الف الف حسنة
ومحاسبته الف الف حسنة ورفع له الف الف درجة وفي رواية عوض
الثالثة وبناله بيتا في الجنة رواه الترمذي وابن ماجة وفي روايته
بيده الخير كله وروي عنهم الداري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
من دخل السوق فنادي يا علي صوته وذكر الحديث الي قوله قد ير
ثم قال كتب له مائة الف حسنة اخرجه الترمذي وروي من دخل
سوقا فاستغفر الله فيه غفر له بعدد من في السوق وفي الخبر
الرباني ان الله سبحانه وتعالى قال لنبية صلى الله عليه وسلم
فيم تختم الملا الاعلي يا محمد قلت في الكفارات قال ما هن
قلت نقل الاقدام الي الجمعات والجلوس في المساجد خلو الصلوات
وفي الترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى الصبح ثم جلس
يذكر الله في مصلاته حتى تطلع الشمس ثم يصلي ركعتين كتب
له حجة وعمرة تامة بهذا اذا لم يكن المكان مشتركا ولم يكن
اما ما فان كان اما ما قال النووي في شرح المذهب يستحب
للإمام اذا سلم ان يقوم من مصلاته عقب سلامه اذا لم يكن خلفه
سنا قاله الامام الشافعي رضي الله عنه والاصحاب وعلوه بعلمين
احدهما ليلا يشك هو او من خلفه هل سلم ام لا الثاني ليلا يدخل
غريب فيظن انه بعد في الصلاة فيفتدي به اما اذا كان خلفه سنا
مكتوح حتى ينصرفن ويسن لهن الانصراف عقب سلام الامام وذكر
الماوردي انه اذا سلم وكان خلفه رجال وثب ساعه بيسم
ليعلم الناس فراغه من الصلاة وان كانت الصلاة يتنقل بها فيختار
له ان ينتقل في بيته وذكر الماوردي في البحر ان الامام يدعو قاطبها
وذكر مثله الجيلي واذا اراد الامام الدعاء جالس لم يجلس مستند بر القوم بل

ينصرف ويجعل يمينه للقبلة ويساره للقوم هذا قول الأكثرين وقيل
يجعل يساره للقبلة كل طائف ويمينه للقوم وهو اختيار المسعودي
وصححه في شرح المذهب ولا يطيل الجلوس ولا الدعا بل يكون جلوسه
مقدار ركن من أركان الصلاة لحديث الصحيحين عن البراء بن عازب
قال رُميت الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه
واعتداله بعد الركوع فسجدته فجلسته ما بين السجدة فجلسته
ما بين التسليم والانصراف قريبا من السوا وروت عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد
السلام اللهم انت السلام ومنك السلام فحينئذ يركب بالسalam
تباركت ذالجلال والاکرام ولا يفعد الا قدر ذلك وقد تكلم الطحاوي
رحمه الله في آخر شرحه على الرسالة على هذه المسئلة كلاما شافيا فقال
قال مالك اذا سلم الامام فلا يثبت في مجلسه بعد سلامه فان ذلك
بدعة الا ان يكون محله او فلاة من الارض او شربة في غير مسجد
فذاك واسع واما ائمة المسجد فلا ينبغي لهم ذلك وقال سحنون اكره
التقل في المحراب وقال ابن القاسم واستحب لا يجوز له ذلك ولم يكن
سنة الائمة الذين مضوا وقال ابن عبد الحكيم ولقد رايت مطرفا
وابن الماجشون اذا سلا وثبا من المحراب وثوب الخجل اذا حل من
عقاله وقال صلى الله عليه وسلم جلوس الامام بعد سلامه في
محرابه جفامة وخديفة به وكأنه فعد على حجرة من النار وقال علي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من امام يقعد في مجلسه بعد سلامه الا مقته
الله والعباد واعرضت عنه الملايكة وكأنه عني الله وسوله في امره
ونهي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي مالك
عن نافع عن ابن عمر قال كان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما اذا

قضا

قضا الصلاة وثبا من المحراب وثوب البعير اذا حل من عقاله وقال
ابو بكر خير للامام ان يقعد سبعين خريفا على الرضا وحفرة من
النار خير من ان يقعد بعد سلامه في محرابه وقال سحنون وابن
وضاح وابن مسكين لا يربع الامام في محرابه قبل الصلاة ولا بعده
لان ذلك لم يكن من فعل الائمة المتقدمين الا ان يكون في غير المسجد ولا يخلو
احد في المحراب الا من سفه نفسه وجهل من ان المحراب افضل بقعه
في المسجد ولا يجوز له ذلك لان الامام والناس سوا في المنة هذا
كلام الطحاوي رحمه الله تعالى وفيه فوايد منها ان المحراب افضل
بقعة في المسجد ومنه ان الامام او غيره اذا قعد فيه تحجره ومنع
غيره من الصلاة فيه وذلك لا يجوز وايضا الجالس في المحراب يكون امام
المصلين فيشوش عليهم لان القلوب تشتغل بها امامها وكذلك الذي
يجلس في الصف الاول امام الناس من غير حاجة صلاة ومنها
ان الامام اذا صلى في غير المسجد استحب له الجلوس في مصلاه والاشتغال
بذكر الله تعالى واذا صلى في المسجد استحب له الانتقال من موضعه
والجلوس في آخر باب المسجد والانصراف فان كان المسجد حنيقا
على المصلين الذين ياتون بعدة تحجب عليه الانصراف ان لم يرد الانصراف
معهم وقد وردت احاديث في استحباب القعود للذكر ومنها عن
مواد ابن انيس الجهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من قعد في مصلاه حين ينصرف من صلاة الصبح حتى يصلي ركعتي
الضحى لا يقول الا خيرا غفر له خطاياه وان كانت اكثر من زيد البحر
وتقدم حديث الترمذي ويستحب بعد الوتر والقنوت منه سبحان
المملك القدوس فقد صح انه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك
وفي ابني داود الطيالسي انه صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك

اجل

يرفع بها صوته وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 قال الله تعالى استخني من عبدي الي يرفع الي يديه ثم اردتها صفرا
 اي خاليتين وقال قال الله تعالى انا اكرم واعظم عفوا ان يبسط
 العبد يده الي عبدي فارده خايبا فقالت الملائكة اللهم ليس هذا باهل
 فيقول الله تعالى لكني اهل التقوي واهل المغفرة اللهم تقضل علينا
 بالمغفرة وروي ان الله تعالى يقول لعبده اذا انصرف عنه اهله
 من القبر يا عبدي خلوك وتركوك ولوجلستوا عندك ما يقولون ان
 كنت مستوحشا فاننا انيسيك انا معك بالعلم والقدرة وانا راحمك
 وقد انزلت في كتابي علي من قبلي وهو خالصة احبائي فانه خير حافظا
 وهو ارحم الراحمين ابن ادم املك طويلة ومدتك قليلة
 خو هجوم اجلك قبل بلوغ املك اسعد الغرمة فادم لك رخصه
 اطلب ربك فهو حسبك انت عبد مامور في الوفاق ماسور فلا
 تتعرض للعصيان فتبلي بالخرمان احوالك عجيبة ومقالاتك
 فعليك بالسهر في الطاعة فانها اشرف البضاعة ولا تاكل
 الاحلال ولا تنقل محالا واترك الباطل ومعاشره البطالين ولتكن
 معاملتك مع الله صحيحة ومعاملتك مع الناس بالنصيحة وفضل
 ربك فاطلب واليه فارغب ولجلاله ارحب واليه بالبر فاقرب ومن
 الشرف فاهرب واعتصم الانفاس قبل يوم الافلاس وكفي في الوحدة تاهم
 الاستيناس واطلب مولاك طلبا شديدا وقل في وصفه قولا شديدا
 وقل بحبانك لا يحيل لنا عندك ولا مفر لنا منك ولا مفر عندك ولا رجا الا
 اياك ان احسانا فلك شكر وان احطانا فاليك تقدر وان اذنبنا فاطمنا
 في عفوك اللهم انك تعلم ما تخفي وما نعلم وما نجني علي الله من شيء فكل
 نعمة منك فضل وكل نعمة منك عدل وكل احسان منك واصل الشا

وكل فتور

وكل فتور تراه منا وليس لنا مولي سواك ولا من حكمك فرار ولا من عذابك
 فرار فارحنا بعنايتك من الزلل واحمنا بالثقة من كاذب الامل واستعملنا
 بطاعتك في صالح الاعمال والعمل فقد جعلنا وسيلتنا اليك حسن
 الرجا وقد وعدتنا بالاجابة فانت اولي منا بنا واحسن منا علينا
 لا امل لنا في سواك ولا راحة ولا روح فيما عداك فاشمكتنا
 باحسانك الذي لا يحصي عدده وعمنا بفضلك الذي لا يقطع مدده
 يا ذا الجلال والاكرام سبحانك خلقت لنا ما تشتهي الانفس وتلد
 الاعين في جنات النعيم بحوارك فنعلم الرب الكرم اللهم اني اسالك
 الشكر علي نعمائك ومزيد افضالك فان الخير فيما قضيت والبركة فيما
 اعطيت وتوسلي اليك بحاج محمد صلى الله عليه وسلم ان تقاملي
 بلطفك في اقضيتك ونفوذك باله العلي العظيم من طول الفلفة
 واستدراج المهلة ونستعينه ونسأله الهداية ونسئد من توفيقه
 حسن العناية فانه ولي قادر عليه وحسن الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم صلى علي سيدنا
 محمد وعلى اله محمد وعلى اله محمد كما صليت علي ابراهيم وعلي
 ال ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد

ثم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
 وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلي الله
 علي سيدنا محمد وعلي اله
 وصحبه وسلم
 امين
 ام
 م

فائدة

إذا حضر في المسجد جماعة قليلة في أول الوقت لم تؤخر الصلاة لزيادة الجماعة ليلا تقوت فضيلة الوقت ثقله النووي في شرح المذهب عن النص وإن تأخر الصلاة إلى آخر الوقت إذا لم تكن الجماعة حاصلة في أول الوقت وتقدم الصلاة أول الوقت مستحب إلا في خواريج معينة مسيلة ذكر النووي منها اثني عشرة وقد نظمها الشيخ شهاب أحمد ابن عماد بن يوسف الأقفهسي الشافعي في أبيات فقال

- آخر الحرم ورمي والوضوء شفاء ستر وعيم وبرة والطعام كل
- والخيشين واسرع مع جماعتها وحالة السير أهل آذ في التزل
- وجمعة العيد أن يرجوا عتاقته كذا من يضرجا للباس فامتنل
- من موضع النهي فأخرج عشرة ورث موضع المكس والأسواق بالفل
- قدم فواتيها ثم الأداة أقسم ولا زلا فكاخر مغربا نسل
- قدم قري الضيق وأشهد آخر نفاش من يضاحضل أفضل العمل
- وللكسوفين وأرخ كالجنازة أو خوف الضياع على الأسوا في ذلك
- أطعم بها بر جاحت واستق من عطش وعند خوف لا من قتلة الأصل
- رد الودائع والغارات أن طلبت وفرغ القلب قبل الغرض والنفل
- وإن يكن جاهلا أوجب لفاتحه وأخرج من الفصص وأحذر موثق الزلا

قال الناظم

رحمه الله تعالى فتؤخر الصلاة في شدة الحر شروط وكذلك يقدم الرمي في أيام منى على صلاة الظهر قاله في شرح المذهب وإذا كان يتحقق وجود الماء آخر الوقت ولو صلى في أوله بالتيمم فإنه يؤخر والمستحب إذا كانت نزجوا الشفا لو أخرت استحب لها التأخير ليتصلي آخر الوقت بوضوء فعلا حدث ومنها إذا كان في يوم عيم ولو صلى أول الوقت بالاجتهاد صلى بالاجتهاد ولو صلى آخره صلى بالتيمم فالتأخير أفضل مخافة الوقوع في الغلط ومنها إذا كان يتحقق وجود السترة آخر الوقت فالتأخير أفضل من صلاته عاريا ومنها المريض إذا كان يغلب على ظنه

حصول

حصول الشفا آخر الوقت فالأفضل التأخير ليتصلي من قيا من ومنها إذا حضر الطعام ونفسه تتوق إليه أخر الصلاة ومنها إذا كان حاقنا أو حاقبا أو حاز قال الحق أول الخ السحب التأخير لأن ذلك يمنع الخشوع وهذا إذا كان الوقت واسعا ومنها إذا تحقق الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل من صلاته أول الوقت منفردا ولو وجد جماعة يسيرة أول الوقت لم تؤخر لكن الجماعة نص عليه وقد سبق للمسيلة ومنها إذا كان سائر الوقت الأولي فإنه يؤخرها حتى ينزل من السير ويطمئن ومنها العبد إذا كان يرجو العتق قبل فوات الجمعة فإنه يؤخر ولا يصلي حتى يرغب الناس من الجمعة وكذلك حكم سائر الاعتذار التي يرجي زوالها يؤخر عن إلى اليأس ومنها الموضع التي تنهي الشارع عنها يؤخر الصلاة حتى يخرج منها لأنه صلى الله عليه وسلم أخر الصلاة هو وأصحابه حتى خرجوا من الوادي الذي نام فيه فمن مواضع النهي مسجد الفراق قال الله تعالى لا تقم فيه أبدا والمجزرة والمزبله والمقبرة والحمام والوادي الذي نام فيه وقيل كل واحد كذا وقارعة الطريق وأعطان الأبل وروي أبو داود عن علي رضي الله عنه أنه أدركته الصلاة في أرض بابل فأخر الصلاة حتى خرج منها وقال تمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إنها أرض ملعونة لكن الخطاي قال إنه ضيق ومن مواضع النهي أرض عمود فإنها قد دخل بها الفصص والعقوبة وكذلك ديار قوم لوط ووادي محسر وأشباه ذلك وفي قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم **تنبه** على أن الإنسان لا ينبغي له أن يسكن في أماكن الظلمة مخافة أن يصيبهم بلا فيصاب به أو يسرق طباعه من طباعهم ولو كانت خالية منهم لأن آثارهم مذكورة بأحوالهم وربما أورت فسوة القلب وجبروتا وتكره الصلاة في الكنيسة إن لم يكن فيها نقا وبرفان كان فيها نقا وبرحرم دخولها والصلاة فيها قال النووي في شرح المذهب ويلحق بالمواضع المنهي عنها

اماكن المكس والربا والاسواق ومن مواضع الربا الصاغة فانه يغلب
عليها الربا فيجرم دخولها لغير حاجة ومنها اذا غرت الشمس بعرفة
استحب له ان يوتر المغرب ليصليها عزدة لفة جمعا اذا كان من المسافرين
فان كان مكيلا لم تجز له التأخير ومنها اذا خسفت الشمس والقمر
فانه يوتر الفريضة عن اول الوقت ويقدم صلاتهما لانه خشع فواتهما
ومنها اذا اشرف حيوان مأكول على الموت فانه يشتغل بدفعه ويوتر
الصلاة عن اول الوقت ليلا يضيغ ماله فيه ومنها اذا نزل به ضيف
فانه يستحب له ان يشتغل به حتى يوريه ويطعمه وان كان اول الوقت
ترك النبي صلى الله عليه وسلم سنة الظهر فقال شغلني عنهما وقد عبد القيس
وقضاها بعد العصر وواظب عليهما وقد قال تعالى في حق ابراهيم فرأى الى اهله
فجا بعلى سمين والروغان هو الذهاب بسرعة وقد ذكر في الاحياء خمسة
يستحب تعجيلها وهي الميت وقضا الدين والتوبة وترويح الكفو وقر ك
الضيغ ومنها اذا كان عنده تغير بغضب او تشويش فكر فانه يوتر
لذهاب غضبه لان ذلك يذهب الخشوع قال بعضهم وكذلك
قال صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الصلاة فلا تأتوها تسعون قال
لان السعي يورث الثقب والثقب يذهب الخشوع ومنها اذا كان عنده
مرض بلا متعهد وتجب عليه تأخير عن اول الوقت لتعلم الحاجة وكذلك
لو كان اول الوقت بارض موصوبة وجب عليه التأخير والخر وج وكذلك
تجب التأخير لسقي البهائم المأذية بالعطش وكذلك زعمها
عند اشرافها على الموت لان اضااعه الملاحرام وكذلك لرد الودائع
والغارات ومزدها غاره والقارية بتحقيق الباء وتشديد بها
وينبغي له ان يفرغ قلبه من ذلك كله ويدخل الناس بشايط وقرأع
قلب ويجوز التأخير بعد السفر والمرضى على الخمار كما قال النواوي
ونقله المزني في المختصر الصغير عن رض الشافعي رضي الله عنه
ولارباب الحاجات على قول الشافعي ولو فاتته صلاة بلا عذر وخاف
فوت الحاضرة وقتنا القضا واجب على الفور فقد نقل في الكفاية عن
الغفال

الغفال انه يتخير انشا صلي الغايبة وتقوت المودان وان شا
صلي المودات وفيما قاله الغفال نظرت في وجه الحمد والمسته
ووقع الفراغ من تعليقها على يد اضعف العباد واحوجهم الى رحمة
الملك الجواد الذي لم يستطع ان يذكر اسمه من كثرة ذنوبه
وخطايا صبيحة يوم السبت المبارك ا
ذي القعدة
سنة ١١٢٧ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة واثم التسليم
غفر الله لقاريها وامن دعا لكانتها بالمغفرة وصلي الله على
سيدنا محمد وعلي اله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا
والحمد لله
رب العالمين
ام
فايده

يجوز للاب والجد اجبار البكر على التزوج بخلاف الثيب فانها لا تجبر
ويستثنى من هذا خمس مسابيل الاولى اب تجبر بنته الثيب اذا كانت
مجنونة الثاني تجبر بنته الذي خلقت ثيبا الثالث ان تجبر بنته
الذي زالت بكارتها بغير فعل مثل الوثبة او الوقوع من مكان عال
او وقعت عيا وجها فدخل في فرجها عودا وعظروا ما يشبهه
الرابع للسيد ان تجبر جاريته الثيب على التزوج بغير رضاها
الخامس للكافر ان تجبر الكافرة والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له مالكي يوم الدين وان
محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه الي يوم الدين
وبعد فقد سألني بعض الاعزة علي ان اعلق علي القاعدة المشهورة
في تبعية الفرع الاصل شرحا لطيفا محل الفاظها ويتم مفادها
فاجبت الي ذلك بعون القادر المالك قال الناظم
يتبع الفرع في انتساب اياه اي ان الولد الحادث بين ابوين
مختلفين الحكم علي ثلاثة اقسام **الاول** ما يعتبر بالاب خاصة
وذلك سبعة اشيا **النسب** وتوابعه **الحرية** اذا كان من
امته او من امة غرختها او من امة غرختها او من امة غرختها او من امة غرختها
او من امة فرعه **الكفارة** والاولا فانه يكون علي الولد ملو الي
الاب وقدر **الحرية** حيث قلنا ان ولد المبعوض مبعوض وهو راي
مرجوح ومهر وسهم ذوي القربى **ولام في الرق والحريه**
الثاني ان الولد يعتبر بالام خاصة في شيئين **الحرية** اذا كان
ابوه رقيقا والرق اذا كان ابوه حرا او امة رقيقه الا في
مور ولد امته او من غرختها او من غرختها او من غرختها او من غرختها
او امته وولد امته فرعه وحمل حرية من مسلم الثالث ما يعتبر
باحدهما غير موين وهو ضربان احدهما ما يعتبر باشر فهما كما في
الاسلام والجزية يتبع من له كتاب وثانيهما ما يعتبر باحدهما
في الجاسة والمناكة والذبيحة والاطمة والاضحية والعقيقة
واستحقاق سهم الغنمة وقد فصل ذلك فقال **والزكاة الاصل**
فيتبع الاخق في وجوب الزكاة فلو تولد واحد بين بقر وابل
زكي

زكي زكاة البقر لانه الميتقن والاخق فان تولد بين زكوي وغيره فلا
والدين الاعلا اي يتبع الفرع اشرف ابويه في الاسلام **هـ**
والذي اشتد في حراء وديته بالاشتداد للوزن اي يتبع
اعظمها في ضمان الصيد والدية والغرة **واخر الاصلين رجسا**
كالمتولد بين كلب وشاة فهو نجس العين **وزحاحا** فلو تولد
بين كتابي ووثني لم يخرج تذكيبه **ونكاحا** فلو تولد بين كتابية
ووثني لم يخل مناكحته **والاكل** اي يتبع اخص اصلية في تحريم تناوله
والاضحية فلا يجوز ما تولد بين هجرية وبن مالا يجزي ومثلا
العقيقة ويتبع الاخر ايضا في استحقاق سهم الغنمة وولد
المذبذبة والمعلق عتقها بصفة لا يتبعها في العتق الا ان كانت حاملا
عند العقد او وجود الصفة وولد المكاتبه ولا شيء عليه وولد
الاضحية والهدى الواجبين بالتقيين له اكل جميعه كما في المنهاج
وولد المبيعة يتبعها ويقابلها جزء من الثمن وولد المرهونة
والجانية والموجرة والمؤارة والموصي بها او بمنفقتها وقد
حملت به في صورتين بين الوصيه وموت الموصي سواء ولدته
قبل الموت او بعده وولد الموقوفة وولد مال القراض والموصي
تخدمتها والمرهونة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها اما اذا كانت
الموصي بها او بمنفقتها حاملا به عند الوصيه فانه وصيه
او حملت به بعد موت الموصي او ولدته المرهونة بعد القبض
وقد حملت به بعد الهبة فانها يتبعها لمحصل الملك فيها
للقايل حينئذ فان كانت المرهونة حاملا به عند الهبة فهو
هبة ولورجها الاصل في موهوبه لا يرجع في الولد الذي حملت
به بعد الهبة وولده بعد القبض وولد المفصوبة والمؤارة

والمقبوضه ببيع فاسد او بسوم والمبيعه قبل يتبعها في الضمان
لان وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها ومحل الضمان في ولد المعاقه
اذا كان موجودا عند العارية او حادثا وتضمن من رده ولم يرده
وولد المرتدان انفق في الردة وابواه مرتدان فمرتد وان انفق
فيها او قبلها واحدا صوله مسلم فمسلم ولو تجزعت ام الولد
او المدبرة لم يتبعها ولدها بخلاف المكاتبه ولو كان ام الولد
انثى لم تجز للسيد وطبها واماما يعتبر بالابوين جميعا فذالك
في الاكل وحل الذبيحة والمناכה والتفحيط به وجزء الصيد
واستحقاق سهم الغنيمه وفي هذا القدر كفاية وبالله التوفيق
وهو حسبي ونعم الوكيل هذا اخر ما وجد في نسخة قال
كاتبها انه كتبها من نسخة بخط شيخ الاسلام خاتمة الحفاظ
والمحققين شمس الدين محمد الرملي الشافعي رحمه الله
وغفر لنا وله ولوالدينا والمسلمين اجمعين وكتب
منظر فيها ودعا لکاتبها بالمغفرة والحمد
لله على كل حال وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه
وسلم
ام

۱۷۰

مجموعہ فقہیہ کتب